جامعة الخرطوم

كلية الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم الجغرافيا

التحـــول والتغيـــر في نظم الإقتصاد الريفي بمناطق السودان الهامشية في الفترة من 1980-2005م

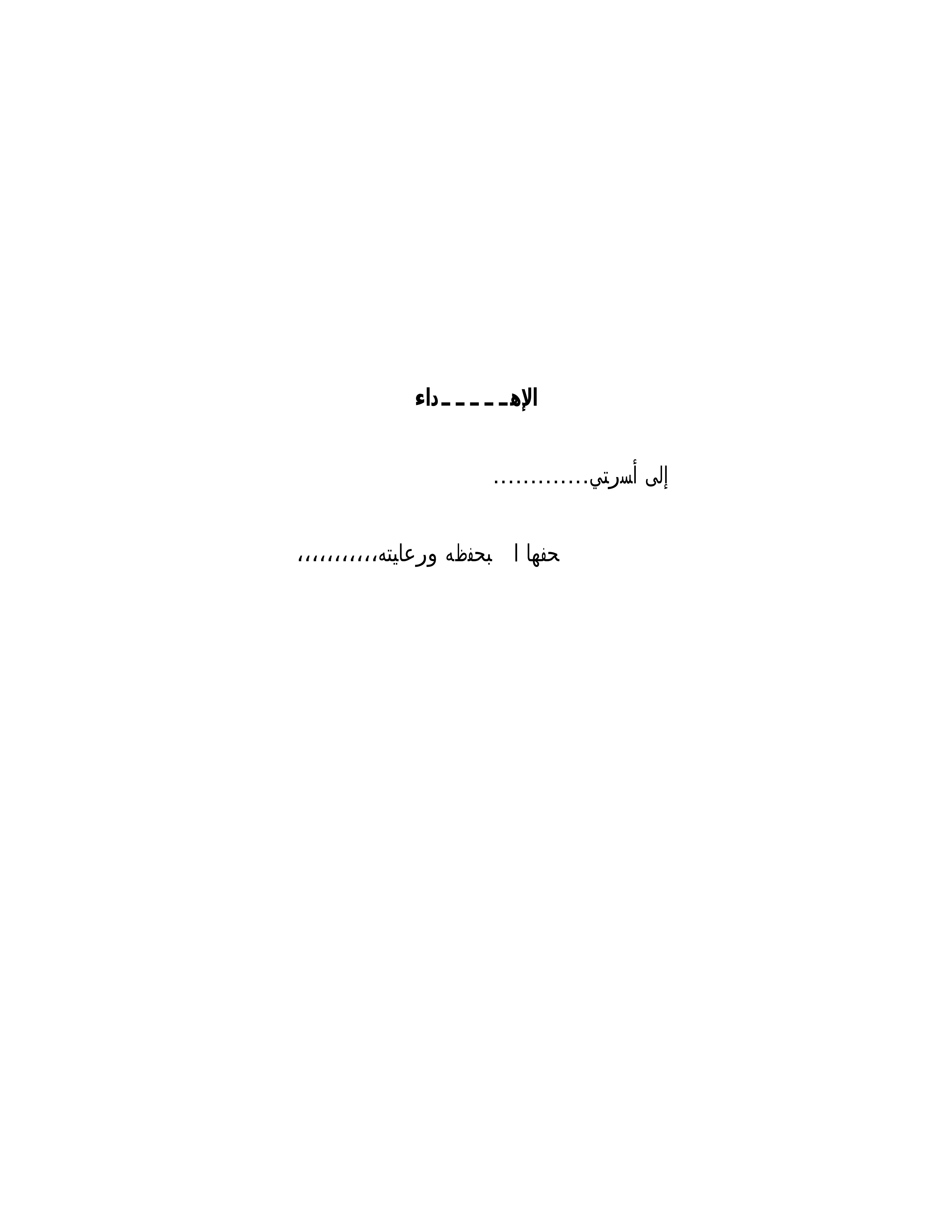
دراسة حالة: محليتي كوستي والجبلين (ولاية النيل الأبيض)

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الجغرافيا

إعداد: حلوعبدالعاطي محمد

إشراف: د. حسن عبدا المنقوري

أغسطس 2006م



الإهـــــداء

إلى أسرتي............

حفها ا بحفظه ورعايته،،،،،،،،،،

شكر وعرفان

الحمد الذي أعانني على إنجاز ما أصبو إليه، ووفقني إلى مرادي.

أخص بالشكر الدكتور حسن عبدا المنقوري، الذي أشرف على الرسالة وزودني من علمه وتوجيهاته الثرة، فله وافر الشكر والعرفان.

الشكر موصول أيضاً للأستاذ محمد فتح ا الذي كان سنداً وعوناً للدراسة في مراحلها الميدانية. كما لا يفوتني أن أزجي بشكري إلى الدكتور محمد مصطفى، وإلى الإخوة في مكتبة السودان-جامعة الخرطوم، وإلى العاملين بالمؤسسات الحكومية بمحليتي كوستي والجبلين، لما بذلوه من جهد ولما أبدوه من حسن تعاون، وإلى كل من قدم لي يداً.

الباحث،،،،،،

ملخص البحـــث

تبحث هذه الدراسة في التحول والتغير في نظم الإقتصاد الريفي بمنطقة جنوب النيل الأبيض (محليتي كوستي والجبلين بولاية النيل الأبيض). الهـدف الرئيـسي للدراسة هو التعرف على ملامح ذلك التحول والتغير، العوامل المـسئولة عنـه، والآثار المترتبة عليه.

لتحقيق أهداف الدراسة، تبنى الباحث منهج الإيكولوجيا السياسية الإقليمية الثقافيـة كإطار نظري للبحث، والذي يربط كثيراً مـن العوامـل والمتغيـرات الطبيعيـة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، في تحليل علاقة الإنسان بالبيئة، ومـا يطـرأ عليها من تغيرات.

إعتمدت الدراسة على المعلومات الأولية التي تم جمعت خلال العمـل الميـداني بمنطقة الدراسة من خلال الإستبانة، المقابلات الرسمية وغير الرسمية، المناقشات الجماعية، والملاحظة المباشرة. إلى جانب ذلك إعتمدت الدراسة على المعلومـات الثانوية من المصادر المنشورة وغير المنشورة.

أوضحت الدراسة أن الإقتصاد الريفي بالمنطقة شهد جملة من التحولات والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، والتي تبدو أبرز مؤشراتها في: تـدهور الـنظم الإنتاجية، فقد وسائل الإنتاج، قلة الدخل، التساقط من القطاعات التقليديـة، زيـادة الضغط على الموارد، زيادة معدلات العمل المأجور، ضعف المؤسسات التقليديـة والروابط الإجتماعية والعلاقات التكافلية والإقتصاد الأخلاقي، الهجرة نحو المـدن وغيرها.

أشارت الدراسة إلى أن التحول والتغير في نظم الإقتصاد الريفي بالمنطقة هو نتاج تداخل كثير من العوامل الإقتصادية، الطبيعية، الديموغرافية، والسياسية.

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق برامج التنمية الريفية المتكاملة (بـرامج اسـتدامة المعيشة الريفية)، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية والبشرية والإنتاجية، مع إزالـة العوائق الهيكلية والمؤسسية، والإعتراف بالحقوق التاريخية للمنتجين التقليـديين، هو الطريق الأمثل للمحافظة على النظم الإنتاجية الريفية واستدامتها.

Abstract

This study investigates the transformations and changes in rural economy systems in Southern White Nile State (Kosti and ElGebelein Localities). The main objective of this study is to explore the indicators of these transformations and changes, the main factors behind them, and the impacts.

To achieve its objectives, the study adopted the regional cultural political, ecology approach, which combine the economic, political, demographic, and social concerns in the analysis of man-nature relationship.

The study was based on primary data collected during fieldwork using questionnaire, interviews, group discussion, and direct observation, besides the secondary data from both published and unpublished sources.

The study showed that the rural economy has been significantly transformed and changed during the last decades. Indicators of this transformation and changing include: deterioration of traditional production systems, lack of means of production, poor income, drop-out from traditional sectors, more pressure on natural resources, rapid rate of wage labours migration, weakness of traditional institutions, social relation network, moral economy and rapid rural-urban migration.

The study indicated that this transformation and change is due to many factors including: economic, natural, demographic, and political factors.

The study concluded that a comprehensive rural development approach (sustainable rural livelihood and capacity building approach) and the elimination of structural obstacles that hinder traditional activities and recognition of the legitimate rights of traditional producers are the best means to conserve and revitalize the rural production system and to achieve sustainable development in the future.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

فهرس الخرائط

فهرس الأشكال

الفصل الأول

أساسيـات البحث

1-1: مقدمة:-

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي جملة مـن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في أجزاء واسعة من العالم، خاصة في مناطق الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء (محمد1999). وتشير الشواهد إلـى أن تلك التحولات والتغيرات قد أخذت مكانها وبصورة أكثر وضوحاً في المناطق الريفية، التي تعتمد وبصورة أساسية على البيئة وما تجود به من معطيات. وتبدو تلك التحولات والتغيرات في تدهور النظم الأنتاجية والثقافية والاجتماعيـة لتلـك المجتمعات. ففي الجوانب الانتاجية تشير التقارير إلـى التـدهور فـي أراضـي المرعى، والتدهور في الانتاج الزراعي والحيواني، الذي تبعه تناقص واضح في انتاجية الغذاء بنحو 14 مليـون طـن سـنوياً جلهـا فـي المنـاطق الهامـشية (الطيب 1994)، إذ أن هناك أكثر من 500 مليون هكتار من الأراضي قد أصابها التدهور، وأن 70000 كلم^2 من الأراضي الزراعية تتصحر ويهجرهـا سـكانها سنوياً وتنخفض انتاجية 200 كلم^2 ، كما يهدد التصحر 45 مليون كلم^2 وأكثر من 850 مليون نسمة، كما أن عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية بلغ أكثر من 200 مليون نسمة في العام 2000م (الأمم المتحدة 2000م). وقد صـاحب ذلـك تدهور في الخدمات الإجتماعية، وتغير في الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان تلك المناطق.

تشير الشواهد من أجزاء مختلفة مـن العـالم (Roy 2002 Barbier ,
2002 الأمم المتحدة 1999م) إلى أن كل تلك الظروف والمتغيرات قـد دفعـت بالسكان إلى الأراضي الهامشية، مما ساهم في زيادة الضغط على الموارد، وجعل من البيئة أكثر هشاشةً ومن السكان أكثر عرضة وقابلية للكوارث والأزمات. فكان الفقر الذي يعيش فيه أكثر من 70% من سكان الريف، حيث قلة الـدخل وفقـدان

مصادره مع إنعدام القوة، إلى جانب النزوح واللجوء والهجرات القسرية نحو المدن والمناطق الأكثر أمناً.

دلت الدراسات على أن هذه التغيرات والتحولات هي حصيلة عدة متغيرات منها ما هو سياسي واقتصادي وديمغرافي علاوة علي المتغيرات البيئية (محمد 1999). فعلى الصعيد السياسي يبدو الفشل المتلاحق للسياسات التنموية لكثير من الدول عامل رئيس في تلك التحولات (Ahmed1989). أما على الصعيد الاقتصادي فكان لتراكم رأس المال والعلاقات الاقتصادية والتبادلية غير المتوازنة القائمة على اقتصاد السوق والمنفعة المتبادلة الأثر الأكبر في خلق فجوة اقتصادية خلاصتها التهميش الاقتصادي.

علاوةً على ذلك فإن الكثير من المناطق تعاني الهشاشة الأيكولوجية، كما أنها عرضة للكوارث البيئية وخاصةً الجفاف، في وقت تتسارع فيه معدلات النمو السكاني، وتتزايد فيه الرغبة الملحة للغذاء.

كل تلك العوامل والمتغيرات أدت إلى تأسيس الفقر وسط المجتمعات الريفية التقليدية، وأجبرت سكان تلك المناطق على استنزاف ما هو موجود من موارد، واستخلاص أكبر قدر من احتياجاتهم من البيئة، كما ولدت فيهم الحاجة إلى سبل البقاء على المدى القصير، ولم تترك أمامهم سوى العمل في غير مصلحتهم على المدى البعيد (عجيمي 1998م).

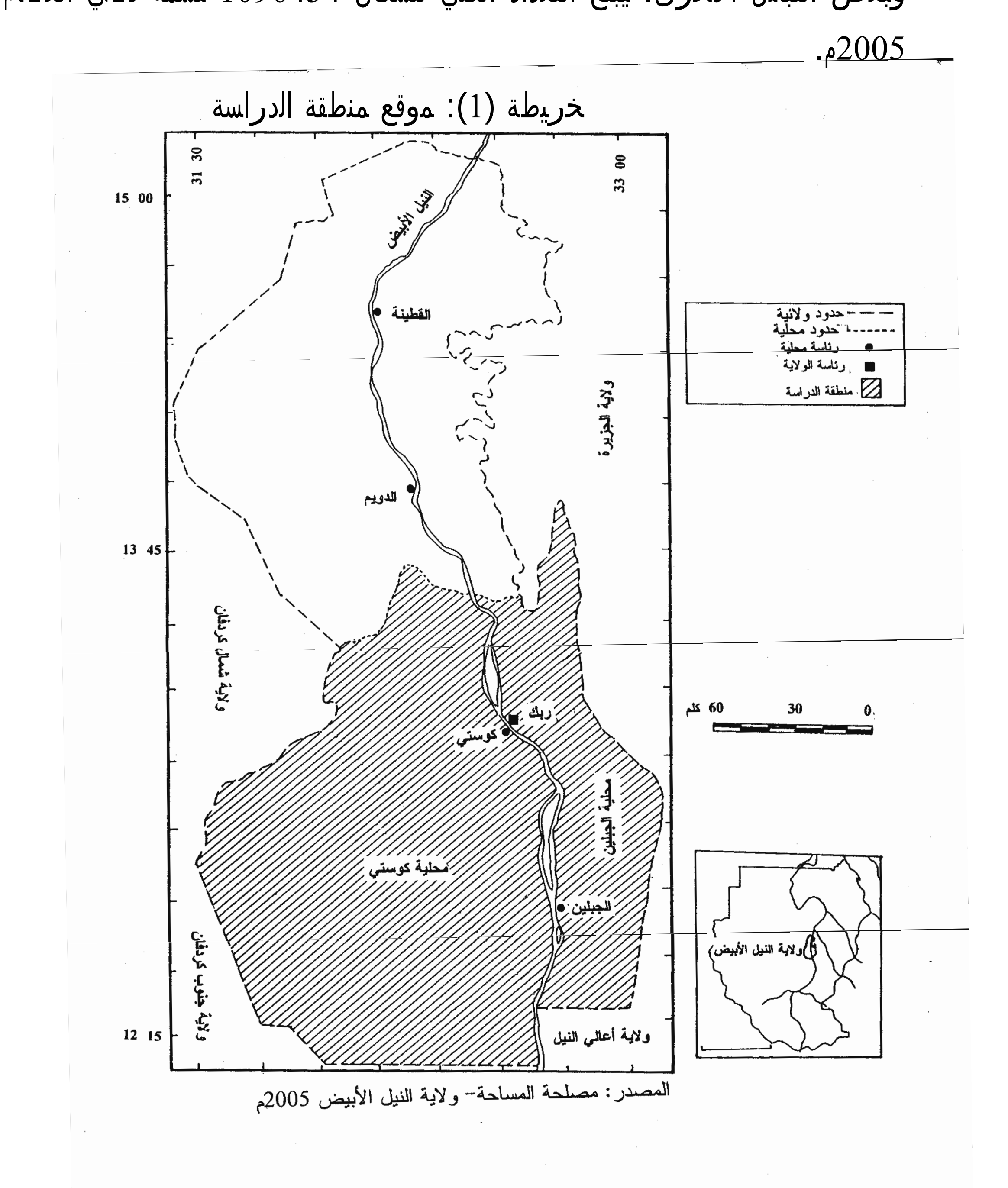
تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي بمناطق جنوب النيل الأبيض (محليتي كوستي والجبلين)، بغرض التعرف على مؤشرات ذلك التحول والتغير، وما ترتب عليه من آثار مع ربط كل ذلك بالمتغيرات الطبيعية والبشرية.

1-2: منطقة الدراسة: خلفية جغرافية:-

منطقة الدراسة (محليتا كوستي والجبلين) تتبع لولاية النيل الأبيض التي تضم محليات (كوستي، الجبلين، القطينة، الدويم) تقع بين دائرتي عرض 12-40 13 ش وخطي طول 40°31 – 15 33 ق. تحدها من الشمال

محليتا الدويم والقطينة، ومن الجنوب ولاية أعالي النيل، ومن الشرق ولاية سنار، ومن الغرب ولايتا شمال وجنوب كردفان (خريطة 1). في مساحة تقدر بحوالي 14000 كلم^2. يسود المنطقة مناخ السافنا، يبلغ متوسط المطر السنوي 335 ملـم/ السنة، حيث تسود أشجار السدر/ Zizphus spirca-christ، الهجليج Balanitrs-aegyptica ، واللعوت Acacia-nubica والكتر Acacia-mellifera والحـسكنيت Cenchrus.biflorus وبعض النباتات التي تنمو في فصل الخريف. السكان خليط مـن القبائـل أهمهـا الحسانية، العبيساب، سليم، الأحامدة، الشنخاب، الجمع، بنـو جرار ودار محـارب وبعض القبائل الأخرى. يبلغ التعداد الكلي للسكان 1096434 نسمة فـي العـام 2005م.

خريطة (1): موقع منطقة الدراسة



المصدر: مصلحة المساحة- ولاية النيل الأبيض 2005م

تنبع أهمية منطقة الدراسة من كونها تعتبر ملتقى للطرق البرية من الشرق والغرب والشمال والجنوب، علاوة على كونها معبر مائي مهم يربط شمال البلاد بجنوبها عبر النيل الأبيض، كذلك تتميز المنطقة بتباين النشاط البشري الذي يجمع بين الزراعة بشتى أنواعها والنشاط الرعوي التقليدي، إذ أن المنطقة مـن أكبـر مراكز الثروة الحيوانية بالسودان. إضافة إلى ذلك تنتـشر بالمنطقـة الـصناعات الصغيرة كالزيوت والصابون والصناعات الخشبية، وعلاوة على ذلك فهي مصدر مهم لمنتجات الغابات وحطب الوقود للمراكز الحضرية في وسط السودان النيلـي ومصدر مهم للثروة الحيوانية. تشهد المنطقة نمواً حضرياً متزايداً خاصة مدينـة كوستي التي تأثرت بالحرب في جنوب البلاد منذ منتصف الثمانينات.

1-3: مشكلة الدراسة:-

يشير المسح الميداني الأولي إلى أن مناطق جنوب النيل الأبيض قد شهدت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي تحولات كبيرة فـي أنظمـة الاقتـصاد التقليدية والاجتماعية، تبدو أبرز مؤشراتها في تدهور الأوضاع المعيشية للسكان، انتشار الفقر الريفي والحضري، تدهور المـستوطنات البـشرية الريفيـة، تـدني مستويات الدخل لدى الفرد وعجزه عن الإيفاء بمتطلبات الحياة الأساسية، تـدهور الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات مياه الشرب.

إن منطقة الدراسة وما تتسم به من خصائص طبيعية وبشرية جعلها قبلة للسياسات الزراعية الحكومية خاصة مع تبني الدولة السودانية لـسياسة التحـديث ، والتـي هدفت من خلالها إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً فعمدت إلـى توزيـع الأراضـي الزراعية لأصحاب رؤوس الأموال فكانت الزراعة الآليـة التجاريـة الواسـعة، صاحب ذلك تبني الدولة في بداية السبعينات لـبعض بـرامج التنميـة الإقليميـة القطاعية فكانت مشاريع السكر (كنانة وعسلاية) والتي تطلبت أيـضاً مـساحات واسعة من الأراضي، تبع ذلك تحول لرأس المال من المناطق الأخرى إلى منطقة

الدراسة بهدف الاستثمار، فكانت سيطرة الكثيرين علي الأراضي الزراعية ممـن هم من خارج المنطقة وليسوا بمزارعين.

إن سياسة الدولة من خلال تلك المشروعات عملت على تغيير خارطـة اسـتخدام الأرض في المنطقة حيث تقلص الحيز المكاني أمام النشاط التقليـدي (الزراعـة والرعي) مما دفع الكثيرين من المزارعين والرعاة إلي الضغط على ما هو متـاح من موارد، مما انعكس سلباً على الإنتاجية الزراعية والرعوية.

وقد عزز من ذلك التدهور ما شهدته المنطقة خلال عقد الثمانينـات مـن جفـاف ضرب أجزاء واسعة من المنطقة، إذ كان لتذبذب الأمطار أثراً واضحاً في تـدني الإنتاج في هذه المناطق، يضاف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية بجنوب السودان منذ العام 1983م، وما أفرزته الحرب من هجرات ونزوح لمجموعات كبيرة مـن القبائل الجنوبية و استقرارها بالمنطقة وما أفرزته من آثار عليها.

إن التدهور الذي أصاب القطاع التقليدي بمنطقة الدراسة حدا بالكثيرين للبحث عن مهن ووظائف أخرى، فكان التساقط من القطاع التقليـدي الزراعـي والرعـوي، صاحب ذلك اتجاه نحو البيئة ورغبة ملحة في الاستفادة القصوى منها فـي ظـل تدني مستويات الدخل وانعدام وسائله في كثير من الأحيان، فكان تدهور الغطـاء النباتي وانعدامه في أجزاء واسعة من المنطقة. صحب ذلك التدهور أيضاً الاتجاه نحو الاقتصاد النقدي (اقتصاد السوق) فكانت الهجـرة نحـو المـدن والمراكـز الحضرية الكبرى، فنمت المستوطنات العشوائية وازدادت رقعة القطاع الهامشي، وذلك بسبب فقدان الكثيرين لمتطلبات السوق وما يتطلبه من وسائل وآليات. فكان التهميش الاقتصادي.

كل تلك الظروف أثرت سلباً على نوعية الحياة في الريف وجعلت منها حياةً أقـل أمناً وأكثر عرضة للمتغيرات الطبيعية والبشرية.

1-4: فروض الدراسة:-

1. تشهد منطقة الدراسة ومنذ منتصف القرن الماضـي جملـة مـن التحـولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في نظم الإقتصاد الريفي.

2. التحول والتغير في نظم الإقتصاد الريفي يرجع إلى تداخل عوامل اقتـصادية وسياسية وطبيعية وديموغرافية.

3. إن أبرز ما ارتبط بتلك التحولات والتغيرات هو التغير فـي ملامـح البيئـة البشرية مع تدهور الموارد الطبيعية.

1-5: أهداف الدراسة:-

1. التعرف على التحولات والتغيرات التي طرأت على الإقتصاد الريفي بمحليتي كوستي والجبلين خلال العقود الأخيرة.

2. التعرف على العوامل الرئيسية التي تقف وراء تلك التحولات والتغيرات.

3. التعرف على الآثار المترتبة على ذلك.

4. الإسهام النظري والمعرفي في دراسات المناطق الجافة وشبه الجافة.

1-6: أسباب اختيار الموضوع:-

إن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم وخاصة النامي منه خلال السنوات الأخيرة وما صاحبها من تغير فـي البيئـة الطبيعيـة وتدهور في الموارد قد جذبت إليها اهتمام الكثيرين من باحثين وساسـة وعلمـاء وغيرهم من المشتغلين في هذا المجال، ذلك نظراً لما ظلت تفرزه تلك التحـولات والتغيرات من آثار على المستويين المحلي والقومي. فعلى الصعيد المحلي كـان لتدهور نظم الإنتاج التقليدية الأثر الواضح في تهميش المجموعات التقليدية المحلية وما تبع ذلك من تغير وتحول في آليات التكيف مع الظروف الطبيعية والبشرية في وقت تضاءلت فيه مسئوليات الدولة وقل اهتمامها بالنهوض بالمجتمعات المحليـة، أما على الصعيد القومي فكان تدهور الإنتاج كماً ونوعاً في وقت تزداد فيه الكثافة

السكانية، ويزداد فيه الطلب على الغذاء. لكل ذلك جاء اختيار هذا الموضوع لاختبار تلك المتغيرات وإبراز بعض الاتجاهات المستقبلية في هذا المجال.

1-7: أسباب اختيار المنطقة:-

1. إن موقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض 12—40 13 وخطي طول 40˚31 – 15 3̊3 جعل منها منطقة انتقالية بين الشمال والجنوب، فمن الناحية الطبيعية تشكل المنطقة نطاقاً انتقالياً من السافنا الفقيرة إلى السافنا الغنية الشيء الذي له تأثيره على بنية الموارد خاصة الزراعية والرعوية. أما من الناحية الديموغرافية فالمنطقة تمثل نقطة إلتقاء وتلاقح للثقافات السكانية بين القبائل الشمالية والجنوبية.
2. منطقة الدراسة نقطة التقاء ومركز للهجرات السكانية والوافدة من بقاع السودان المختلفة وخاصة جنوبه وغربه الشيء الذي له تأثيره الواضح على ما هو متاح من موارد طبيعية.
3. منطقة جنوب النيل الأبيض من أكثر المناطق التي شهدت تحولاً كبيراً منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي في بيئتها الاقتصادية وذلك بسبب كبر حجم رأس المال الذي غزا المنطقة. فقد كان للإستثمار الرأسمالي وخاصة في مجال الزراعة أثره الواضح في المنطقة بتحويلها من مناطق إنتاج تقليدي إلى مناطق إنتاج كبير حيث المساحات الواسعة والآلات الحديثة.
4. منطقة جنوب النيل الأبيض من المناطق الهامشية وذلك بسبب تدهور الأوضاع الايكولوجية وخاصة في غرب الولاية وذلك بسبب مشكلات التصحر وزحف الرمال وتدهور الإنتاجية البيولوجية في أجزاء واسعة من المنطقة.

1-8 مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على العديد من المناهج المتمثلة في:

1. **المنهج التاريخي**: أستخدم هذا المنهج للتعرف على الجوانب التاريخية لمنطقة الدراسة، اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، ومقارنة ذلك بالحاضر، كشفاً للتغيرات والتحولات، وبحثاً عن الأسباب.

2. **المنهج الوصفي**: هذا المنهج اقتضته ضرورة التعرف على بعض الظاهرات الماثلة في منطقة الدراسة، من مظاهر طبيعية وأخرى بشرية.

3. **المنهج التحليلي الاحصائي**: استخدم هذا المنهج بغرض تحليل المعلومات، وخاصةً الكمية، والتي جمعت من المصادر الأولية والثانوية، تحليلاً احصائياً، يفيد في الحصول على النتائج المرجوة. لذلك فقد استخدمت بعض الطرق الإحصائية التي من بينها طريقة تحديد حجم عينة الدراسة، وطريقة الإرتباط في التعرف على العلاقات بين بعض المتغيرات في موضوع الدراسة.

1-9 طرق ووسائل جمع المعلومات:

إن طبيعة منهج الدراسة (الإيكولوجيا السياسية الثقافية) تطلب الحصول على بعض المعلومات بشقيها الكمي والنوعي، ذلك من مصادرها الأولية والثانوية.

1.**المصادر الأولية**: وهذه شملت:

المسح الميداني، وفي هذا الجانب اقتضت الدراسة إجراء مسح ميداني أولي بغرض التعرف على الملامح الطبيعية والبشرية العامة لمنطقة الدراسة، كذلك الوقوف الفعلي على طبيعة مشكلة الدراسة.

المرحلة الثانية من مراحل العمل الميداني، هي عملية جمع المعلومات بواسطة الاستبيان، ذلك بعد أن حددت العينة احصائياً، وبعد أن أختيرت بعض القرى للدراسة بناءً على بعض الخصائص الطبيعية والبشرية.

تلا ذلك المناقشات الجماعية Group Discussion مع عدد من المجموعات موضوع الدراسة، خاصةً ممن يملكون الخبرة والتجربة، وممن هم حاضرون وشاهدون على التغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة. تبع ذلك المقابلات الشخصية مع القيادات المحلية من نظار وعمد ومشايخ. يضاف إلى ذلك الملاحظة والتي كانت أداةً اساسية في التعرف على كثير من الظاهرات بمنطقة الدراسة.

2.المصادر الثانوية:

وقد شملت المصادر المنشورة وغير المنشورة. وهنا فقد جمعت بعض المعلومات من المكاتب الرسمية بمنطقة الدراسة، والتي شملت الاحصاء السكاني، استخدامات الأراضي، الهيئة الولائية للمياه، إدارة المراعي والأعلاف، هيئة صيانة التربـة، مصلحة المساحة، الزراعة الآلية والمطرية، الثروة الحيوانية، وبعض المؤسسات الأخرى. كذلك استعانت الدراسة بـبعض التقـارير والدراسـات التـي أعـدتها المنظمات الطوعية المحلية والأجنبية العاملة بالمنطقة. كما اعتمدت الدراسة على بعض التقارير من الوزارات والمكاتب الاتحادية للدولة، بالإضافة إلى الدراسـات والتقارير المنشورة وغير المنشورة المعدة والمتعلقة بمناطق أخرى.

من المصادر الثانوية التي اعتمدت عليها الدراسة أيضاً شبكة الانترنت. وفي هذا الجانب استفادت الدراسة من بعض المواقع العلمية التي تحوي بعض المعلومـات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

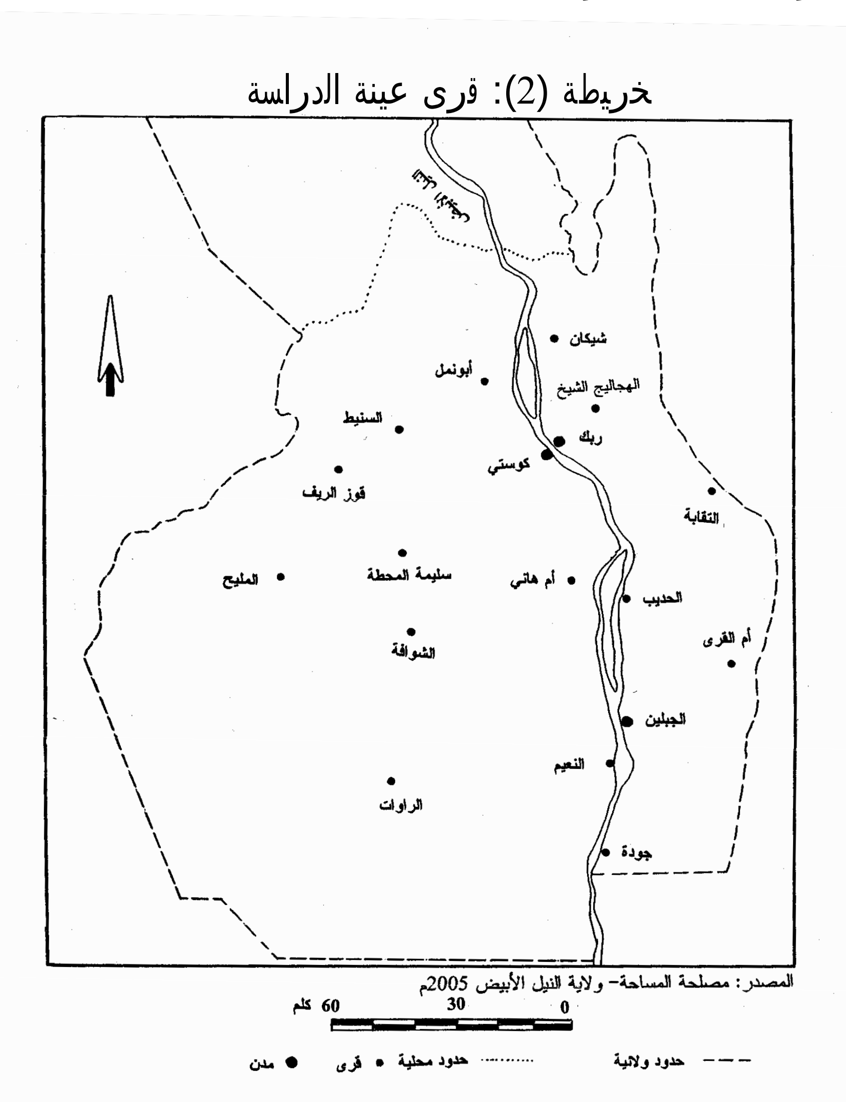
إلى جانب ذلك استفادت الدراسة من الخرائط والصور الجوية وصـور الأقمـار الصناعية، التي توفرت من مراكز مختلفة شملت مصلحة المساحة الاتحادية، هيئة الاستشعار عن بعد التابعة للمركز القومي للبحـوث، قـسم الجغرافيـا_ جامعـة الخرطوم.

1-10 عينة الدراسة:

إن السمات الإيكولوجية العامة لمنطقة الدراسة (الفصل الثالث)، تتـسم عمومـاً بالتجانس على الرغم من أن هناك بعض التباينات الإيكولوجية الطفيفة بين جنوب المنطقة وشمالها، مع ملاحظة أن النيل الأبيض قد أدى إلى خلق ظـروف بيئيـة تختلف في مكوناتها عن تلك الموجودة في المناطق البعيدة عن النيل، على الرغم من أن هناك الكثير من الأنشطة المتشابهة في تلك المناطق. لكل ذلك فقد قـسمت منطقة الدراسة إلى نطاقين رئيسين الأول النطاق النيلي، ويشمل القـرى الواقعـة على ضفتي النيل الأبيض على امتداد حدود محليتي كوستي والجبلـين. النطـاق الثاني ويشمل القرى البعيدة عن الشريط النيلي (النيل الأبـيض). ويتـسم هـذان

النطاقان بالتجانس في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من التبـاين الطفيف في الخصائص الايكولوجية. وعليه فقد أختيرت خمس عشرة قرية اختياراً عشوائياً بحيث يغطي كل المنطقة المراد مسحها. ثم اختيرت ست قرى بمحليـة الجبلين، وتسع قرى بمحلية كوستي. إن التباين في عدد القرى بـين المحليتـين، يعود إلى اتساع المساحة بمحلية كوستي وكثرة عدد القرى. يضاف إلى ذلـك أن القرى بمحلية كوستي أكثر بعداً عن بعضها البعض بخلاف ما هو موجـود فـي محلية الجبلين. لذلك كان لابد من زيادة عدد القرى المدروسة في محلية كوسـتي عكساً للمتغيرات المختلفة.(خريطة 2).

خريطة (2): قرى عينة الدراسة



المصدر: مصلحة المساحة- ولاية النيل الأبيض 2005م

أما حجم العينة فقد تم إيجاده عبر القانون:

$$n = \left(\frac{\sigma \times 1.96}{SE} \right)^2$$

n = حجم العينة

σ = الإنحراف المعياري

1.96 = مستوى ثقة 95%

SE = الخطأ المعياري

جدول (1): الإنحراف المعياري للأسربالقرى المختارة:

القرية	عدد الأسر	$\left(X - \overline{X}\right)$	$\left(X - \overline{X}\right)^2$
الشوافة	249	19+	361
المليح	223	7-	49
النعيم	257	27+	729
الراوات	241	11+	122
قوز الريف	197	33-	1089
السنيط	232	2+	4
أبونمل	185	45-	2025
سليمة المحطة	179	51-	2601
أم هاني	233	3+	9
جودة	277	47+	2209
الحديب	253	23+	529
أم القرى	281	51+	2601
شيكان	242	12+	144
التقابة	187	43-	1849
الهجاليج الشيخ	214	16-	256
المجموع	3450	صفر	14577

المصدر: المجالس المحلية (كوستي والجبلين) 2005م

معادلة الانحراف المعياري= $\sqrt{\frac{\sum\left(X-\overline{X}\right)^{2}}{N}}$

حيث X تمثل عدد الأسر، $\overline{X}$ تمثل المتوسط، N تمثل عدد القرى المختارة.

وعليه من الجدول (1) يمكن إيجاد:

المتوسط $(\overline{X})$ = $\frac{3450}{15}$ = 230

الانحراف المعياري (σ) $\sqrt{\frac{14577}{15}} = 31.2$

مستوى الثقة: 95% = 1.96

الخطأ المعياري (SE) = 3

حجم العينة n = $\left(\frac{31.2 \times 1.96}{3}\right)^{2} = 415$

وزع حجم العينة البالغ 415 مفردة على قرى الدراسة بناءً على عدد الأسر كالآتي:

جدول (2): توزيع حجم العينة على قرى الدراسة.

القرية	عدد السكان	عدد الأسر	حجم العينة المختارة	%
الشوافة	1743	249	30	7.2
المليح	1450	223	28	6.8
النعيم	1799	257	31	7.5
الراوات	1928	241	29	7
قوز الريف	1379	197	23	5.6
السنيط	1624	232	28	6.7
أبونمل	1202	185	22	5.3
سليمة المحطة	1074	179	22	5.3
أم هاني	1631	233	28	6.7
جودة	1939	277	32	7.7
الحديب	1771	253	30	7.2
أم القرى	1882	281	34	8.1
شيكان	1694	242	29	7
التقابة	1234	187	23	5.6
الهجاليج الشيخ	1605	214	26	6.3
المجموع	23955	3450	415	100

11-1 أدبيات البحث:-

منطقة الدراسة، وعلى الرغم ما تتسم به من خصائص طبيعية وبشرية وما شهدته من تغيرات، إلا أنها لم تجد حظها من مثل هذا النوع من الدراسة. إلا أنـه يمكن القول أن أدبيات المناطق الجافة وشبه الجافة قد حظيت باهتمـام البـاحثين الذين حاولوا الخروج برؤى تمكن من فهم طبيعة مشكلات هذه المناطق خاصـة العناصر المؤثرة فيها. و من بين تلك الدراسات دراسة ديفز(Davies, 1985) في حديثه عن الموارد الطبيعية والتنمية الريفية في الأراضي الجافة (حالة دراسية من السودان) والذي تطرق فيه إلى التغيرات والمؤثرات على البيئة حيث جاء فيه.

> (إن من بين العوامل الرئيسية التي أحـدثت التغييـر فـي المناطق الريفية هو التخطيط من أعلى لأسفل، والذي تجاهل الخصائص التركيبية والحضارية والتقليدية للسكان، مما قـاد إلى عدم التماثل والتطابق بين السكان والبرامج التخطيطيـة.
> (Davies, 1985)

وهذا ما أشار إليه جويسكي Jewesiewicki في دراسته بعنوان: التحديث أو دمار القرية الأفريقية. حيث أشار إلى الأثر السالب للاستعمار على الاقتصاد الريفي، وكيف أن التحديث والسياسات الزراعية قد خدمت الاقتصاد الصناعي، وعملت على تغيير علاقات الانتاج، والتي تبعها تغير في التركيبة الاجتماعية. كل ذلك قاد إلى زيادة معاناة المجتمعات التقليدية والاضطراب والتشوه في الاقتصاد الريفي، على الرغم من أن القطاع الزراعي لا يزال يشكل أساس النظم الانتاجية (Jewesiewicki, 1983)

أما هارت (Hart 1968) فقد ركز في كتابه (القوى، العمل ، الاقتصاد المعيشي: عمليات التغير في ريف جاوا الاندنوسية) على التحول في الاقتصاد والمجتمع الريفي، وربط بين عمليات التغير الزراعي والتغير في أنظمة الاقتصاد السياسي، كما تطرق إلى عمل الرجال والنساء. حاول الكتاب توضيح كيف أن السياسات

والعلاقات الزراعية تتأثر بالقوى الاقتصادية والسياسية، كما حاول إبراز عمليات التغير والتحول في طبيعة الدولة وعلاقتها بالريف.

وفي ذات السياق ركز بونت Ponte في كتابه : المزارعون والسوق في تنزانيا: على كيفية تأثير السياسة على الاقتصاد الريفي المعيشي في أفريقيا، كما ركز أيضاً على التغيرات الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق أفريقيا مشيراً إلى دور السوق الزراعية الليبرالية وعلاقة ذلك بالاقتصاد السياسي في الدول الزراعية. أهم ما تطرق إليه الكتاب هو كيف أن لتلك السياسات تأثيرها المباشر على الاقتصاد الريفي والفقر واللا مساواة. (Ponte, 2002)

وفي دراسة بعنوان فقراء الريف: القطاع الخاص والأسواق: التغير في العلاقة في جنوب أفريقيا، تم التعرف على كيف أن استراتيجيات التنمية عملت على إفقار السكان في الريف وذلك من خلال فتح الأسواق والاستثمارات. إلى جانب ذلك أوضحت الدراسة أن اللامركزية التي تم تبنيها بواسطة بعض الدول من أمثال موزمبيق، جنوب أفريقيا وزيمبابوي قد خلقت صراعاً بين الحكومات والقيادات المحلية انعكست آثاره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين (SLSA, 2003).

وفي ورقة بعنوان دور التقانة في التحول الزراعي في أفريقيا أوضح أولميرا (Alumira) أنه وبالرغم من نجاح سياسة تبني زراعة الذرة الشامية (الثورة الخضراء) في زيمبابوي في فترتي ما قبل وبعد الاستعمار من خلال مزج وتوافق السياسات والمؤسسات مع رأس المال البشري والبنيات التحتية ومؤسسات دعم المزارعين، إلا أن الشواهد توضح أن نجاحات تلك الثورة كانت مستقطبة تجاه مزارع البيض، وفئة قليلة من صغار ملاك المزارعين في مناطق الأمطار الغزيرة وممن يملكون الحد الكافي من الدخل والتقانة التي تعمل علي امتصاص الكوارث والحد منها. يضاف إلى ذلك أن الثورة الخضراء فشلت في تحديد واستهداف التقانة لمعظم أفراد المجتمعات الزراعية غير المتجانسة والفقراء أصحاب الفائدة الدنيا والمحدودة والأكثر قابلية للكوارث. وفوق كل ذلك فإن الثورة

الخضراء عملت على تشكيل سياسات الأرض، صاحب كل ذلك تدني في خصوبة التربة وانتشار للفقر والأمراض (Alumira, 2002).

وفي ذات السياق بحث أوفري (Oferi) من خلال ورقته بعض المفـاهيم الخاطئة للإنتاج الزراعي والسكان وموارد الأرض في أفريقيـا عـن العوامـل الاجتماعية والاقتصادية المساهمة في مشكلات الفقر الريفي وتدهور الأرض فـي شمال شرق تايلاند، حيث ركز على آثار تغير السياسيات الاقتصادية على الريف وكيف أن السياسات الحكومية عملت على إفقار المجتمع لعدم ملاءمتها له وكـذلك فشل المخططين في مجابهة الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين مما أدى إلـى مزيد من الافتقار والتدهور وفقر الموارد والهجـرات وفقـدان الأمـن (Oferi, 1998).

أما داركو Darkoh فقد أورد في مقاله تدهور الأرض : إدارة الموارد في كينيا:

> إن تدخل الدول في المجتمعات الرعـوية وتقييـدهـا لحركة الرعاة والحيوانات في المناطق الجافـة وشبه الجافة قد زادت من ضغـط السكان على المـوارد في المناطق الهامشية. (Darkoh, 1991)

وتطرق في ذلك إلى كثير من الشواهد التي توحي بأن إدارة البيئة (الموارد) فـي كينيا عملت على تفاقم الكوارث الايكولوجية. خلصت الدراسة إلى أنه لابـد مـن وجود منهج جاد ومتكامل يعمل على تشخيص تلك المشكلات من خلال التخطـيط والملاحظة واستخدام الأداة المناسبة. وهو بذلك يتابع ما جاء به لانـي (Lanne) الذي تحدث عن إدارة الموارد الطبيعية لقبائل الباربايق (Barabaig) في تنزانيـا حيث تطرق للآثار الواقعة على الرعـاة والبيئـة مـن جـراء الإنتـاج الكبيـر (Large - Scale) لبرامج التنمية الزراعية حيث ذكر:

> إنه وفي بداية العام 1970 وكمحاولة لزيادة إنتـاج القمح في تنزانيا أدخلت الحكومة كثيراً من المشاريع ذات الإنتاج

> الكبير واتبعت فيها سيـاسة المحصول الواحد والذي تبعته عمليات التهجين والتقنيـات العالية مما أفقد الرعـاة جل أراضيهم التي كانت بمثابة الركيزة الأساسية لهم مما أدى إلى نزوحـهم وجعلت من طرق حياتهم التقليـدية شيئاً يتعذر الدفاع عنه (Lanne, 1995)

أما أونره Unruh فقد تحدث عن العلاقة بين ملكية الرعاة للموارد وملكية الدولة في الصومال، وكيف أن الرعاة قد تأثروا بالعبء الثقيل الـذي وضـعته علـيهم السياسات القومية لملكية الأراضي والتي عملت في كثير من الأحيان على تهميش المجتمعات الرعوية مما قاد إلي الـصراع حـول المـوارد والتـدهور البيئـي (Unruh, 1993). ويدل على ذلك ما جاء في محمد "التحول في علاقة الإنـسان والبيئة في مناطق جنوب النيل الأزرق: السودان" :

> إن من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتدهور البيئي في المنطقة هو التدخل المباشر للدولة وتقييدها لنظم استخدام الأرض بعد أن حـولت مساحات كبيـرة من الأراضي الزراعيـة والرعـوية وضمتها للحظيرة، فكان التهميش الجغرافي والاقتصادي (محمد، 1999).

ويؤكد ذلك أيضاً الحضري الذي عزا التحولات الاقتصادية والاجتماعيـة التي شهدتها منطقة البطانة بالسودان إلى التوسع الزراعي الذي بدأ بالمنطقة منـذ الأربعينات وذلك بتبني الدولة لسياسة التحديث أو ما يعرف بالاقتـصاد الـسياسي والذي كان له تأثيره علي الحيز الجغرافي للمنتجين التقليديين من مزارعين ورعاة (Elhadary, 1999).

وفي هذا الإطار يورد Francis في كتابه
Making a living: livelihood in Rural Africa بعض الأسئلة التـي مـن بينها:

ما هي آثار مشكلات الاقتصاد الأفريقي على الاقتصاد المعيشي لسكان الريف؟
كيف يستجيب السكان للتغيرات الرئيسية للاقتصاد السياسي في الريف الأفريقي؟
كيف تغيرت الاستراتيجيات المختلفة المتبعة في الريف الفقير في مناطق مختلفة في أفريقيا؟
إلى جانب ذلك بحث الكتاب في الاستراتيجيات المعيشية الداعمة لاستجابات الفشل الزراعي وذلك بأخذه لحالات دراسية من مناطق الزراعة التجارية في كينيا والمناطق الفقيرة في شرق وجنوب أفريقيا والتي تحول فيها السكان إلى عمالة مستأجرة.
إلى جانب ذلك عملت الدراسة على الربط بين اقتصاديات الريف واستدامة المعيشة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى(Francis,2000).
وفي ذات الاطار فقد أورد شودهري Choudhury في دراسته: مأزق فقراء الريف في بنغلاديش، والتي هدفت إلى التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لبعض سكان الريف، أورد أن أنشطة الكسب لفقراء الريف أصبحت غير مواتية وغير ملائمة لضمان أساسيات العيش، مما دفع بالكثيرين للبحث عن وظائف أخرى، والتي من بينها العمل بالأجرة (Choudhury,1984)
وفي هذا الجانب أيضاً أوضح شندل Shendle في دراسته: العمالة الريفية في البنغال، أن العمالة المستأجرة كطريق ونمط للحياة قد تزايدت وبصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، وأنه ومنذ العام 1970م أصبح نصف سكان الريف عمالة مأجورة، مما يعكس التحول الاجتماعي الذي تعانيه المنطقة، والذي ارتبط بالرأسمالية كنظام عالمي ونظام محلي، كما يعكس أيضاً أبعاد التغير في المجتمع البنغالي خلال السنوات الأخيرة.(شندل Shendle 1984)
وفي دراسة بعنوان الرعي والموارد المشاعة في أفريقيا: بعض دروس وتجارب منظمة أيفاد IFAD جاء:

> تقليدياً نجد أن معظم الأراضي تمتلكها القبائل (نظام المشاع)، وأن الإدارة دائماً ما يتولاها زعماء القبائل، على أن تكون الفائدة لكل أفراد المجموعة، لكن نجد أنه وفي السنوات الأخيرة تغيرت الأنماط التقليدية لاستخدام الأرض

لعوامل خارجية مثل الضغط السكاني، اتجاهات التنمية، سياسات الدولة إضافة إلى الجفاف، وتبدو مؤشرات ذلك التغير في فلاحة ورعي المناطق الهامشية، كما أنه ونتيجة للضغط السكاني تقسمت الأسرة إلى وحدات صغيرة وتغير نمطها الاستهلاكي، كما أن حركة الرعاة اتجهت إلى مناطق أخرى غير مناطقهم.

إن إدارة المناطق الرعوية والموارد المتاحة أصبحت خاضعة للمنفعة الفردية، كما أن الإدارة أصبحت خارج يد الزعماء التقليديين الذين تحول بعضهم إلى مزارعين كبار. أما معظم الذين يمتلكون الثروة الحيوانية فأصبحوا فقراء، وبعضهم صار شريكاً، وآخرون فقدوا حيواناتهم وصاروا أجراء. كل ذلك قاد إلى تشويه في إدارة نظم الأرض والموارد في تلك المناطق (Sidahmed,1993).

وفي ذات الإطار يورد جاكسون Jackson في دراسته وسط أفريقيا: لا مكان يمكن الذهاب إليه: فقد الأرض والتدهور الثقافي في البحيرات في البحيرات العظمى:

إن قبائل توا Twa وهم السكان الأصليون لتلك المناطق كانوا يعتمدون على الصيد والجمع والالتقاط من الغابات الموجودة بالمنطقة والتي أصبحت فيما بعد جزءاً من رواندا وبوروندي وأوغندا وكينيا والكنغو، وكانوا يديرون تلك الغابات فضلاً عن علاقاتهم مع المزارعين الذين يقطنون حولهم وذلك منذ أمد بعيد. ولكن ببداية ومنتصف القرن العشرين أزيلت أجزاء واسعة من تلك الغابات من أجل الزراعة فأصبح الكثيرون منهم بلا مأوى. وفي العام 1970 كان لقانون حماية الأرض الأثر الأكبر في فقدانهم لما تبقى لهم من موارد.

وفي العام 1994م تحولت تلك الأراضي إلى مراعي وامتلكها ممن لهم علاقة بالرئيس.

ومع الضغط على الموارد والتهميش الجغرافي لجأ الكثيرون إلى مناطق أخرى بحثاً عن المأوى، وفي هذا الجانب تروي إحدى النساء تلك المعاناة بقولها:

(إن السكان الذين نذهب إلى أراضيهم يأمروننا بفلاحة الأرض، وإذا رفضنا ذلك طلبوا منا الذهاب إلى مناطق أخرى خارج أراضيهم، وأنهم ليسوا في حاجة إلينا، كما أن السكان المحليين يدفعون أصحاب الأرض إلى ذلك بقولهم:

ماذا يمكن أن يفعل بكم هؤلاء ؟ الذين ربما غادروا في أي وقـت وإلـى أي مكان)

خلصت الدراسة إلى أن سكان توا Twa يحتاجون لحقوقهم وثقافتهم كما يحتاجون للدعم والدمج في المجتمع والمشاركة في اختيار مستقبلهم (Jackson, 2003).

إن التحول في النمط المعيشي لسكان الريف أثر في عملية تبـادل الأدوار وسط تلك المجتمعات كما أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان لها أثرها الكبير على تلك المجتمعات. فعلى الرغم من أن الثروة الحيوانيـة لازالـت تلعب الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في حيـاة تلـك المجتمعـات إلا أن السكان اتجهوا نحو التجارة والعمالة مدفوعة الأجر كما أن عادات الأكل والغـذاء قد تغيرت، وأصبحت النساء يقمن بإعالة الأسر.

وفي هذا الاطار وفي ورقة بعنوان: الاقتـصاد الريـف المعيـشي والتنظيمـات الاجتماعية في أوزبكستان، لـ موندل Mondle، نوقشت الطرق المعقـدة التـي استطاع بواسطتها السكان الاستجابة للترتيبات الجديدة الناجمـة عـن الـسياسات الزراعية، وما صحبها من ضغط على البيئة. كذلك هدفت الورقة إلـى التعـرف على التحولات في الاقتصاد المعيشي، والطرق التي تبناها السكان للتكيـف مـع الأوضاع الجديدة ومسايرتها، كما ناقشت الورقة أيضاً التغيـر فـي دور المـرأة وعملها من خلال استحداثها لأدوار اقتصادية جديدة، تسهم في تلبية الاحتياجـات الأساسية. (موندلMondle 1998)

إن الملامح الرئيسية للمناطق الريفية قد تأثرت بتداخل كثير من العوامـل المختلفة وهذا ما نلمسه في دراسة (كيس Kiss) الذي تناول بنـاء الريـف فـي هنقاريا في فترة التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث أخذ في الاعتبار الملامـح والخصائص المهمة للتحول الريفي بعد الاشتراكية وذلك من خلال البحـث فـي الاقتصاد المحلي وأوضاع الحياة بعد أن أخذ أربع حالات من القـرى وأراد مـن خلالها توضيح كيف أن المؤسسات الاقتصادية المحلية والأفراد قد تأثروا بتـداخل العوامل المحلية المختلفة وكيف أستجيب لها (Kiss, 2002).

وفي ذات السياق ركز (ردبك Rudebeck) في دراسته للبدو في غرب أفريقيا علي مجموعتين الأولى مجموعة رعوية في النيجـر والثانيـة مجموعـة زراعية رعوية في بوركينا فاسو حيث أوضـح أن هـاتين المجمـوعتين لهمـا مؤسسات اجتماعية مختلفة وتعيشان في ظروف ايكولوجية مختلفة، ثم تطرق إلى الجفاف الذي ضرب الساحل في الفترة 19970-1980م حيث تم التعرف علـى أسباب الجفاف والتي تضمنت العوامل المناخية والعوامـل البـشرية والعوامـل المجتمعية وأخيراً شرح الآثار المترتبة على الجفاف واستراتيجيات البقـاء التـي تبناها البدو (Redebeck, 1995).

هنا يمكن القول إن الظروف المناخية (تذبذب الأمطار) تركت أثراً سـلبياً على الإنتاج في كثير من المناطق وساهمت في حدة الكوارث وأثرت على فرص الاختيار للسكان المحليين في مناطق كثيرة مثل كينيا، السنغال، النيجر، نيجيريـا (www.eldies.org).

وفي دراسة باربير (Brabier,2000) الـرابط الاقتـصادي بـين الفقـر والتدهور البيئي، بعض الشواهد من أفريقيا، تم التطرق إلى ذلك بالبحث في عـدد من الحالات من الدول الأفريقية، حيث تعرضت الورقة إلى كيف أن الـسياسات الجيدة وغير الجيدة لها تأثيرها على صغار الملاك في تدهور أو حماية أراضيهم. ففي السودان أوضحت كيف أن السياسات الحكومية عملت على تقليل العائد الكبير من الصمغ العربي على المزارعين، وفي ملاوي كيف أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار جعل المزارعين يتجهون إلى محاصيل أخرى، وفي نيجيريا كيف تـسبب الاستثمار في نزوح مجموعات فقراء الريف من أراضيهم التقليديـة وأراضـيهم الرعوية بعد قيـام الـسد فـي شـمال نيجيريـا. وفـي ذات الاتجـاه يتنـاول (كيتينق Keating) الفقر، إدارة الأراضي في أقاليم الجبال المرتفعة في أثيوبيـا إذ يورد أن قرارات استخدام الأرض بواسطة المنتجات المحلية لتحقيق الأمن الغذائي قد تأثرت بالسياسات والمؤسسات والتكنولوجيا.

ويقول كذلك:

هناك عـدة قـرارات هي محددات رئيسية للربط بين

إزالة الفقر وتحسيـن إدارة الأراضي، على المـدى البعيد هنالك عدة أهـداف ممكنة ولكن على المـدى القصير فإن الحـاجة لزيادة المحاصيل الغذائـية مع النمو السكاني من المحتمل أن يقوض استـدامة إدارة الموارد الطبيعية (Keating, 1999)

وعليه يرى أن تكثيف الدراسات وتحليلها وفهم الفقر وقياسـاته وتحـسين إدارة الأراضي هي المفتاح للاستدامة. كما أن إزالة الفقر تتطلب إحياء المجتمعات المحلية استناداً على قاعدة الموارد الطبيعية وإعادة هيمنة المجتمعات المحلية فـي النشاطات التنموية.

أما براساد (Brassad) فسلك مسلكاً آخر في دراسته للتغيرات الرعوية في المناطق الجافة وشبه الجافة عبر مقال "نطاقات أراضي الرعاة الرحل في الهنـد، المظاهر الاجتماعية السكانية والايكولوجية"

جاء فيه:

إن المناطق الجافة هي مناطق كوارث وأن الرعاة ومنذ زمن بعيـد قد كيفـوا أنفسهم على ذلك وأن التجمـعات السكانية للرعاة قد حافظت على التـوازن والذي أخـذ تدريجياً في الانهيار نتيـجة للتسارع في النـمو السكاني والحيواني والاستخدام غير العقلاني للأرض، (Brassad, 1994)

عملت هذه الدراسة على تحليل أثر العوامل الاجتماعية والديمغرافية والايكولوجية على الرعاة في النطاقات الجافة، كما قدمت بعض الحلول للمساهمة في حل تلـك المشكلات.

وفي دراسـة عـن التـدهور المعيـشي عبـر الـزمن فـي منطقـة مـلاوي لفرنكنبرجر Frankenberger جاء:

(خلال الثلاثين سنة الماضية تعرضت أعداد كبيرة من الأسر والـسكان فـي ملاوي لعدد من الصدمات التي أدت لانخفاض مستمر في الاقتـصاد الريفـي

> المعيشي، إذ أن أكثر من 60% من السكان يعانون فقـراً مزمنـاً كـل عـام وأصبحوا أكثر تدهوراً وسوءاً في التغذية وارتفاعاً في معدلات الوفيات)

إن التدهور المعيشي وكما أوضحت الدراسة هـو نتـاج لغطـاء عـريض مـن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والضغط السكاني الشيء الذي أسهم في انتشار الأمراض (Frankenberger-et al 2003).

وفي مقابل ذلك فإن المركز العالمي لتنمية المناطق المرتفعة في الهمالايا في العام 2000م قد أوضح من خلال دراسة تلك المناطق أن السياسات الحكومية لها آثـار سالبة على غالبية السكان كما أنها سبب في التدهور. وفي هذا الجانـب يوضـح موفون Mufone الذي حاول التعرف على أثر السياسات الحكومية فـي تـدهور الأرض والموارد، أن برامج تنمية الرعي والأراضي في بتسوانا وزيمبابوي هي سبب رئيسي في التدهور خاصة بعد فترة الاستقلال حيث كرست عدم المـساواة الفردية (Mufone, 1995).

إن الشواهد التاريخية توضح بأن المجتمعات التقليدية عملت على المحافظة على مواردها المتاحة إلا أن المتغيرات أجبرتها على غير ذلك، وفي هـذا يـورد صالح في دراسته (هجرة الرعاة للمدن الصغيرة في أفريقيا) أن حركة الرعاة هي استجابة رئيسية للظروف البيئية المختلفة وأن الرعاة فـي حركـاتهم الموسـمية يعمدون إلى المدن حيث الاستقرار السكاني وذلك للحصول على بعض الاحتياجات والخدمات التي لا ينتجونها، إلا أن الضغوط الاقتصادية والبيئية عملت على تغيير نمط هذه الحركة (Salih,1995). وهذا ما جاء في بالسن:

> إن الفقد المستمر للأراضي الزراعية والأنشطة الأخرى غير الرعوية ينـسب افتراضاً للاستخدام غير المرشد للرعاة أنفسهم (Palsson & Nadagala, 1990)

وقد حاول في هذه الدراسة أن يوضح كيف أن الرعاة لهم نظام لحمايـة المـوارد مبني على الإقليمية. وبأخذ بعض الشواهد من ماندول (Manduli) في أراضـي الماساي في تنزانيا جاء:

> إن قبائل الماساي تعرف الحركة من منطقة إلى أخرى معتمدة في ذلك علـى حالة البيئة شأنها في ذلك شأن البداوة في كيفية المحافظة علي البيئـة ولكـن حديثاً فإن برامج الاستقرار المنفذة بواسطة الدولة جعلت الرعاة يستقرون فـي مكان واحد مما أدى إلى التدهور البيئي.

وعلى الرغم من أن سياسة الاستقرار التي تبنتها الدولة قد عملـت علـى زيـادة الاهتمام بالجوانب الصحية والتعليمية والجوانب الاجتماعية الأخرى كما جاء فـي دراسة فراتكينق Fratking : الجفاف والتنمية في منطقة مارسبيت (Marsbit) في كينيا إلا أن تلك السياسة قد أوجدت تمايزاً وتبايناً في الاقتصاد خلق طبقة مـن الفقراء والكادحين في الريف.

إن الحركة والتجوال عبر النطاقين الزماني والمكاني مـن الاسـتراتيجيات المميزة للمجتمعات في مناطق حزام الساحل الأفريقي وذلك اسـتجابة للظـروف والمتغيرات الطبيعية والتي من بينها الأمطار، إلا أن هذه الحركة طـرأت عليهـا الكثير من التغيرات بفعل مجموعة من العوامل تشمل التنمية الاقتصادية، الصراع حول الأرض، التحضر، الجفاف، الكساد الاقتصادي. تبع تلك التغيرات هجـرات نحو المدن التي عملت بدورها على امتصاص معظم أولئك المهاجرين.

إن الاستجابة للتغيرات الاقتصادية للبيئة أخذت في البـروز إلـى الـسطح بصورة أكثر؛ ففي دراسة سورنسون (Sorenson) (الكارثة والتنمية في القـرن الأفريقي) التي بحث فيها عن الخلفية التاريخية والسياسية للكوارث التـي أثـرت على القرن الأفريقي وذلك باختيار حالات من دول أثيوبيـا الـسودان وإرتريـا والصومال وجيبوتي، أوضح أن الفقر وفقدان القوة والمتغيرات السياسية والمجاعة كلها زادت حدة الكوارث، ثم حاول وضع بعض ملامح التنمية في الإقليم وأوضح كذلك كيف أن الدولة تبنت الإقليمية كاستجابة لتلك الكوارث (Sorenson, 1995)

إن الكوارث الاقتصادية التي ضربت أجزاء واسعة مـن المنـاطق شـبه الصحراوية في أفريقيا أثرت على أعداد كبيرة من السكان، كما عملت على إحداث

تغيير في علاقة الريف بالحضر. وفي هذا الجانب يـورد تـاكولي Tacoliفـي دراسته: علاقة الريف بالحضر في بعض الـدول الأفريقيـة (مـالي، نيجيريـا، تنزانيا):

> خلال العقدين الأخيرين كان للكوارث الاقتصادية (الـسياسات الاقتـصادية) متمثلة في زيادة أسعار المدخلات الزراعية أثرهـا الواضـح علـى الإنتـاج الزراعي، فزيادة أسعار المدخلات الزراعية ضاعفت من تكلفة الإنتاج وبالتالي قللت من نسبة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، تبع ذلك ارتفـاع فـي أسعار الغذاء والخدمات من صحة وتعليم مع انخفاض في الدخل. كل ذلك أدى لتغيير في استراتيجيات العيش والبقاء في تلك المناطق، مما دفع السكان لتبني عددٍ من الأنشطة الاقتصادية لتقليل القابلية للصدمات والكـوارث، تبـع ذلـك هجرات نحو المدن والمراكز الحضرية الكبيرة.

ويضيف:

> إن الهجرة والحركة السكانية من الريف إلى الحضر تقليد قديم في معظم الدول الأفريقية ولكن الجديد هنا هو التغير في نمط هذه الهجرات ودورها الـشيء الذي قاد إلى تغيير في طبيعتها (Tacoli,2002).

وهذا ما أكد عليه بروجن Bruijin في حديثه عن هجرة الرعاة (Fulble) في مالي. إذ تناول الهجرة من الريف إلى المدينة، وكيف أنها ارتبطت بغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أشار كذلك إلى أن الهجرة ليست عملية منظمة، ولكنها أصبحت استراتيجية لمجابهة الأوضاع الجديدة (Bruijin,2003).

على الرغم من أن معظم هذه الدراسات قد ركـزت علـى الـسياسات القوميـة باعتبارها العامل المباشر وراء تلك التحولات ووراء التدهور البيئي إلا أن بعض هذه الدراسات يعاني نوعاً من الضعف لأنها تجاهلت إلى درجة ما المحدودية التي تضعها البيئة الطبيعية أمام تلك المجتمعات والمتمثلة في هشاشة البيئـات الجافـة وشبه الجافة، وكذلك عزت بعض الدراسات المشكلة إلى الجفاف. وعلـى الـرغم دوره في ذلك إلا أنه يعتبر ظاهرة طبيعية دورية استطاعت كثير من المجتمعـات

التكيف معها من خلال آلياتها المختلفة. وفوق كل ذلك لم تركز هـذه الدراسـات وبصورة رئيسية على الجوانب الثقافية والتي تمثل جزءاً أصيلاً لا ينفـصل عـن الجوانب الاقتصادية. كل ذلك يجعل من البحث ضرورة لإبـراز تلـك الجوانـب المهمة في حياة تلك المجتمعات التقليدية.

1-12 وصف موجز لمحتوى البحث:

اشتمل هذا البحث على سبعة فصول رئيسية، يمكن تفصيلها كالآتي:

الفصل الأول: أساسيات الدراسة، ويشتمل على المقدمة ومشكلة الدراسة، إضـافةً للفروض والأهداف، وأهمية البحث. كما تطرق أيضاً إلى مناهج وطرق ووسـائل جمع المعلومات، إلى جانب الدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهت الباحث.

الفصل الثاني: يتناول الأطر النظرية والفلسفية، ذات الصلة بموضوع الدراسـة، إضافةً إلى بعض المفاهيم، ربطاً للجوانب النظرية بالجوانب التطبيقية.

الفصل الثالث: يحوي الملامح الجغرافية لمنطقة الدراسة(الطبيعية والبشرية)، وما ينتج عنها من تفاعلات، وما يترتب عليها من آثار.

الفصل الرابع: يستعرض ملامح الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة مـن المنظـور التاريخي، ذلك من حيث المقومات والعناصر الأساسية المكونة له.

أما الفصل الخامس فيدرس ملامح التغير في نظم الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة وعوامله عبر الزمن، اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. أما الفصل السادس فيتناول الآثار المترتبة على التغير بمنطقة الدراسة خلال فترة ما بعد سبعينيات القرن الماضـي. اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

الفصل السابع: يضم الخاتمة و النتائج والتوصيات، كما يشمل تقييم منهج الدراسة ومقدرته على تحليل المشكلة، وأخيراً قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

1-13 مشكلات واجهت الباحث:

أهم ما واجه الباحث من مشكلات يتمثل في عدم وجود قاعدة معلوماتية وبيانيـة لمنطقة الدراسة، مع صعوبة الحصول على ما هو متاح مـن معلومـات. إلا أن الدراسة استطاعت تجاوز ذلك بتكثيف العمل الميداني، والبحـث فـي المـصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني

البناء النظري لمشكلة الدراسة

2-1 مقدمة:

يتناول هذا الجزء من البحث البناء النظري لظاهرة التحـول الاقتـصادي والاجتماعي بمنطقة الدراسة، الهدف الرئيس منه التعرف على الـرؤى الفلـسفية والنظرية ذات الصلة بالموضوع والتعرف على مدي قدرتها على إيجـاد تفـسير ومخرج لتلك التحولات والتغيرات.

2-2 عام:

إن العمل الجغرافي خلال الخمسين سنة الماضية حاول الربط بين كثير مـن وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية و الطبيعية وذلك بغرض الوصـول إلـى جوهر المشكلات التي يعيشها عالم اليوم. على الرغم من أن علماء الطبيعة مـن أمثال دارون وأتباعه قد سبقوا غيرهم في محاولة تفسير بعض الظواهر، إلا أنهم اكتفوا بالجانب الطبيعي فقط وذلك في حديثهم عن تكيف الكائنات الحية، ليجـيء بعد ذلك علماء الاجتماع في محاولاتهم لتفسير الظواهر الإنسانية، وكشف ما هـو غامض وذلك من خلال ربط الظواهر الاجتماعيـة بالوقـائع الإنـسانية القابلـة للملاحظة والتحليل والتفسير (علا 1988)، كما أن العلوم الاجتماعية تسعى دائماً لتطوير نظريات التفسير؛ فالعالم الاجتماعي ما هو إلا نتاج لظروفه وعصره. كما أن التفسير يساعد إلى حد كبير في التعرف على مشكلات العلوم الاجتماعية، فهو يثير أسئلة تحتاج إجابتها لتوضيح الموقف المنهجي سـواء فـي علاقـة العلـوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية، أو في داخل المجال الخاص بالعلوم الاجتماعية ذاتها. (المصدر السابق).

2-3 البحث العلمي والفلسفات النظرية:

إن السمات المميزة للبحث العلمي هي التفسير، واقامة علاقات الارتبـاط، أو التوقف عند القضايا التي تبدو في الظاهر غير مترابطة أو مشتتة، بطريقة منهجية واضحة. وعموماً نجد أن العلوم الاجتماعية في تلك الفترة قد ركزت علـى بنـاء المجتمع والقوى التي تعمل فيه من خلال ثلاث نظرات هي:

1. النظر إلى المجتمع علي أنه نوع من التطور، وهي وجهة نظر بيولوجية وذلك باعتبار المجتمع كائناً حياً، وهنا يبرز تأثير الدارونيين علي علماء الاجتماع.
2. النظر إلي المجتمع على أنه ناتج عن تأثير القوانين السببية التي قد تكون اقتصادية أو تاريخية، وهي نظرة حتمية للمجتمع ترى أنه في حالة توازن مستمر.
3. النظر إلى المجتمع من وجهة نظر المخطط باعتبار أنه نظام من المتغيرات تستطيع التحكم فيها بتغيير المجتمع كما تشاء.

هذه نظرات فلسفية، لذلك فهي غير قابلة للاختبار، ومع ذلك يرى بعض العلمـاء أن هناك وحدة في المنهج بين العلوم الطبيعية والعلـوم الاجتماعيـة باعتبـار أن العلوم الاجتماعية ما هي إلا فرع من العلوم الطبيعية، وينتمي هـذا الـرأي إلـى الاتجاه الطبيعي أو الوصفي pro-dualistic positivism الذي يقول إن العـالم الاجتماعي ليس إلا جزءٌ من عالم طبيعي، ويفسر في نطاق التفسير العام للنظـام الطبيعي، أما البعض الآخر فيرى أن مناهج العلوم الاجتماعية متميزة عن منـاهج العلوم الطبيعية، ويقرر أصحاب هذا الاتجاه أن منهج العلوم الاجتماعية الملائم هو منهج الفهم، بينما منهج العلوم الطبيعية هو التفسير. وبينما يهدف التفسير في رأيهم إلى إيجاد علاقة من الخارج بين شيئين، نجد أن فهم الوقائع الإنسانية يهدف إلـي الحصول علي معنى من الداخل (علا 1988م).

إن أبرز ما أنتجه الفكر الاجتماعي خـلال تلـك الفتـرة هـو مـا عـرف بالايكولوجيا البشرية، والتي هي تعبير عن تكيف الإنسان مع ما حوله من خـلال المعطيات المادية والثقافية و التنظيمات الإجتماعية على كافة مـستوياتها. ولقـد حاول علماء الجغرافيا منذ بدايات القرن الماضي استصحاب كل تلك المفاهيم فـي دراساتهم وفي تفسيرهم للظاهرات المختلفة.

إن الباعث الحقيقي وراء ذلك هو الإيمان بأن عملية البحث تتطلب إطاراً نظرياً فلسفياً يخدم تلك العلوم، وعليه فإن فلسفة التخصص المعني تشمل طرق العمل داخل حدود ذلك التخصص، وأن العنصر الوسطي في أي فلسفة هي المعرفة (Epistemology) أو (theory of knowledge) التي تحاول البحث في إمكانية المعرفة وحدودها والطرق الموصلة إليها، كما تتناول البحث في طبيعة

المعرفة من حيث إنها مثالية أو واقعية (مراد وهبة وآخرون 1971م). وبناءً على هذه المعطيات فإن الفكر الاجتماعي خرج بمجموعة مواقف فلسفية أدت بدورها إلى بلورة العديد من المناهج النظرية التي تهدف لدراسة المشكلات المجتمعية وتفسيرها. وتتمثل تلك المواقف في الآتي:

1/ التجريبية Empiricism :

التجريبية تهدف إلى معرفة العالم الحقيقي، والتجريبيون ينكـرون وجـود مبادئ أولية خاصة بالعقل، ويقررون أن التجربة هي مصدر المعرفـة ويتبنـون منهجاً علمياً يقوم علي الاستخدام المنظم للتجربة عن طريق الملاحظة والاختبار، والتصنيف المنظم تحت الأسس والقواعد العامة. إذاً مصدر المعرفة هنا الملاحظة والتجريب؛ فنظرية المعرفة هنا تقوم أو تبنى على ما يمكن معرفته مـن خـلال التجربة، وعليه فإن الأشياء المكتسبة خلال التجربة هي الأشياء الموجودة؛ فأصل المعرفة هنا هو الحس التجريبي (Johnston 1983)؛ فالمعرفة عند التجـريبيين تعمل على تحسين الاستيضاح للقيمة التي تم اكتشافها فـي الماضـي، وكـذلك الأحداث التي يمكن التنبؤ بها مستقبلاً (Johnston, 1989).

وعلاوة على ذلك فإن هذا المفهوم يـشير إلـى طريقـة الملاحظـة والاختبـار المستخدمة خاصة في العلوم الطبيعية. إن النظرية التجريبية تختلف عن المـذهب العقلي Rationalism الذي يقول بأن العقل هو في حد ذاته مصدر معرفي أسمى من الحواس ومستقل عنها.

إن الفكرة الأساسية وراء التجريبية هي أنه يمكن قيادة المعرفة خلال الملاحظـة الحذرة وتحليل الظواهر وتفسير ومن ثم استنتاج القوانين أو العناصر مـن تلـك الملاحظات، لذلك فهي تعتبر المرجع المباشر للظواهر فـي العـالم الـواقعي أو الحقيقي، وهي أيـضاً لوحـدها تبـين الـصواب دون الرجـوع إلـى الحقيقـة (Greogory&Smith 1994)).

2/ الوضعية positivism :

ظهرت هذه الفلسفة في القرن الثامن عشر وهي امتداد للموقف التجريبي. ويعتبر ديفيد هيوم 1721- 1776م هو مؤسس الوضعية، إلا أنها تفتحت على يد أوجست كونت Augeste Konte في الفترة من 1820 – 1830م، ونظرية المعرفة هنا مكتسبة عن طريق التجربة ولكنها تتطلب أساساً راسخاً بمكن التحقق منه (Johnston , 1983).

تعتقد هذه الفلسفة بأن الخبرة طريق للمعرفة، كما تعتقد بأهميـة الرجـوع إلـي الطبيعة. وفي هذا يقول لقيبوس:

(لا شيء يحدث من لا شيء ولكن كل شيء يحدث عن سبب)

وهنا الاعتماد على الخبرة الحسية كطريق للمعرفة.

نجد أن الوضعية سيطرت على الفكر الفلسفي الاجتماعي حتى عهد قريب، ومرد ذلك إلي الاعتقاد بتفوق العلوم كطريقة وحيدة للبحث والتقـصي، صـاحب ذلـك اعتقاد آخر بأن دراسة العلم تقود لفهم القوانين الطبيعية، وأن المناهج العلمية يمكن تطبيقها علي الظواهر الاجتماعية، وأن القوانين الطبيعية يمكن تطويرها في العلوم الاجتماعية (Johnston , 1983).

والوضعية في فهمها العام هي رفض لكل بحث في العلل والغايات وراء الطبيعة أو الغيبيات، وهي موقف يحمل هدفاً معرفياً لشرح الظواهر التي تجابهنـا. وفـي الوضعية يكون التفكير فقط فيما يمكن ملاحظته وقياسه، وعلى حسب الوضـعية فإن العلم يرى باعتباره طريقاً للوصول للحقيقة من أجل فهم أفـضل للعـالم مـع إمكانية التنبؤ بالأحداث والسيطرة عليها.

وفي الوضعية يرى كونت أن الفكر الإنساني قد مر بثلاث مراحل هـي مرحلـة الفكر اللاهوتي، والفكر الغيبي، والفكر اليقيني، فالفكر اللاهوتي يحـاول تفـسير الظواهر من خلال العمل المباشر لقوى الطبيعة والقوى الإلهية. أما الفكر الغيبـي فهو مشابه للأول لكن قوة الطبيعة تأتي أكثر تجريداً وأقل وصفاً. أما الفكر اليقيني فإنه لا يعمل بقوى الطبيعة ولا الغيبيات، وفي اليقينية فإن أي شيء خـارج عـن الظواهر الطبيعية أو الخواص المعرفية فهو مستبعد.

إن أهم ما أثاره كونت هو تحليل طبيعة المجتمـع الأساسـية، مؤسـساته الرئيسية، التغيرات والتطورات التاريخية التي طرأت عليـه كالأسـاس المـادي للتاريخ (تكوين رأس المال وتراكمه وتركيزه وانتقاله). كل ذلك ظهر في مؤلفـه الأول دروس في الفلسفة الوضعية، كما أن كونت كان ينظر للعالم باعتباره واقعة اجتماعية (علا 1983).

وقد تأثر دور كايم بأفكار كونت خاصة في رؤيته أن التفـسير التـاريخي الذي يعتمد على الماضي لا يعتبر تفسيراً علمياً صادقاً، فالظاهرة الاجتماعية تفسر في ضوء الظروف المصاحبة عن طريق العلاقات السببية (المصدر السابق).

لقد أهملت الوضعية التفكير التجريدي بصورة عامة، وركـزت علـى ضـرورة استخدام المفاهيم ذات الصلة بوصف الأشياء، لذلك فهي مبنية على التـصانيف أو ما يعرف بقوانين العلاقات والقوانين الوظيفية (Johnston , 1989).

إن أهم ما ارتبط بالموقف التجريبي والوضعي هو الفكر الحتمي والـذي ترجـع جذوره إلى الإغريق الذين قالوا بسيطرة البيئة على الإنسان (توتهام 1987) فـي سلوكه وأفعاله. ومن أهم رموز هذا الفكر هيبوقراط 42 ق.م الذي اعتقد بحتميـة البيئة الطبيعية ومدى تأثيرها على الإنسان (منيمنة 1988)، وتبعه في ذلك دارون الذي جاء بنظرية التطور التي بين فيها أن العلاقة بين الكائن الحي والبيئـة هـي علاقة ملائمة وتكيف، وأن هذه الملائمة عملية مادية ميكانيكية لا يملـك الكـائن الحي إزائها شيئاً (المصدر السابق).

ومن رموز الحتمية أيضاً فريدريك راتزل 1844-1904م الذي أكد فـي معظـم دراساته وخاصة في كتابه (Anthropogeoraphy) مدى تأثير القوى الطبيعيـة في نشاط الإنسان (الصقار 1975). ثم جاءت من بعده تلميذته ألن سمبل، لتبـالغ في آراء أستاذها وتؤكد على تأثير البيئة على الإنسان وحتميتها، وألفت في العـام 1911م كتابهـا المـشهور مـؤثرات البيئـة الطبيعيـة. *The influence of Geographical Environment* الذي جاء فيه:

(أن الإنسان نتاج سطح الأرض وليس معنى هذا أنه مجرد ابن الأرض وجزء من ترابها، ولكن الأرض أرضعته، وغذته، وحددت واجباته، ووجهت أفكاره،

وجابهته بالصعاب التي تقوي جسمه، وتشحذ عقله، وأعطته مشاكل الملاحـة، والري، وفي نفس الوقت همست له بالحلول). (تاتهام 1987)

إن الفكر الحتمي لم يقتصر على الجغرافيين وإنما امتد إلـى كثيـر مـن العلـوم الاجتماعية الأخرى خاصة التاريخ. إن الباعث الحقيقي وراء ذلك هـو التـشديد والتأكيد على آراء الطبيعيين في نظرتهم لعلاقة الكائنات الحية بالبيئة المحيطة بها، ومدى انسحاب ذلك على المجتمعات الإنسانية، وهم بذلك قد جعلوا مـن الإنـسان عبداً للبيئة، وأظهروه ككائن سلبي ليس له دور ومكان في البيئة، وعلى الرغم من النقد الذي وجه إلى الحتمية إلا أنها شكلت محور البحث والعمل الجغرافي في تلك الفترة.

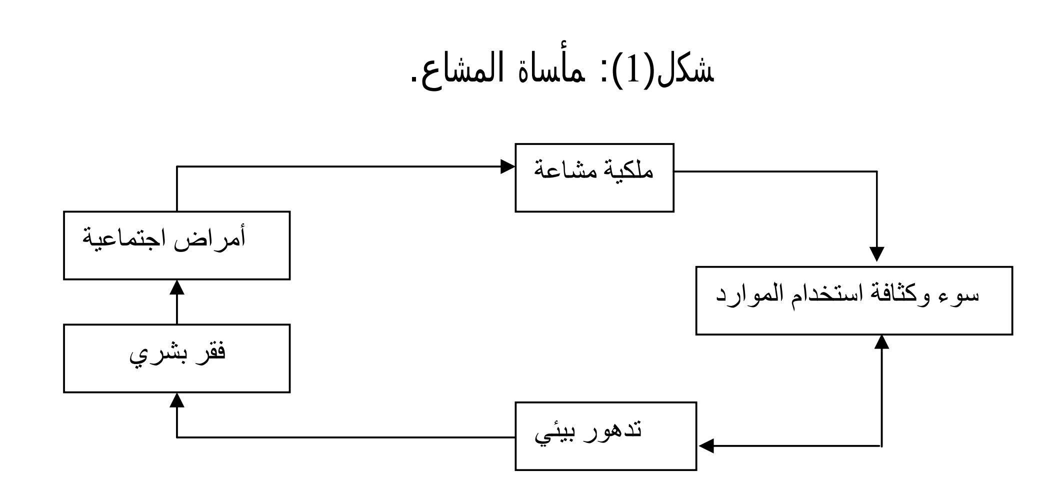
نجد أن الفكر الحتمي انعكس على بعض الأفكار ووجهـات النظـر التـي تحاول تفسير المشكلات الاجتماعية، ويتجلى ذلك بصورة واضحة عند مـالتوس 1876م ونظرته المتشائمة للعلاقة بين السكان والموارد، والتي تجلت بوضوح عند أصحاب المنهج الإيكولوجي **Ecological Approach** الـذين حملـوا فكـراً متشائماً تجاه التغيرات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية التي اجتاحت عالم اليوم. إذ يرى أصحاب هذا الفكر أن الإنسان جزء من الطبيعة ولكنه عرضـة لمحدوديـة الموارد (محمد 1999). ويبرز هذا الاتجاه من خلال عدة مؤلفات Blaming the Victim, Small is Beautiful, the tragedy of the Commons, and Spaceship Earth ويعتبر مؤلف هاردن مأساة المشاع هو الأبرز والذي جـاء فيه:

the rational herds man concludes that the only sensible course for him to pursue is to add another animal to his herd. And another, And another but this is the conclusion reachead by each and every rational herds man sharing common. Therein lies the tragedy. Each man is looked into a system that compels him to increase his herd without limit – in a world is limited …

Freedom in commons brings ruin for all.

(إن الراعي الراشد يصل إلي حقيقة أن الشيء الوحيد أمامه هو أن يضيف حيواناً لقطيعه، ثم حيواناً آخر وآخر، هذه هي النتيجة الحتمية التي يصل إليها كـل راع راشد مشارك في المشاع، وهنا تقع المأساة. كذلك أن كل إنسان متعلق بنظام يحتم عليه زيادة قطيعه دون حدود في عالم محدد. إن الدمار والخـراب هـو النتيجـة الحتمية التي يندفع نحوها الجميع، كل منهم يسعى نحو غايته في مجتمـع يـؤمن بالمشاع. إن حرية المشاع تجلب الدمار للجميع).

شكل(1): مأساة المشاع.



المصدر: Hardin 1968

ومن وجهة نظر هاردن Hardin أن الخصخصة هي المخرج الوحيد مـن تلك المشكلات.

إن هذه النظرة المتشائمة بعثت من جديد عن طريق من عرفوا بالمالوتسيين الجدد، الذين يرون في النمو السكاني عاملاً رئيـسياً فـي التـدهور الاقتـصادي والاجتماعي. إن أبرز ما أخذ على الايكولوجيين هو إهمالهم للجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي لها دورها الواضح في مشكلات العالم الاقتصادية والاجتماعية.

3/ المناهج الإنسانية Humanistic Approach :

إن اهتمام الجغرافيين الطبيعيين بعالم الأشياء مكنهم من تطبيـق الوضـعية. أمـا المهتمون بالجغرافيا البشرية نتيجةً لاهتمامهم بما تعنيه الأشياء (عالم المعاني) فقد عمدوا إلى المناهج الإنسانية، التي تستوعب كل مبررات الجغرافيا البـشرية . إن

المناهج الإنسانية عموماً تعود إلى مدرسة الجغرافيا الفرنسية ومؤسسها فيدال دي لا بلاس Vidal de la Blace الذي له قصب الـسبق فـي ذلـك (Johnston 1989).

ونظرية المعرفة هنا هي المعرفة السائدة ذاتياً في عالم المعاني المحمولة بواسطة الأفراد، والمنهج هنا يهدف إلى تفسير عالم الأفراد في مقابل المنـاهج الوضـعية بالتأكيد على الفردية أكثر من تكرار الحقائق (Johnston 1983). ونجـد أن أول ما اهتمت به هذه المناهج هو الإنسان وقدرته وإمكانيته على فعل الأشياء، وهـي بذلك فلسفة تؤكد علي قيمة الإنسان وقدرته على تحقيق الذات عن طريق العقـل، وكثيراً ما ترفض الإيمان بأية قوة خارقة للطبيعة.

An approach in human geography distinguished by the central and active role it gives to human awareness and creativity: at once an attempt at (understanding meaning) value and (the) human significance of life events (Buttimer 1979) and an expansive view of what the human person is and can do (Tuan, 1976).

إن اهتمام علماء الجغرافيا البشرية بما تعنيه الأشياء (عـالم المعـاني)، جعلهـم يتجهون إلى المناهج الإنسانية التي تشمل تذوق الأشياء والمعاني التي يستطيع من خلالها الأفراد التعبير عن بيئاتهم الثقافية، كما أنها تحاول الإجابة عن ماذا يفعـل الإنسان؟ وكيف له ذلك ؟ فالعمل الإنساني لا يهمل مشاركة البيئة الثقافية للأفراد. وفي هذا يشير لابلاس في كتابه (أصول الجغرافية البشرية) إلي أن الإنسان هـو الذي يرقى ببيئته ويقيم فيها حضاراته وثقافاته. وبذلك يشير البعض إلي أن هـذه المناهج موضوعية، وتهتم بموضوعية الأشياء (Johnston 1989).

إن أبرز ما تبلور من تلك المناهج الإنسانية هو المـنهج الحـضاري **Cultural Approach** الذي هو نتاج طبيعي لخروج الجغرافيا من الحتميـة البيئيـة إلـى الإمكانية، و نتاج للتطور في الدراسات الحضارية، والتي اعتمدت على فلـسفات ومناهج من خارج الجغرافيا، مثل الوجودية والمثالية. وكل هذه الفلسفات اساسـها الإرادة الحرة التي يجب الإهتمام فيها بالتجربة الذاتية للإنسان من خـلال حياتـه

اليومية لأنها تمثل مسرح تعامله مع البيئة. ويرى بعض المثاليين أن المعرفة مـن خلق العقل وحده، فهو الذي يصور الأشياء والظواهر. وترى المثاليـة كـذلك أن المعرفة من خلق العقل وحده دون التأثر بالموضوع أو الوجود (رياض 1987م). فالمثالية حسب كتابات بيركلي Berkly تؤكد على أن المعرفة أو الحقيقية بنـاء عقلي (Egemi 1994). ومن وجهة النظر هذه فإن العالم لا يوجد خارج الإنسان؛ فالإنسان هو الذي يبني عالمه الخاص، لذلك فإن معرفتنا بالعالم كلها معرفة ذاتية مصدرها الإنسان ودراسة الإنسان. وهذا ما تؤكده الظاهراتية التي تهـدف إلـى تحليل المظاهر الأساسية لتلك المعرفة الذاتية وتعريفها، بغرض الوصول إلى فهم الإنسان، وفهم أفعاله وسلوكه، من خلال المعاني والقيم التـي يعطيهـا للظـواهر المختلفة كما تظهر في سلوكه ومعتقداته وإرثه الثقافي والحضاري. وقد ارتبطـت هذه الفلسفة بالفيلسوف الألماني إدموند هـسلر (Edumund Hussler)، الـذي أوجب دراسة الإنسان بالتحرر من أية فكرة مسبقة عنـه. أمـا الوجوديـة فهـي ارتبطت بهدجر Heidger و سارتر Sarter . وكما يقول الوجوديون إن الإنسان هو الذي يبني نفسه، فهو سيد مصيره عدا مجيئه إلى الدنيا وذهابه عنها.

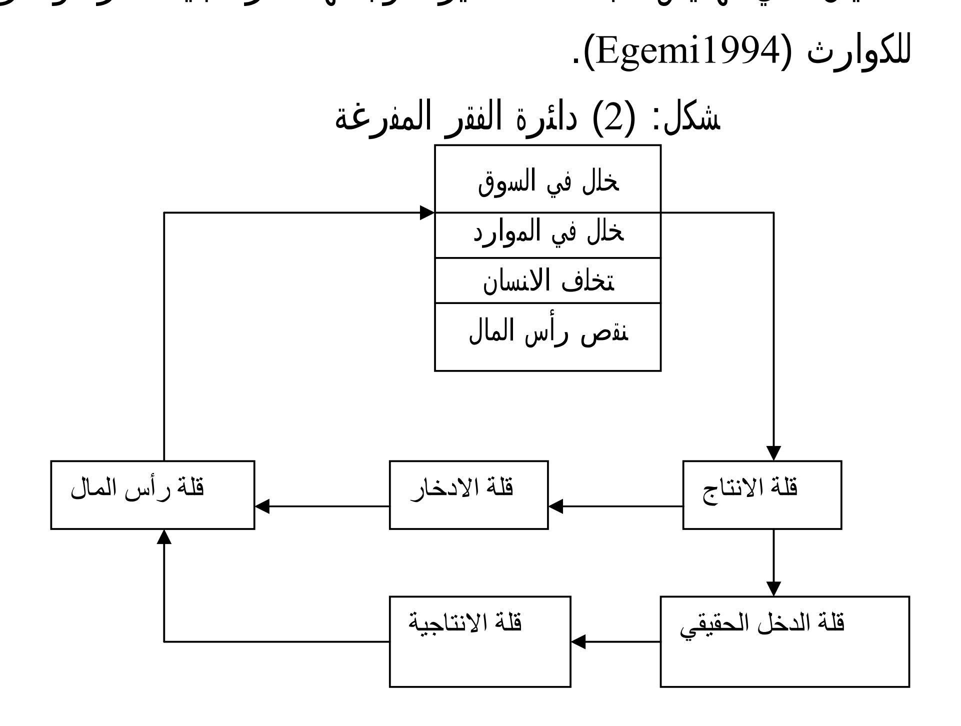
على الرغم من أن تلك المناهج قد حاولت تفسيرعلاقة الإنسان بالبيئة وما اعتراها من تحول وتغيير، إلا أنها قد أخفقت في ذلك بسبب تجاهلها للبيئة الطبيعية التـي هي أساس تجربة الإنسان الذاتية مما خلق تعتيماً تصعب معه عملية تفسير الكثير من التغيرات التي اجتاحت عالم اليوم.

إن اهتمام المناهج بالإنسان وتأكيدها على قدراته الإبداعية وقدرته كـذلك على تحقيق الذات، دفعت بالبعض إلى تفسير المشكلات الإقتصادية والاجتماعية، وما يرتبط بها من وجهة نظر اقتصادية بحتة تعزي كل تلك المشكلات إلى مـا يعرف بدائرة الفقر المفرغة (Emel & Peet, 1989). وقد ارتبطت هذه النظـرة بالكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد الذين يؤكدون على أن كل المشكلات الإقتصادية والاجتماعية هي نتاج خلل في علاقات السوق الذي يؤدي بدوره إلى عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية. يركز هؤلاء أيضاً على التكنولوجيا والإبداع الإنـساني

في التغاب على المشكلات، إضافة إلى العقلانية في التعامل مع ما هو موجود من معطيات بيئية واقتصادية واجتماعية.

إن الناظر إلى أوضاع المجتمعات يلاحظ أن التكنولوجيا عملت في كثير من الأحيان على تعميق الهوة بين الريف والحضر وبين الفئات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع الواحد، وذلك من خلال تركزها في الحضر، واستنزافها المستمر للريف (Susman et- al,983)، كما أن السوق عمل في كثير من الأحيان علي تهميش الجماعات الفقيرة، وجعلها أكثر قابلية للفقر، وأكثر عرضة للكوارث (Egemi1994).

شكل: (2) دائرة الفقر المفرغة



المصدر: Egemi, 1994 صـ29

4/ المناهج البنيوية Structuralism Approach :

ظهر تعبير بنية في القرن السادس عشر ليعني التفاعلات بين مكونات الشيء، وقد استخدمت الدراسات التشريحية Anatomy هذا التعبير بتوسع كبير، ثم انتقل منها إلى العلوم الاجتماعية. وترجع دراسة البنية الاجتماعية باعتبارها هدفاً للبحث العلمي إلى سبنسر 1858م (علا 1988).

والبنيوية أسلوب للتفكير، وطريقة للتحليل التطبيقي في العلوم الإنسانية، وتعمل هذه المناهج على تحليل الأنظمة الإنتاجية الكبرى وذلك باختبار العلاقات والوظائف لمكونات أصغر العناصر لأي نظام. ويمكن ملاحظة المعرفة هنا مباشرة عن طريق التفكير وهي مربوطة بمنهج يشمل البناء النظري، ولا يمكن اختباره لأن الأدلة المباشرة غير متوفرة. ونجد أن البنيوية تعمل على تقييم التركيبة التحتية للظاهرة.

إن المعرفة المستقاة من تلك المناهج والأطر الفلسفية على الرغم من أن بعضها يعاني ضعفاً فلسفياً في ما يتعلق بالنظرة الأحادية للظاهرة من حيث التحليل والتفسير، إلا أنها شكلت نافذة عبر من خلالها الباحثون للنهوض بالبحث المعرفي، وذلك من خلال إيجاد نماذج توصل إلى الحقيقة خاصة أن المشكلات الإنسانية ذات أبعاد خفية عجزت المناهج الوصفية في الوصول إليها. ويمكن القول إن البناء المعرفي لتلك المناهج يعطي فرصة الوصول إلى جوهر وجذور تلك المشكلات.

إن أبرز ما ارتبط بالبنيوية هو الفكر الماركسي، أو ما يعرف بالإقتصاد السياسي الماركسي، الذي يشار إليه بالبناء الرأسمالي لأساليب الإنتاج، والذي يبحث في أساليب الإنتاج وعلاقاته والقوىالمنتجة (Keat&Urry1982).

وقد ذهب الماركسيون ومن تبعهم إلى أن مشكلات العالم الثالث مربوطة بالتركيبة الاقتصادية والمؤسسية (Redclift, 1984) ولقد استند الماركسيون في تحليلهم للتاريخ على الجانب المادي، خاصة بعد قناعتهم بفشل المناهج الأخرى في تفسير الظواهر الاجتماعية. ويستند منهج الاقتصاد السياسي في تحليله الاقتصادي على التركيبة الاجتماعية، كما يرون أن التطور الاقتصادي مربوط بالتركيبة المؤسسية والعلاقات الاجتماعية. لذلك يحاول هذا المنهج دراسة المؤسسات أو القوة المؤسسية التي تسيطر على الاقتصاد والموارد وتوزيعها، وذلك على حساب الغالبية الفقيرة من السكان الأمر الذي يؤدي لتأسيس الفقر والجماعات الفقيرة. لذلك فإن منهج الاقتصاد السياسي يعتمد في تحليله على العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وبصفة خاصة دور القوة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية،

والتي تتمثل في دور الدولة في إعطاء الصلاحيات لبعض المجموعات للـسيطرة على النواحي المختلفة (Broisov & Libman, 1985).

يلاحظ أن علماء الإقتصاد السياسي قد فشلوا في إدراك المعـاني الذاتيـة التـي يصنعها الأفراد من خلال الخبرة والتجربة، إذ أنه لايوجد تحليل موافق ومناسـب لتلك المعاني. كما أنهم أغفلوا الجانب الطبيعي ودوره في إحداث التغييرات داخل المجتمع.

ويعد منهج الإيكولوجيـا الـسياسية الإقليميـة **Regional political ecology Approach** هو الأبرز في تحليل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في بلـدان العـالم الثالـث، وقـد أخـذ بـه كـل مـن (Watts 1983) , (Blaike 1985), (Blaike&Brokefieled 1987) الذين حاولوا مزج السياسة والاقتصاد بالبيئة، وحاولوا إبراز دور العوامل الطبيعية من خلال أخذهم بالإقليمية Regionalism ، وهؤلاء يرون أن التغير في أنظمة إدارة الموارد قد أثـر فـي السياق التاريخي لعلاقة الإنسان بالبيئة، مما قاد إلى حالة عدم اتزان قادت بدورها إلى سوء في عمليات التكيف. الايكولوجيون السياسيون حـاولوا التغلـب علـى الضعف الذي لازم المناهج التقليدية في تحليل وتفسير علاقة الإنسان بالبيئة، لذلك نجدهم أخذوا بالإقليمية، لأنه من الضروري إعطاء قيمة وتقديرات للتغيرات البيئية والإختلافات المكانية، كما أنهم أخذوا بالسياسية لإبراز دور السياسة في عمليـات التغيير. إلى جانب كل ذلك نجدهم قد استمدوا أفكارهم ومفاهيمهم من الإيكولوجيا الزراعية، والإقتصاد الريفي، ونمازج المركز والهوامش ذلك لتحليـل التحـولات الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء الفقر وتدهور الأرض.

نجد أن الإيكولوجيا السياسية ترتكز على عدة عناصر من بينها:

1. التعريف الإرتباطي لتدهور الأرض
2. منهج تاريخي يشدد على تغير أنظمة إدارة الموارد في إطار عملية الإنـدماج في إقتصاد السوق.
3. تحليل سياقي لعلاقة الإنسان بالبيئة.
4. تشديد على تأثيرات تدخلات الدولة في الإقتصاد الريفي.

إن من وجهة نظر هؤلاء أن المنتجين التقليديين ليسوا في حالة أزمـة مزمنـة أو متواصلة، ولكن طبيعية العلاقة بين المجتمع والبيئة، أي الطريقة التي يستخدمونها في إدارة تعاملهم مع البيئة في ظل إقتصاد السوق هي السبب الرئيس في إفقارهم (Egemi, 1994).

إن منهج الإيكولوجيا السياسية يبرهن على أنه من خلال علاقات المجتمع الإنتاجية والتبادلية وعمليات الإتصال برأس المال الإنتاجي، نجد أن المنتجين التقليديين قـد أصبحوا مهمشين سياسياً، وذلك من خلال إحساسهم بالضياع وعدم سيطرتهم على تركيبتهم ومواقعهم التي يعيشون فيها؛ فعلى المستوى المحلي كان لأجـرة تقـسيم العمل وتقسيم الإيجار والضرائب، وعدم التكافؤ وظهور الطبقات التي لها القـدرة والسيطرة على النواحي السياسية والاقتصادية، الأثر الأكبر في زيادة الضغط على الموارد، واستنزاف الأرض، وبالتالي التقليـل مـن قابليتهـا، فكـان التهمـيش الإيكولوجي والذي تبعه تهميش إقتصادي.

على الرغم من أن منهج الإيكولوجيا السياسية وفي كثير من الأحيان نجـح فـي تفسير التحول في علاقة الإنسان بالبيئة إلا أنه أخفق في توجيه الجانب الحضاري والثقافي للسكان، كما أنه لم يفلح في إدراك الاستراتيجيات التقليدية التـي تبناهـا السكان في المناطق الريفية للتكيف مع ظروف الحياة المختلفة

4-2 الإيكولوجيا السياسية الإقليمية ومنهج الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة منهج الإيكولوجيا السياسية الإقليميـة الثقافيـة، ذلـك أن القصور الذي لازم منهج الإيكولوجيا السيايسة الإقليمية استلزم استصحاب الجانب الحضاري والثقافي. فالإقتصاد الريفي التقليدي يمثل نمط حياة وثقافة Economic is Culture و هونتاج لمجموعة تجارب امتدت ولفترات طويلة عبـر الـزمن، لذلك فإن استصحاب المنهج للجانب الثقافي وما يعتريه من تغير يتـيح الفرصـة للتعرف على التحولات والتغيرات التي شهدها الإقتصاد الريفي بمنطقة الدراسـة خلال العقود الأخيرة.

إن العناصر الأساسية التي يرتكز عليها منهج الإيكولوجيا السياسية، في تفـسيره وتحليله لعلاقة الإنسان بالبيئة، وخاصة في ما يتعلق بمنهجه التاريخي الذي يـشدد

على تغيير أنظمة إدارة الموارد في إطار الإندماج في اقتصاد السوق وتشديده على تأثيرات تدخل الدولة في الإقتصاد الريفي استوجب الوقوف على مفهوم التهميش ونظريته باعتبارها نتيجة طبيعية لما أصاب الإقتصاد الريفي من تغير وتحول.

5-2 نظرية التهميش *Theory of Marginalization*

إن مفهوم التهميش استخدم وبصورة واسعة في العلوم الاجتماعية، خاصة في منطقة أمريكا اللاتينية، وذلك ليصف حالة بعض المهاجرين الذين تركوا مناطقهم الريفية وتوجهوا صوب المدن طلباً للعمل. وهؤلاء يواجهون بالنقص الحاد في احتياجاتهم الأساسية، ولا يجدون فرص العمل الدائم أو المستقر، وليس لهم القوة السياسية بل نجدهم يعيشون في مستوى فقير في المناطق الخطرة وغير الصالحة صحياً (Watts1983). كما أن الإنسان الهامشي هو الذي يعيش في مجتمعين متداخلين، وأن التهميش هو نتاج للصراع الثقافي بين مجتمعين أحدهما طارد والثاني جاذب. كما أن وصف المكان بالهامشية يتسع ليشمل كل المساكن غير الرسمية التي توصف بأنها هامشية ومن سيكنها بأنهم هامشيون.

فالتهميش هو عمليات يتم عن طريقها استبعاد الفرد أو المجموعة من الأنظمة التي يسيطرون خلالهاعلي الموارد والخدمات و المعلومات، وهذه الأنظمة تأخذ عدة أشكال تتراوح من المؤسسات الرسمية إلى غير الرسمية أو التقليدية التي توجد وسط المجموعات أو الأسر.

إن مفهوم الهامش ارتبط بالمخاوف، والكوارث الطبيعية، وفي ذلك يرى Blaike1987 أن عوامل التكيف والإحساس الفردي بالمخاطر والمخاوف مقيدة ليس فقط بالجوانب الطبيعية أو قلة المعرفة ولكن بقوة العلاقات وخاصة الاجتماعية والإنتاجية، وأن القوى والعلاقات الاجتماعية هي الوحيدة التي تشكل نقطة البداية للتكيف الإنساني.

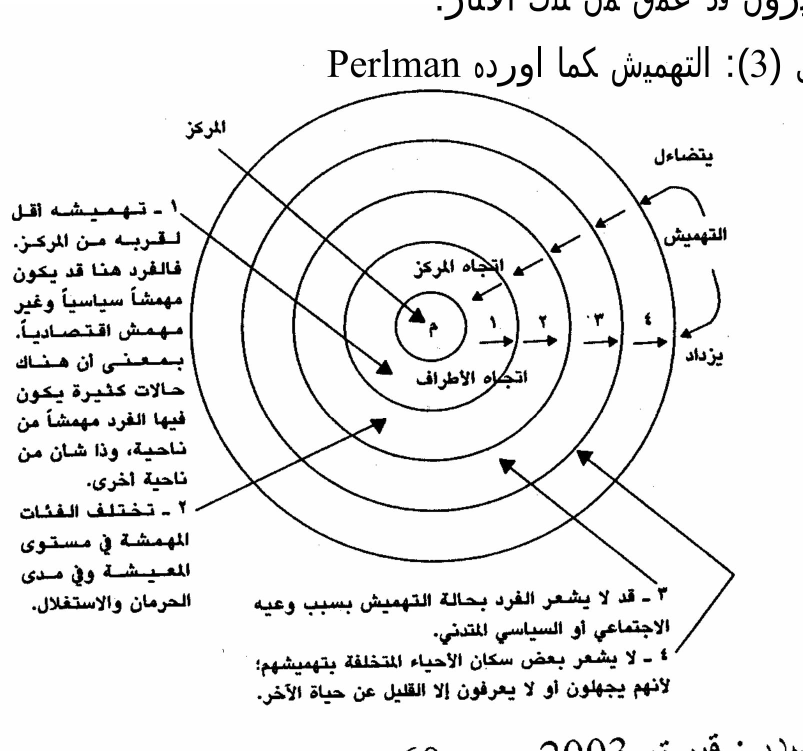
إن الكوارث كما يشير كل من (Winser, 1977),(Susman 1983) ظاهرة ديناميكية طبيعية لعلاقة الإنسان بالبيئة، ويضيف واتس 1983 في حديثه عن

قابلية التعرض للكارثة بأن البيئة تكون محفوفة بالمخاطر إذا كان السكان أكثر قابلية لها.

ربط الكثيرون مفهوم التهميش بنموذج المركز والأطراف (المركز والهـامش) أو ما عرف بنظرية النمو غير المتوازن والذي اعتبـر إطـاراً مؤسـسياً للتنميـة والتخطيط في الدول النامية. وفيه أن المركز ينمو على حساب الأطراف، وذلـك من خلال استنزافه المستمر لها الشيء الذي يؤدي إلى إفقارها ومن ثم تهميـشها. وتتم هذه العملية من خلال ما عرف بالتأثيرات السلبية والإيجابية، فالأولى تتمثـل في عائدات الأطراف إلى المركـز كهجـرة الـصفوة والعمالـة، ورأس المـال والمنتجات الأخرى. كل هذه الأشياء تطغى على التأثيرات الإيجابية التي يصحبها ازدياد الطلب على سلع الإقليم الهامشي وارتفاع منتجات الإقليم الآخر، مما يؤدي إلي خلق حلقة مفرغة من الفقر، وهي صفة ملازمة لمعظم دول العـالم الثالـث، حيث تخلف الهوامش والأطراف بفقدان العناصر المنتجة وأدوات الإنتاج وذلك من جراء عمليات السحب المستمرة تجاه المركز.

وفي هذا الجانب يورد Perlman (1975) بأن الفرد كلما ابتعد عن المركز كلما ساءت حالته وأصبح أكثر تهميشاً، وعلي الرغم من أن الآثار المرتبطة بالتهميش لم تقتصر علي الهامش بل تتعداه إلي المركز، إلا أن هذا النمـوذج وكمـا يـرى الكثيرون قد عمق من تلك الآثار.

شكل (3): التهميش كما اورده Perlman

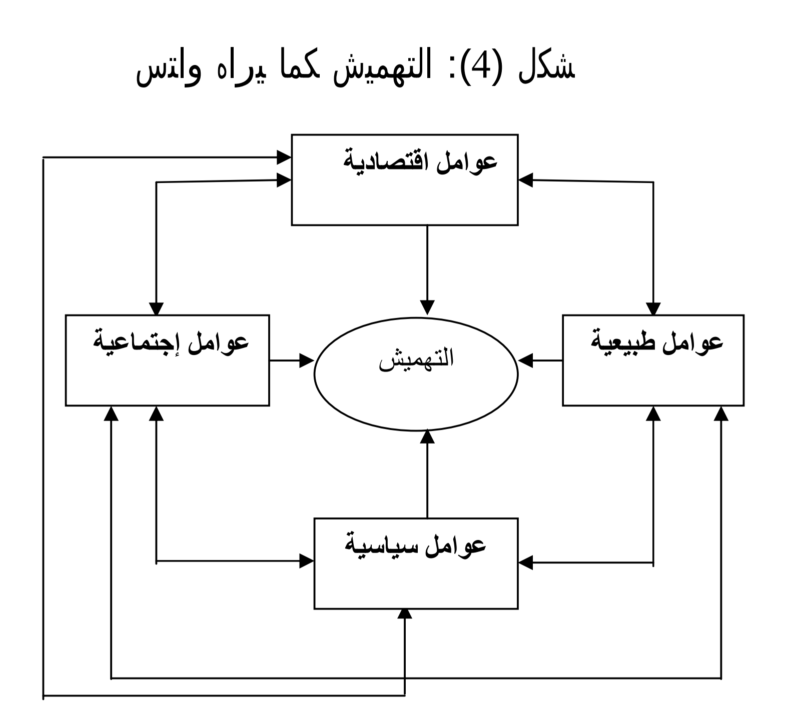


المصدر: قيرة، 2003، صـ60

والتهميش من وجهة نظر Perlman يزيد كلما ابتعدنا مـن المركـز، ذلـك أن المركز يمثل مركز الثقل السياسي والاداري والاقتصادي، وعليه يكون الاهتمام به بدرجة أكبر من الأطراف (الريف)، والتي يكون حجم الاهتمام بها متفاوتاً ومتبايناً بحكم قربها وبعدها كذلك عن المركز. ويتجسد تهميش الجماعات الفقيـرة التـي تعيش في الأطراف في حالات الحرمان، والخوف، وفقدان الحياة الآمنة.

ونظرية التهميش كما أبرزها واتس 1983 نتاج لتداخل مجموعة مـن العوامـل الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهو بذلك أراد أن يبرز دور كـل العوامل التي يمكن أن يكون لها دور وأثر في اختلال علاقة التوازن التاريخية بين الإنسان والبيئة وما ترتب عليها من سوء في التكيـف Maladaptation الـذي أصبح سمة مميزة وملازمة لكثير من المجتمعات في دول العالم الثالث.

شكل (4): التهميش كما يراه واتس

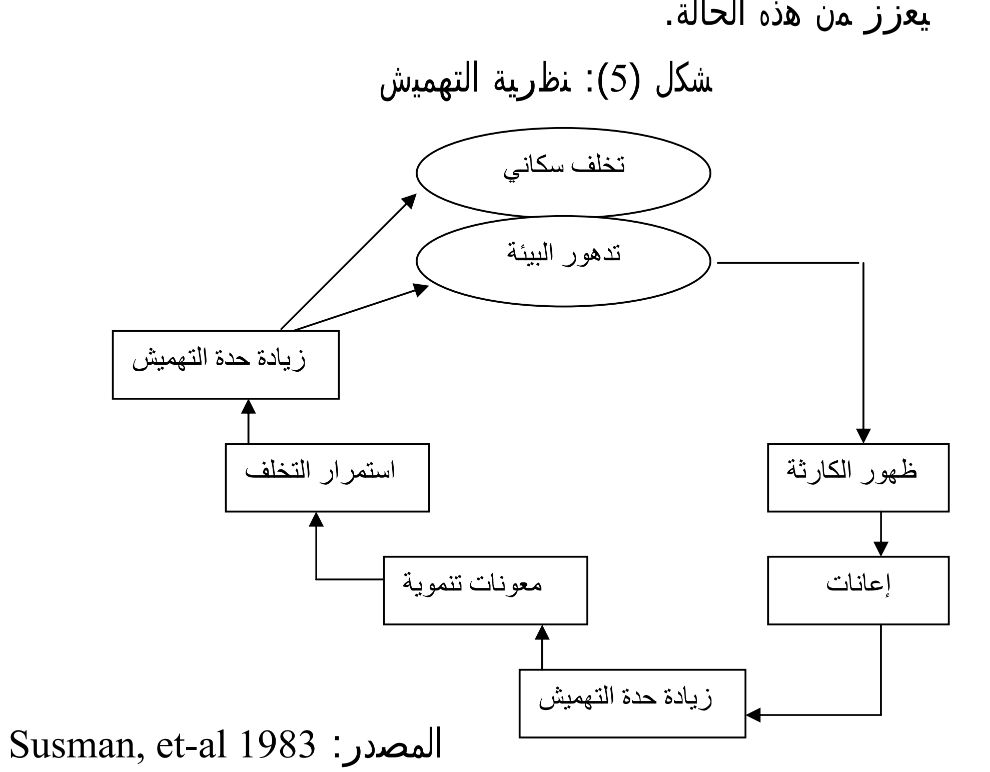


المصدر: Watts 1983

الشكل (4): يشير إلى التداخل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية، وكيف ان كلاً منها يعزز الآخر على الرغم من التباين في درجة التأثير؛ فالظروف الاقتصادية (التدهور الاقتصادي) والظروف الطبيعية (الكوارث) تدفع بالسكان إلى المناطق الخطرة والأقل أمناً، كما تدفعهم إلى العيش في أطراف المدن، حيث العمل الهامشي وقلة الدخل. كما أن العوامل السياسية وما يصاحبها من فقدان للحقوق بواسطة الدولة والأفراد، يقود إلى تهميش سياسي واجتماعي يظل الهامشيون فيه بين ثقافتين، تذوب الأولى (ثقافة الأصل) في الثقافة الجديدة.

إن حالة التهميش التي يعيشها الكثيرون هي ليست فقط نتاجاً لتهميش المجموعات نفسها، ولكنها نتاج للعلاقات التي تتميز بها المجموعات مع الطبقات الأخرى داخل المجتمع. وعليه فإن صراع الرغبات في المجتمع تحت ظروف معينة يوجد مجموعة من الناس دفعوا للعيش المحدود في المناطق الريفية، وهذه المجموعات بتفاعلها مع البيئة تزيد من تعرضها للكوارث، وأن توفير الإعانات يعزز من هذه الحالة.

شكل (5): نظرية التهميش



المصدر: Susman, et-al 1983

إن التخلف السكاني بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع تدهور البيئة الطبيعية يجعل السكان أكثر عرضةً للكوارث والمخاطر. وفي ظل هذه الأوضاع الحرجة، تصبح الإعانات أمراً حتمياً، خاصة مع قلة الانتاج والعائد والمدخرات، وهذا بدوره يزيد من حدة التهميش بكل أبعاده الجغرافية والايكولوجية والاقتصادية والسياسية، مما يتطلب المزيد من الاعانات التنموية.

إن التهميش الجغرافي وما يتبعه من نقص في الحيز المكاني (الجغرافي)، بفعل العوامل المختلفة (الطبيعية والبشرية)، يقود إلى المزيد من الضغط على البيئة الطبيعية، مما يؤدي إلى تدهورها وقلة انتاجيتها، وبالتالي التهميش الايكولوجي، الذي يقل معه الانتاج والعائد، ومن ثم سيادة التهميش الاقتصادي والسياسي.

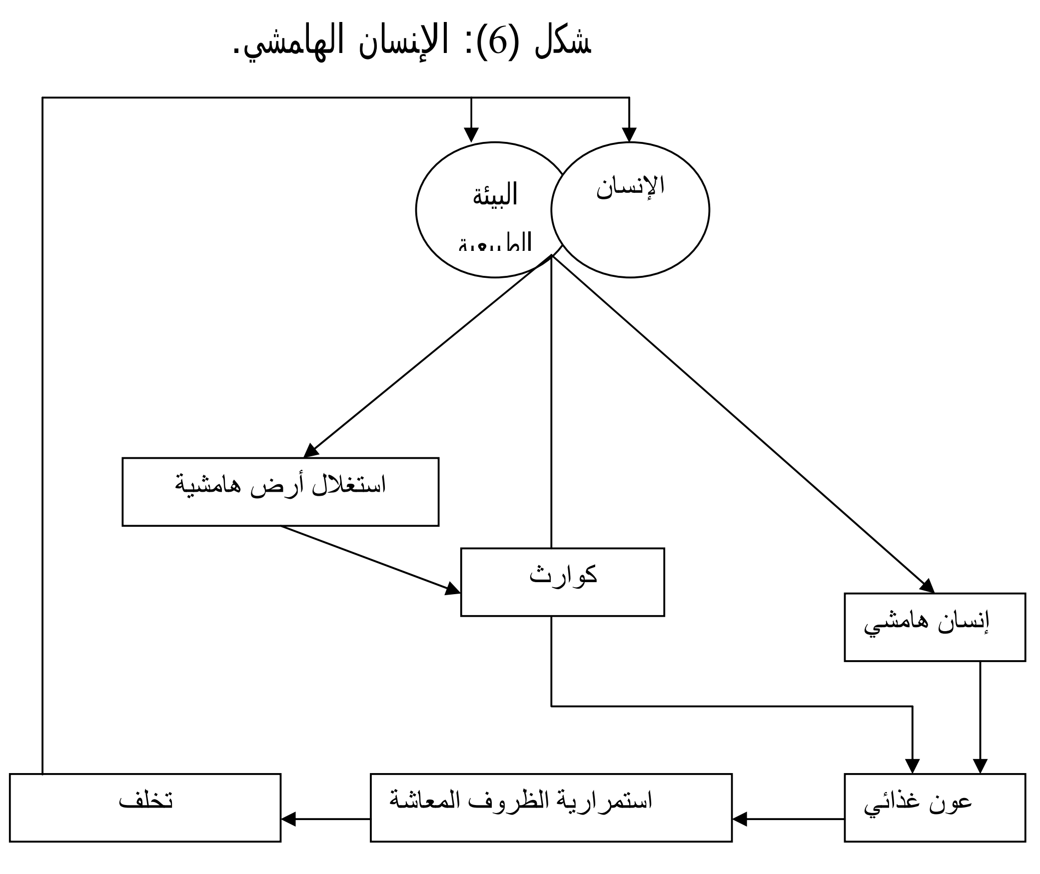
إن مفهوم التهميش أخذ مكانه في الدول النامية بصورة واضحة في عقد الستينات، في الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، وتعمق هذا المفهوم بعد موجات الجفاف التي ضربت أجزاء واسعة من قارة أفريقيا، خاصة مناطق جنوب الصحراء، والتي تبعتها هجرات واسعة من الريف إلى الحضر وما صاحبها من نمو للعشوائيات. كل ذلك أضاف بعداً سياسياً واقتصادياً للتهميش خاصة مع التغويض المستمر للأنظمة التقليدية بواسطة التنمية وعمليات التحديث.

على الرغم من أن معظم الفئات الحاكمة في كثير من الدول ترى أن الهامشيين ليسوا سوى ظاهرة انتقالية سيتم استيعابها ما أن يكتمل مشروع التحديث، إلا أن الشواهد الواقعية تؤكد تناميها، وتعاظم حجمها باستمرار، وذلك بوصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود، وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها.

إن مجتمع التهميش يتكون سوسيولوجياً من كل الفئات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية. وعلى الرغم من أن هذه الفئات تختلف من مجتمع لآخر، إلا أنها تتفق في خاصية واحدة على الأقل تتمثل في ضعفها النسبي مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى، وفي عدم قدرتها على التفاعل مع تلك الفئات علي قدم المساواة، وفي اضطرارها لقبول أوضاع غير متكافئة، وفي امتثالها التام أو

الجزئي للقوة المسيطرة، ونتيجة لهذه الأوضاع فقد حرمت الفئات الهامـشية مـن أبسط حقوقها، وعزلت وحوصرت وبالتالي فهي مهمشة (قيرة، 2003).

شكل (6): الإنسان الهامشي.



المصدر: محمد ،1991، صـ 49

إن استمرار عمليات التهميش، وما يتبع ذلك من استبعاد للفرد من النظـام ، مـن خلال فقدانه السيطرة على حقوقه في الموارد والخدمات والمعلومات وغير ذلـك مع استمرارية الظروف المعاشة (المتدهورة)، وما تتطلبه من إعانات، كـل ذلـك يدفع بالهامشيين إلى المناطق الهامشية، وبالتالي إلى مزيدٍ من الكوارث والتخلف.

إن نظرية التهميش تعمل من خلال عدة مفاهيم تشمل:

1. التهميش الجغرافي:Geographical Marginality

ارتبط هذا المفهوم بالكتابات المتعلقة بالرعاة، والتي وصفت هجراتهم وتحركاتهم، فهو يشير إلى نقص الحيز المكاني، كما يشير إلى فقد الموارد. تبنت الدراسة هذا

المفهوم للوقوف على أثر سياسات الدولة (الانتاج الكبير) على المنتجين التقليدين من مزارعين ورعاة.

2. التهميش الايكولوجي: Ecological Marginality

يشير هذا المفهوم إلى المحدودية التي تضعها البيئة أمام الانسان. وأن الأرض المهمشة ايكولوجياً، هي تلك النظم البيئية الهشة، والتي تواجه بعقبات في انتاجها البايولوجي.

التهميش الايكولوجي بالإضافة لكونه نتاج لمحدودية الموارد والعوامل الطبيعية، فإن العوامل البشرية لها دور كبير في تعميقه وزيادة حدته من خلال الأنشطة التي يمارسها الانسان.

3. التهميش الاقتصادي: Economic Marginality

هذا المفهوم تضمنته النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، والتي عرفت فيها الفائدة أو الربح الاقتصادي بأنه صافي القيمة العائدة من الانتاج في الفترة الزمنية المحددة. (Blaike & Brookefield 1987) . يشير هذا المفهوم كذلك إلى انخفاض الاقتصاد المكافئ للأنشطة للمشتغلين بها، والذين هم مهمشون اقتصادياً (Egemi 1994) . إلى جانب ذلك فإن مفهوم التهميش امتد ليشمل الركود ومحدودية النمو في سوق العمل وفقدان الموارد.

4.التهميش السياسي: Political Marginality

ويعني نقص أو فقدان حقوق الفرد، والتي يجب على الدولة توفيرها، ويشمل ذلك الاحتياجات الأساسية، خاصةً في الفترات الحرجة، حيث النقص في الغذاء، والتدهور في الموارد الطبيعية المتاحة. كما يشير المفهوم كذلك إلى ضعف برامج التنمية التي يجب تبنيها بواسطة الدولة.

6-2 منهج الدراسة والمفاهيم ذات الصلة:

إن طبيعة منهج الدراسة اقتضت التطرق إلى بعض المفاهيم ذات الـصلة والتـي تساعد في فهم وتحليل مشكلة البحث بما يمكن من الوصول إلى النتائج المرجـوة، وتشمل تلك المفاهيم الآتي:

2-6-1 مفهوم الايكولوجيا البشرية: *Human Ecology Concept*

عرفت الايكولوجيا البشرية بأنها العلم الذي يبحث في علاقة الانسان بالبيئـة، وما ينتج عنها من تفـاعلات علـى المـستويات المختلفـة (en.wikipedia) ، ويتضمن الخصائص السكانية المؤثرة في تلك العلاقة، كما يتضمن دراسة الطرق والأساليب المتبعة للتكيف مع المتغيـرات الطبيعيـة (wordnet.princeton), (higered:megraw-hill.com) . وعليه يمكن تعريف الايكولوجيـا البـشرية بأنها دراسة تركيبة المجموعات والمجتمعات البشرية وتطورها، من خلال تكيفها مع البيئات المختلفة، مع الوضع في الاعتبـار الأنظمـة التقنيـة، والتنظيمـات الاجتماعية، التي يتم من خلالها التكيف (www.indianfoline) .

تم تبني هذا المفهوم للتعرف على التحولات والتغيرات التي طرأت علـى علاقـة الانسان بالبيئة بمنطقة الدراسة عبر العقود التاريخية المختلفة، وما ترتب على ذلك من آثار.

2-6-2 مفهوم التكيف:

ارتبط التكيف كمفهوم بالعلوم البيولوجية، خاصة عبر دارون ونظريته أصل الأنواع الخاصة بتطور الأحياء بسبب عامل الانتخاب الطبيعي (Watts 1983).

كما ارتبط مفهوم التكيف بالمنهج الايكولوجي وهو من المفاهيم التـي تـضمنتها معظم الكتابات والبحوث خاصة في الجغرافيـا البـشرية. ومـن وجهـة نظـر البيولوجيين فإن مفهوم التكيف يشير إلى العمليات التي من خلالها يمكن لحيوان أو نبات أن يصبح متوافقاً مع بيئته (مانجر 1998) حيث نقرأ في دائـرة المعـارف البريطانية بشأن تعريف التكيف الحيواني والنباتي ما يلي:

> (وحتى أصغر الكائنات الحية يجب أن تتكيف من خلال توليفة وتنويعة واسعة من الأساليب في بنيتها وتكوينها الوراثي، وفي تنقلها وتشتتها، وفي أسـاليبها المتبعة في الدفاع والهجوم، وفي تناسـلها وتطورهـا، بالإضـافة للجوانـب الأخرى).

إن نظرة البيولوجيين هذه لم تقتصر على الحيوان والنبات بل امتدت لتشمل المجتمعات البشرية؛ فالدارونيون يـرون أن المجتمعـات البـشرية مثلهـا مثـل

المجتمعات الأخرى في نسيج علاقات الأنظمة البيئية، لذلك فإن سـمات التفاعـل والتداخل بين الإنسان والبيئة أصبحت ترى من خلال المنظور الحيـوي الخـاص بالتكيف (Watts,1983). لذلك فهم يرون أن التنظيمـات الاجتماعيـة للـسكان وثقافتهم بوصفها ميكانزمات Mechanisms وظيفيـة تكيفيـة تـسمح لهـؤلاء باستخدام بيئتهم دونما تخطي لهذه القدرة، فإن الاستجابة سوف تكون تكيفاً غيـر ملائم Maladaptation. وفي هذا إشارة إلى التنظيمات الحياتية الموجـودة فـي مكان محدد وطريقة تكيفها مع البيئات المختلفـة، وهـذا هـو جـوهر المفهـوم الايكولوجي.

انتقل بعد ذلك المفهوم من العلوم الطبيعية إلى ميادين العمـل الاجتمـاعي والتي من بينها ميدان العمل الجغرافي، وقد شكلت نقطة الاتصال بـين الإنـسان والبيئة والتفاعل بين الأنظمة الثقافية وما حولها صميم اهتمامات الباحثين في هذه المجالات. وفي هذا الجانب فقد سـلك الجغرافيـون منهجـين أولهمـا منهجيـة الايكولوجيا الثقافية، وثانيها منهجية الأنظمة البيئية.

تدرس الايكولوجيا الثقافية تفاعل وتداخل المجتمعات مع بعضها الـبعض، ومـع البيئة الطبيعية، وذلك من أجل فهم وإدارك لعمليات التكيف والتحول التي تطـال التنظيمات الاجتماعية بما فيهـا الـسلوك البـشري(English, 1970)، وتركـز الإيكولوجيا البشرية على عمليات التكيف أكثر من أشكاله، ويتضح هذا من تعريف Julian Steward للايكولوجيا البشرية بأنها دراسة تلك العمليات التي تـستطيع بواسطتها المجتمعات التكيف مع بيئاتها.

أما علماء الأنثربلوجيا من أمثال (Rappaport 1977) فقد تناولوا مفهوم التكيف من خلال المجتمعات البشرية، وأشاروا به إلى العمليـات التـي تحـافظ الأنظمة الحياتية بواسطها على الاتزان في وجه التقلبات البيئية قصيرة المـدى، وكذلك تعمل بواسطتها على التغير والتحول في التركيبة تجاه المتغيرات البيئيـة، فالأنظمة الحياتية تشمل كل من الكائنات الحية والتنظيمات الاجتماعية التي تضمها مثل الأسر والعشائر والقبائل وغيرها، أما الأنظمة البيئية فتشمل كـل الظـواهر

الثقافية والاجتماعية والطبيعية والحيوية، إضافة إلى ذلك فإن مفهوم التكيف يدل حتماً علي التنظيم الذاتي تجاه المتغيرات المختلفة.

إن التكيف هو إشارة للسلوك الاستراتيجي الذي هو مفتاح للسياسات الموجهة للايكولوجيا الثقافية؛ فالتكيف السلوكي إشارة إلى آليات التكيف المستخدمة بواسطة الجماعات، لتلبية احتياجاتها، كما أن السلوك التكيفي متعدد الأبعاد، فما يكون ملائماً لبعض الأفراد ربما يكون غير ملائم للآخرين.

إذا كان دارون ومن معه قد تبنوا اتجاهاً طبيعياً فإن دعاة الإرادة الحرة اعتقدوا بالتكيف المستمر للإنسان من خلال حرية اختياره لما يناسبه ويتوافق معه.

إن التكيف لا ينفصل عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (ليس مربوطاً فقط بالجوانب الطبيعية)؛ فالكوارث الناتجة عن عدم القدرة على التكيف في كثير من بقاع العالم مشروطة تاريخياً بأشكال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Hamid, 1996). وفي هذا السياق يقول مانجر:

> (إنه يجب علينا أن ننظر إلى التكيف بوصفه عملية تركز على ميكانزمات التغير، ويتضمن هذا تحولاً من التركيز على التكيف الجماعي مع البيئة الطبيعية إلى التركيز على كيفية تكوين الاستراتيجيات التكيفية الفردية داخل إطار من الكوابح المختلفة لا تشكل البيئة الطبيعة سوى واحد منها. أما أنماط الكوابح الأخرى فنجدها داخل النظام السياسي والاقتصادي، وهذا يقتضي تبني نمط تحليل الاقتصاد السياسي، والذي يستطيع الفرد من خلاله اكتشاف عمل تلك الكوابح) (مانجر 1998).

وبناءً عليه فإنه يجب ألا ينظر إلى التكيف في حد ذاته بل يتعين علينا أن نتجه إلى الوقائع الاقتصادية والسياسية والتاريخية؛ فالتكيف هو استجابة للتغيرات في الأنظمة الاجتماعية والبشرية، إلا أن تتابع هذه الاستجابات كما أوضح Rappaport تؤدي إلى حدوث اضطرابات تؤدي بدورها إلى سوء التكيف، وذلك لأن التنظيم التسلسلي والتدريجي لعمليات التكيف واضحة وظاهرة ليس فقط في علاقاتها مع بعضها البعض، ولكن في علاقة كل منها بالنظام الذي يشملها جميعاً.

إن البيئة التكيفية هي نتاج لتغيرات مستمرة عبر الزمن مربوطة أيضاً بجوانب تاريخية نستطيع من خلالها فهم العلاقات المستمرة والمتطورة بين كل المتغيرات.

لذلك فإن مفهوم التكيف عند تطبيقه على المجتمعات البشرية يجب أن يأخذ قيمـاً ومعنىً، إضافة إلي التغيرات المعقدة في تلك العلاقات (Rappaport 1977).

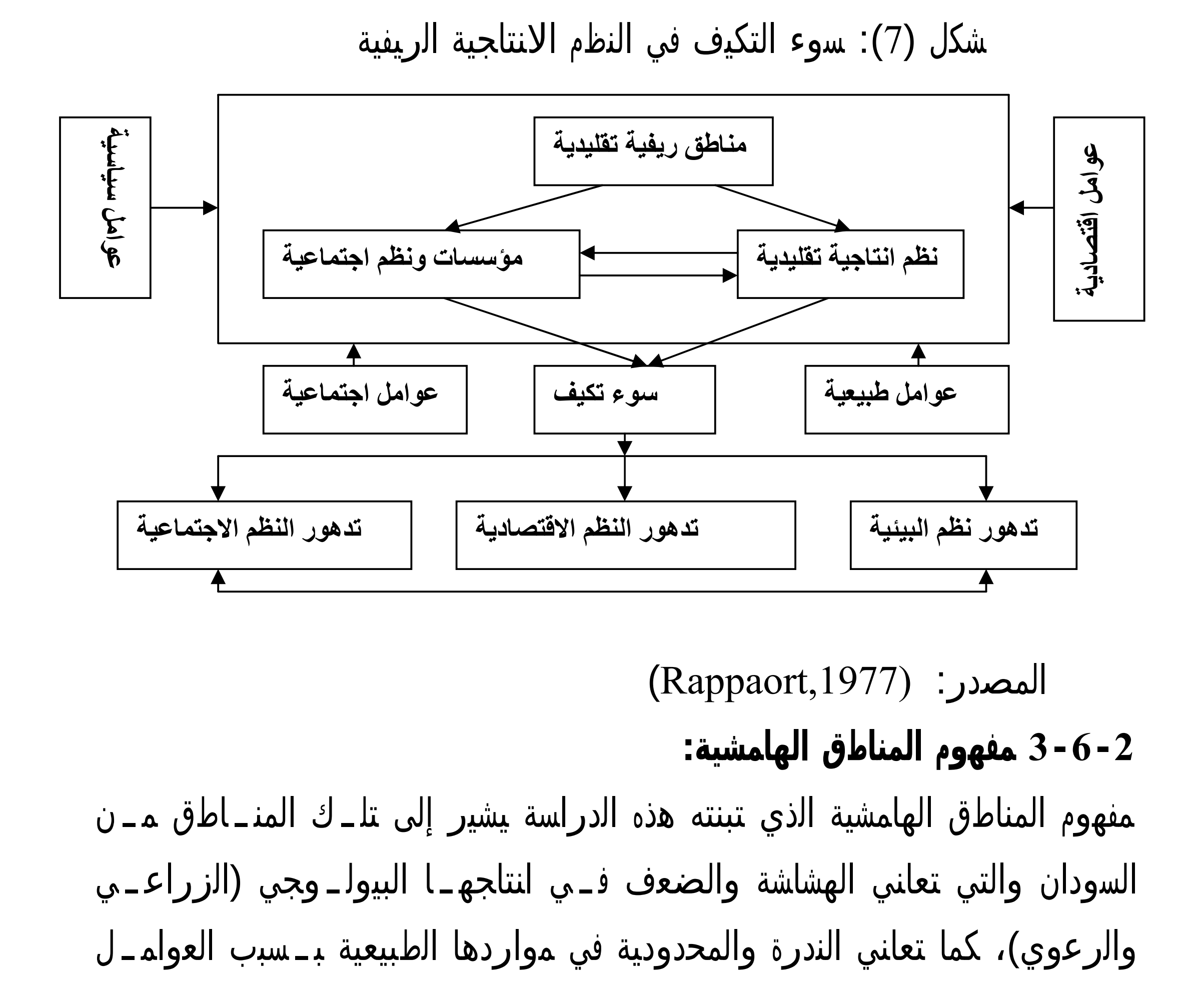
إن عدم قدرة الإنـسان علـى مجـاراة التغيـرات البيئيـة والاقتـصادية والاجتماعية في بعض الأحيان يقود إلى ما يعرف بعدم القدرة على التكيف، والذي أشار إليه Rappaport 1977 بأنه ضعف رئيسي في الايكولوجيا البشرية وأشار به إلى تلك العوامل داخل الأنظمة التي تتعارض مع عملية الاتزان. وهذا بـدوره يقلل من فرص البقاء ومن احتمالية بقاء الأنظمة واستمراريتها، وذلك بتأسيـسه للعوائق وإخضاع المجتمعات للأزمات وإعاقة الاستجابة السريعة لها. وعليه فـإن سوء التكيف يرى بأنه حالة مرضية تصيب الجهاز المحرك لكل الأنظمة الحياتية (Rappaport, 1977.Watts, 1983)

إن الناظر إلى أوضاع المجتمعات الريفية في دول العالم الثالث يلاحـظ أن تلك المجتمعات تعيش حالاً افتقـدت فيـه الكثيـر مـن مظاهرهـا الاقتـصادية والاجتماعية والبيئية، كما افتقدت فيه الكثير من آليات التكيـف (محمـد 1999)، وذلك بفعل التغيرات التي طرأت عليها خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي.

تبدو ملامح عدم القدرة علي التكيف في اختلال النظم التقليدية الريفيـة المعتمـدة على الأرض (وحدة الإنتاج الرئيسية)، والتي حلت محلها نظم اقتصادية واجتماعية جديدة أقرب إلى ثقافة الحضر منها إلى ثقافة الريف، انتفت معها آليـات التكيـف التقليدية وحلت محلها آليات مبنية على اقتصاد السوق الحر، ومـا يفرضـه مـن علاقات تجارية (Ahmed,1989)، فدخل رأس المال الإنتـاجي المبنـي علـى المنفعة التجارية والربحية والفائدة الاقتصادية، المنفك عن الجوانـب الاجتماعيـة التي كان يتسم بها الاقتصاد التقليدي. كل ذلك قاد إلى إحداث نقلة نوعية لمن هـم أقدر على ذلك، بينما قاد البعض الآخر إلي دوامة وحلقة من الإفقار تلاشت معها آليات التكيف، ومظاهرها التقليدية، انعكس ذلـك علـي الظـروف الاقتـصادية والاجتماعية والبيئية مع فشل إمكانية الاندماج فـي اقتـصاد الـسوق (Egemi 1994)، فكانت الهجرات الطوعية والقسرية نحو المـدن والمراكـز الحـضرية

الكبيرة، التساقط من القطاعات التقليدية، التغير في التركيبة السكانية، التغير في الأدوار، اللجوء إلى أساليب جديدة ضماناً للعيش ولو كان ذلك علي حساب ما هو متاح من معطيات طبيعية واقتصادية واجتماعية. إن محصلة ذلك كانت سوءاً في التكيف انعكست آثاره البيئية في شتى مناحي الحياة.

شكل (7): سوء التكيف في النظم الانتاجية الريفية



المصدر: (Rappaort,1977)

2-6-3 مفهوم المناطق الهامشية:

مفهوم المناطق الهامشية الذي تبنته هذه الدراسة يشير إلى تلك المناطق من السودان والتي تعاني الهشاشة والضعف في انتاجها البيولوجي (الزراعي والرعوي)، كما تعاني الندرة والمحدودية في مواردها الطبيعية بسبب العوامل الطبيعية والبشرية، وتتسم كذلك بتدهور بيئتها البشرية، حيث الفقر وقلة الدخل وضعف الخدمات الأساسية. وعليه يمكن القول إن معظم مناطق السودان تقع داخل هذا الإطار الهامشي نظراً لما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

2-6-4 مفهوم الاقتصاد الريفي/التقليدي: *Rural/ Traditional Economy*

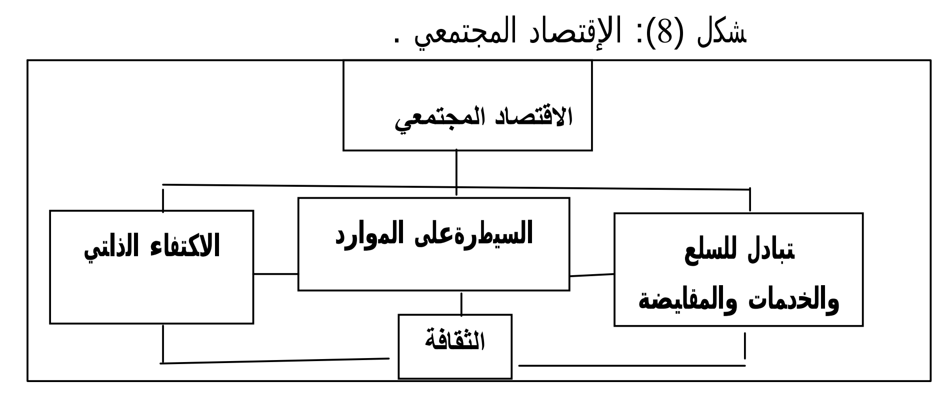
الاقتصاد التقليدي نظام اقتصادي يقوم على أساس العادات والأعراف والتقاليد والأديان، التي تحرك الشخص الممارس لهذا الاقتصاد، وكيفية الممارسة، ولماذا.

يتسم هذا النوع من أنظمة الاقتصاد بعدم وجود احتكاكات بين أفـراد المجموعـة لضعف عامل المنافسة وغيابه في كثير من الأحيان.

نجد هذا النشاط الاقتصادي في أنحاء واسعة من العالم، في مناطق أفريقيا، وآسيا وأميريكا اللاتينية.

يعتمد الاقتـصاد الريفـي التقليـدي علـى التعامـل المباشـر مـع المعطيـات البيئية(www.ust.fedro.com)، التي تمثل فيها الأرض المكـون الأساسـي أو الرئيس. أهم ما يمكن أن يوصف به هذا الاقتصاد أنه إقتصاد معيـشي، يتـضمن مجموعة من الامكانات المادية والاجتماعيـة (www.odi.uk)، كمـا يتـضمن مجموعة من الأنشطة المتطلبة لسبل البقاء (www2.essex.ac.uk). وهو مبني على معرفة محلية/اصـلية (Indigneous Knowledge) ، تتميـز بـشفافيتها، وتوراثها من جيل إلـى جيـل، كمـا أنهـا غيـر رسـمية ومفتوحـة للجميـع (Mohammed,1994),(www.fedro.com) . و تتسم تلك المعرفة بالمرونـة في تكيفها مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، وهي نتاج لرباط وتركيبة لمجموعة من التداخلات الاجتماعية والحضارية والاقتـصادية والبيئيـة، وعدد من المتغيرات الاخرى، فالمعرفة المحلية هي مجموعة التقنيات والأساليب المعينة والأدوات والمهارات والجوانب الثقافية والأنشطة الممارسة تقليـدياً فـي المجتمعات الريفية في دول العالم الثالث (Chambers 1985) .

شكل (8): الإقتصاد المجتمعي .



المصدر: بتصرف من Holton, 1992 صـ 16-17

5-6-2 مفهوم التغير والتحول:

يشير لفظ التغير إلى الاختلاف في أي شئ عبر الزمن، كما أن التغير في النظـام هو تبدلات تحدث عبر الزمن داخل النظام السائد؛ فالتغير يشمل جميـع أسـاليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، كما يمتد إلـى الأدوار الاجتماعية التي يلعبها الأفراد وإلى المستويات التعليمية والأداء المهني، والمصالح الاقتصادية.

أما مفهوم التحول فهو أوسع من التغير، إذ أنه يتم بصورة كلية في الوقت الـذي نجد فيه أن التغير يكون جزئياً، على أن كلاً منهما يمكن أن يكون تلقائياً عارضاً، كما يمكن أن يكون مخططاً ومقصوداً، وربما يتم على مدى زمني طويل، وقد يتم في فترة زمنية وجيزة. كما أن كليهما يمكن أن يتخـذ إتجاهـاً موجبـاً أو سـالباً (أبوشورة ، 2001، صـ 16).

ونجد أن كلاً من المفهومين (التحول/التغير)، هو نتـاج تـداخل مجموعـة مـن العوامل الطبيعية ممثلةً في الجفاف وغيره من الكـوارث الطبيعيـة، والعوامـل الاجتماعية (النمو السكاني)، والعوامل السياسية (دور القوة في اتخـاذ القـرارات السياسية والسيطرة على النواحي المختلفة، إضافة إلـى العوامـل الاقتـصادية. (المصدر السابق).

يضاف إلى ذلك أن كلاً من التغير والتحول تنتج عنه آثار تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المجتمعات المحلية، خاصةً في المناطق الريفيـة. وفـي هـذا الجانب تشير تقارير منظمة الزراعة والأغذية العالمية إلى أن عالم اليـوم يـشهد تغيراً وتحولاً دراماتيكياً في نظمه الاقتصادية (الزراعية والرعوية)، والتي حلـت محلها النظم الحديثة، مما ترتب عليه تساقط الكثيرين مـن القطاعـات الانتاجيـة التقليدية بسبب تدهور الانتاج وتدني مستويات الدخل، وقلة الاستثمار، تبـع ذلـك هجرات ونزوح نحو المدن والمراكز الحضرية الكبرى ، بحثاً عن العمـل، ممـا ترتب عليه تهميش اقتصادي واجتماعي.

تبنت الدراسة كلا المفهومين للوقوف على ما طرأ على الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، وما ترتب على ذلك من آثار.

6-6-2 مفهوم الفقر الريفي: *Rural Poverty Concept*

يتباين تعريف الفقر بتباين مفهومه ومدى الاحساس به، من مكان لآخر، ومن مجتمع لآخر. وعلى الرغم من أن الكثيرين قد اتفقوا على تقسيمه من مطلق إلى نسبي إلى فقر في الدخل، إلا أن هذه المفاهيم تتداخل أحياناً مع بعضها البعض، لكن في النهاية فإن تحقيق الاحتياجات الأساسية والضرورية يبقى مؤشراً حقيقياً في التعرف على الفقر.

جاء في تقرير البنك الدولي للتنمية لعام 1990م، أن الفقر هو عدم القدرة على الحصول على أدنى مستوى للمعيشة، وعدم الحصول علىالمال الكافي لتوفير الطعام والملبس والمسكن، كما يعني تدني توقعات الحياة وارتفاع معدلات الوفيات، وخاصةً بين الاطفال ، وقلة فرص الحصول على التعليم الأساسي.

كذلك ورد في هلاوي (1996)، أن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة، إما بسبب ارتفاع الحد الأدنى، أو بسبب تدني دخل الفرد، أو بسبب الإثنين معاً. ونجد أن مستوى الدخل عنصر أساسي عند الإقتصاديين لتحديد مفهوم الفقر، حيث يرون أن الفقر مربوط بالدخل ويحدد على أساس حزمة من السلع والخدمات التي تمثل الحاجيات الأساسية للإنسان. وبناءً على ذلك فإن كل من يقل دخله عن ذلك الحد يعد فقيراً (عبدالقادر 1994م).

أما مكنمارا رئيس البنك الدولي 1987م فقد وصف الفقر بأنه تلك الأحوال المعيشية التي تكون أو تسود نتيجة لسوء التغذية والجهل والمرض والقذارة، وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة (المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية 1996م). علاوةً على ذلك فقد جاء في تقريرالتنمية البشرية للعام 1997م: أن الفقر يتجلى في حالة حرمان البشر من الحياة التي يمكن أن يعيشوها؛ فالفقر لا يعني فقدان الأساسيات

الضرورية اللازمة للوجود فقط، ولكنه يعني أيضاً فقدان الفرص في أن يعيش الإنسان حياةً محتملة. فالفقريجعل الحياة قصيرة، ويحرم المرء من المعرفة والاتصالات وكلها ذات أهمية أساسية للتنمية البشرية.

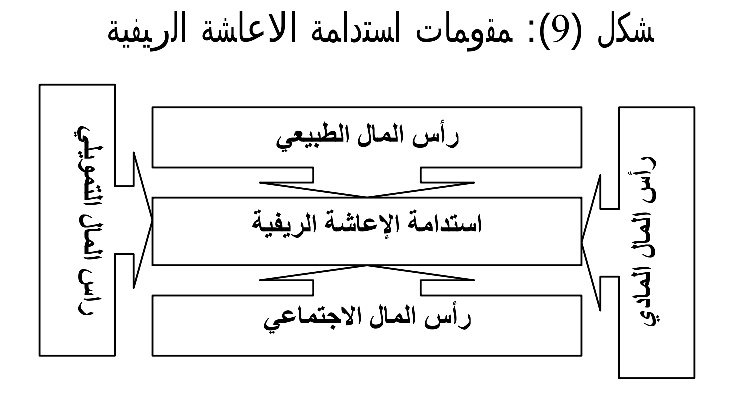
إن الفقر لا يرتبط فقط بالجوانب الاقتصادية، بل يعطي نظرة شمولية لكافة جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية؛ فحياة الفرد لا تقتصر على تحقيق احتياجاته الأساسية فقط، بل تمتد لتشمل الجوانب السياسية، والتي تتمثل في مشاركته في اتخاذ القرار، كما تمتد إلى الجوانب الثقافية والاجتماعية من خلال دوره المنوط به في عمليات التنمية. وعليه فإن الفقر هو إحساس بالنقص في الحقوق بشتى أنواعها، مما يجعل من الحياة بائسة وغير مرغوب فيها.

إن الفقر الريفي هو حالة الحرمان التي يعيشها أولئك الذين يقطنون المناطق الريفية، ويعانون من عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة، ويفتقرون إلى المقومات الأساسية والضرورية للحياة، ويبدو فقر هؤلاء في قلة الانتاج وتدني مستويات الدخل بسبب تدهور الموارد الطبيعية وهشاشتها، وفقد وسائل الانتاج. وعادة ما يتصف هؤلاء بالأمية ومعدلات الخصوبة العالية، والعيش في ظروف غير صالحة صحياً وأقل أمناً. وتشير التقارير هنا إلى أن هناك أكثر من 250 مليون نسمة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية في قارتي أفريقيا وآسيا، معظمهم من صغار المزارعين والرعاة.(www.IFAD.org)

2-6-7 مفهوم استدامة الإعاشة الريفية:

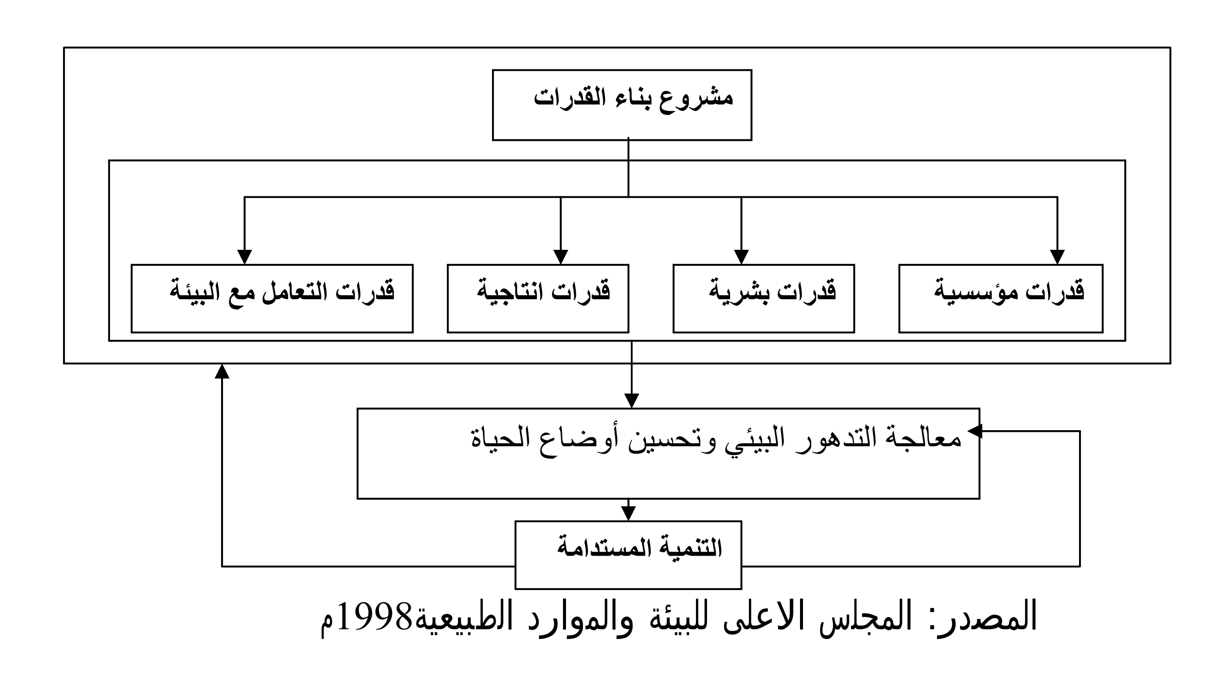
استدامة الإعاشة الريفية التقليدية تعني تحسين أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسكان الريف، وذلك عبر تحقيق الحد الأدنى من الرعاية وتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية، إضافة إلى التأسيس لحلقة تربط بين التنمية الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال منهج عقلاني يأخذ في حسبانه التكلفة على المدى البعيد مربوطة بالتحسينات على المدى القريب.

شكل (9): مقومات استدامة الاعاشة الريفية



إلى جانب ذلك لابد من تدعيم مشروع بناء القدرات Building Capacity Approach والذي يشمل بناء القدرات المؤسسية بإنشاء المؤسسات الفاعلة المدركة لمسؤولياتها من أجل تخطيط سليم وبرامج هادفة على كافة المستويات المحلية منها والقومية. يتبع ذلك تنمية القدرات البشرية من خلال تدريب السكان وتمليكهم المهارات الأساسية، إلى جانب توفير الاحتياجات الأساسية من صحة وتعليم وخدمات مياه وغيرها. يضاف إلى ذلك فإنه يجب تنمية قدرات التعامل مع البيئة. كل ذلك كفيل بمعالجة التدهور البيئي وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

شكل (10): مشروع بناء القدرات.



المصدر: المجلس الاعلى للبيئة والموارد الطبيعية1998م

الفصل الثالث

الملامح الجغرافيـة لمنطقـة الدراسة

3-1 تمهيد:

يتناول هذا الجزء من البحث الملامح الجغرافية لمنطقة الدراسة (محليتي كوستي والجبلين)، و تشمل الجوانب الطبيعية والبشرية. الهدف الرئيس منه هو التعرف على تلك الملامح، وما نتج عنها من علاقات وتفاعلات، وما أفرزته من نظم اقتصادية واجتماعية شكلت بدورها ملامح الاقتصاد الريفي في المنطقة.

اعتمد الباب على معلومات ثانوية من المصادر المنشورة وغير المنشورة، دعمت بأخرى أولية من العمل الميداني الذي أجري بالمنطقة.

3-2 الملامح الطبيعية:

3-2-1 الموقع:

منطقة الدراسة (محليتا كوستي والجبلين) تتبع لولاية النيل الأبيض، التي تضم محليات (كوستي، الجبلين، الدويم والقطينة).

تقع المنطقة بين دائرتي عرض 12-40 13 ش وبين خطي طول 40 31 –15 33

شرقاً في مساحة تقدر بحوالي 14000 كلم مربع، ما يعادل 45% من مساحة الولاية البالغة 31000 كلم مربع. يحدها من الشمال محليتا الدويم والقطينة، ومن الجنوب ولاية أعالي النيل، ومن الشرق ولاية سنار، ومن الغرب ولايتا شمال وجنوب كردفان. (خريطة1صـ 3)

ومن الناحية الإدارية قسمت محليتا كوستي والجبلين إلى مجموعة من الوحدات الادارية من أجل تقصير الظل الاداري (قانون الحكم المحلي 1994م). تشمل تلك الوحدات كوستي، قلي، أم هاني، الراوات، النعيم، تندلتي (محلية كوستي)، و ربك، الجبلين، عسلاية، كنانة، والجزيرة أبا (محلية الجبلين). تعتبر مدينة ربك حاضرة الولاية.

3-2-2 المناخ:

تقع منطقة الدراسة في حزام السافنا الفقيرة، حيث نجد المناخ شبه الجاف، والذي يتميز بارتفاع درجات الحرارة في الصيف وانخفاضها في الشتاء. (Harrison and Jackson, 1958. Barbour, 1961. Lebon, 1965).

يبلغ متوسط الحرارة السنوي بالمنطقة 28.6 م، حيث يبلغ أعلاه 35 م، وأدناه 21.5 م. ويعتبر شهر مايو أحر شهور السنة بينما يناير أبردها. تصل نسبة التبخر إلى 22 ملم في الشهور الجافة (ديسمبر_ مايو)، وتقل إلى 7 ملم في الشهور المطيرة (يوليو_ اكتوبر). تقدر الرطوبة النسبية بـ 71% في شهر أغسطس، تتناقص إلى 26 % في شهر أبريل.

تتعرض المنطقة لنوعين من الرياح خلال العام. الأولى هي الرياح الشمالية الشرقية في الفترة من أكتوبر وحتى مارس، وهي رياح باردة وجافة نسبياً. أما النوع الآخر فهي الرياح الجنوبية الغربية الرطبة المسببة للأمطار في الفترة من مايو وحتى أكتوبر، لذلك تزيد أهميتها على الرياح الشمالية الشرقية بالنسبة للمنطقة.

تشير التقارير السنوية للهيئة العامة للارصاد الجوية إلى أن متوسط المطر السنوي بالمنطقة في الفترة من 1970 وحتى العام 2004م بلغ 364 ملم، كان أعلاه 578 ملم في العام 1993م، وأدناه 183.8 ملم في العام 1990م.

تعد الخصائص المناخية التي تتسم بها المنطقة الداعم الرئيس والأساسي للنشاط الاقتصادي لسكان المنطقة (الزراعة والرعي)، خاصة في المناطق البعيدة عن النيل. فكمية المياه المتساقطة على مدار العام والكيفية التي تتوزع بها، تحدد إلى درجة كبيرة النشاط الزراعي من حيث الكثافة، والمحاصيل المزروعة، والانتاجية والدخل. أما في مجال الرعي فنجد أن الثروة الحيوانية تعتمد بصورة رئيسة على المراعي الطبيعية، التي تعتمد بدورها على مياه الامطار، لذلك فإن حركة الرعاة الفصلية مرتبطة بموسم هطول الأمطار، والكميات المتساقطة، ومدى فعاليتها في نمو الحشائش والاشجار التي تتغذى عليها تلك الحيوانات.

إلا أن السنوات الأخيرة وكما تفيد التقارير قد شهدت تذبذباً واضحاً في كمية الأمطار وتوزيعها على مستوى الولاية.

3-2-3: التكوين الجيولوجي: GEOLOGICAL STRUCTURE

التكوين الجيولوجي لمنطقة الدراسة جزء من مجموعة عمليات وتكوينات منطقة وسط السودان عموماً التي تتشكل من ست وحدات أساسية، كما اورد ذلك (Williams & Adamson, 1982)(Andrew,1948)، وهي:

1/ مجموعة صخور الأساس Basement complex

2/ التكوينات الصخرية مابعد النارية Post- orogenic Igneous Rocks

3/ رسوبيات الحجر الرملي النوبي Nubian Sandstone Formation

4/ صخور العصر الثالث البركانية: Tertiary Volcanic Rocks

5/ تكوينات ام روابة Um Rawaba Formation

6/ الرسوبيات الحديثة WIND blown Sand and Superficial Grave

في ما يتعلق بمنطقة الدراسة فتتكون جيولوجياً من الآتي:

1/ مجموعة صخور الاساس: Basement complex

تشكل هذه الصخور قاعدة للوحدات الجيولوجية النارية، والمتحولة المتكونة حديثاً، وتتألف هذه التكوينات من مجموعة من الصخور تشمل الجرانيت Granite والشست Schist والرخام Marble والمايكا. في منطقة الدراسة تظهر الصخور النارية في أجزاء متفرقة من محلية الجبلين، في منطقة جبل بيوت، وبعض الجبيلات المتفرقة، كذلك يظهر الشست في جنوب محلية الجبلين، وبين جبل موية وجبل بيوت في الحدود الشرقية مع ولاية سنار.

أما الرخام فنجده جنوب محلية الجبلين، ويستفاد منه كمادة خام لصناعة الاسمنت في مدينة ربك بمحلية الجبلين.

عموماً تتميز صخور الأساس بأنها صماء لذلك يقل فيها احتمال وجود المياه الجوفيه، مما ينعكس سلباً على خدمات المياه المقدمة في المناطق السكنية القريبة منها.

2/ تكوينات الحجر الرملي النوبي:

تغطي هذه التكوينات أجزاء واسعة من محلية كوستي، وتمتد شمالاً حتى منطقة الدويم، وجنوباً تشمل خور أبوحبل، تاركةً نطاقاً ضيقاً على الشرق، حيث نجد الرسوبيات الحديثة، وغرباً حيث نجد تكوينات أم روابة.

تتألف تكوينات الحجر الرملي النوبي من عدة صخور تشمل الحجر الرملي، والكوارتز، والكونجلوميرات، والحجر الطيني.

تنبع أهمية هذه التكوينات من كونها مصدر للمياه والخزانات الجوفية، كما أنها تستخدم في البناء.

3/ تكوينات أم روابة:

تغطي هذه التكوينات كل محلية الجبلين عدا الشريط النيلـي، حيـث الارسـابات الحديثة، كما أنها تغطي الشريط الغربي من محلية كوستي.

تتألف هذه التكوينات من السلت والطين، إضافة لبعض الرمال، والتي تكونت بفعل عوامل التعرية والترسيب المائي.

تعد هذه التكوينات مصدراً مهماً للمياه الجوفية خاصةً في المناطق البعيدة عن النيل.

4/ التكوينات الحديثة:

وهي أحدث التكوينات الجيولوجية بالمنطقة، وهي تكوينات رسوبية، تكونت بفعل الرياح والأمطار. وتشمل هذه الرسوبيات الآتي:

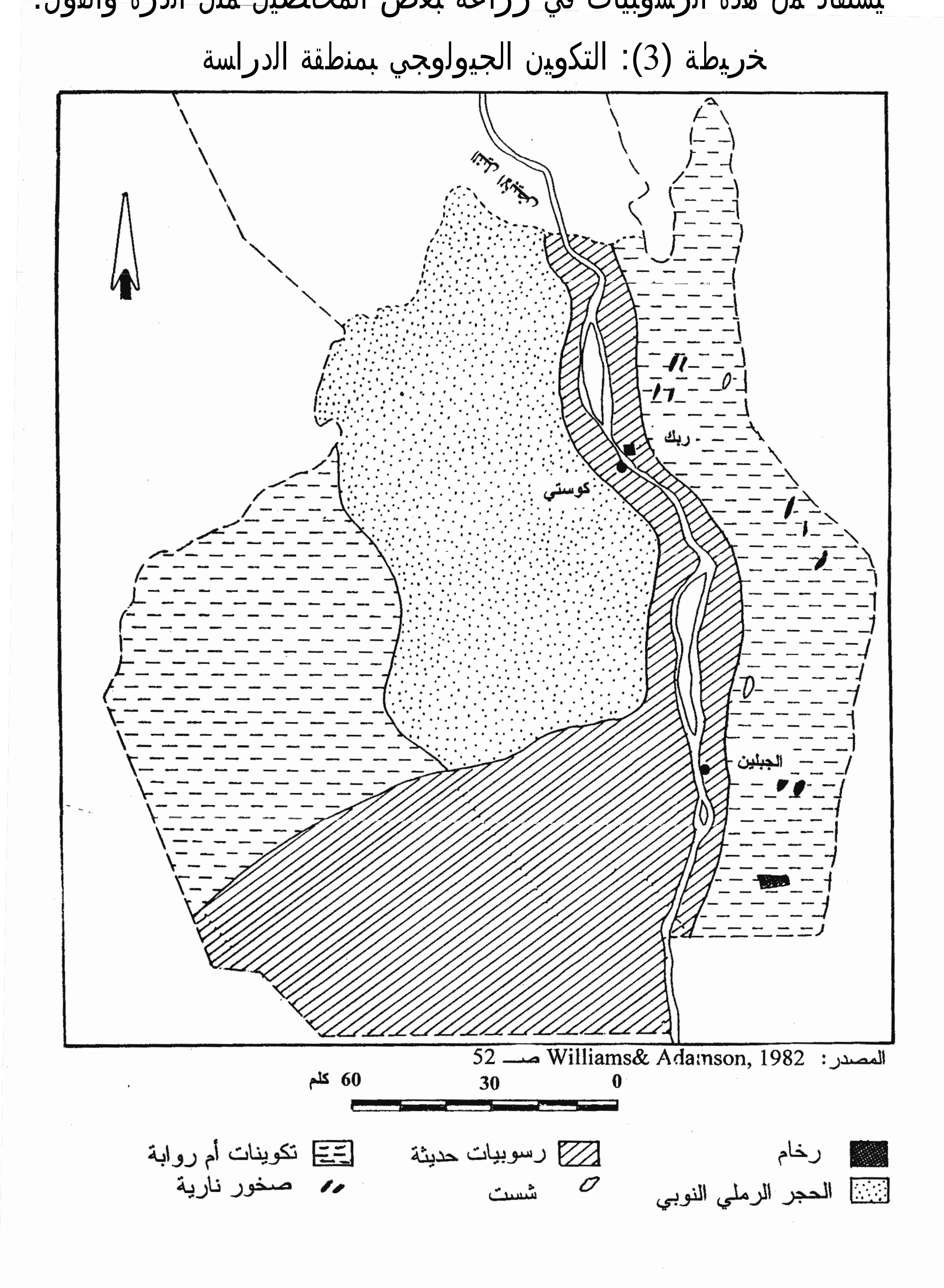
أ. **الطين والغرين**: وتنحصر هذه الرسوبيات على ضفتي النيل الأبيض، كذلك نجدها في خور أبوحبل.

أهم مايميز هذه الرسوبيات انها متجددة، خاصة في فترة الفيضانات، لذلك تستغل في الزراعة (زراعة الجروف والجنائن).

ب. **الرسوبيات الرملية:** تغطي هذه الرسوبيات الرملية الاجزاء الغربية والشمالية الغربية من محلية كوستي، وهي نتاج لفعل الرياح والمياه بواسطة خور أبوحبل.

يستفاد من هذه الرسوبيات في زراعة بعض المحاصيل مثل الذرة والفول.

خريطة (3): التكوين الجيولوجي بمنطقة الدراسة



3-2-4 الجيومورفلوجيا والتربة بمنطقة الدراسة:

يتسم المظهر الجيومورفوجي العام لمحلية الجبلين بالاسـتواء؛ فالمنطقـة سـهلية تنحدر من الجنوب ناحية الشمال، ومن الشرق نحو الغرب، توجد بعض المرتفعات القليلة، كما هو الحال في منطقة الجبلين وجبل بيوت.

التربة في هذا الجزء من المنطقة تنقسم إلى قسمين:

أ. **تربة النيل الابيض الطينية**: توجد على ضفة النيل الشرقية، وهي تربة تجدد سنوياً مع فيضان النيل وانحساره.

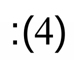
ب. **التربة الطينية الثقيلة**: تغطي المناطق البعيدة عن النيل، وكلا التربتين تتسم بالخصوبة، لذلك فهي أراضي صالحة للزراعة.

أما الوحدات الجيومورفلوجية المكونة لمحلية كوستي فتشمل الآتي:

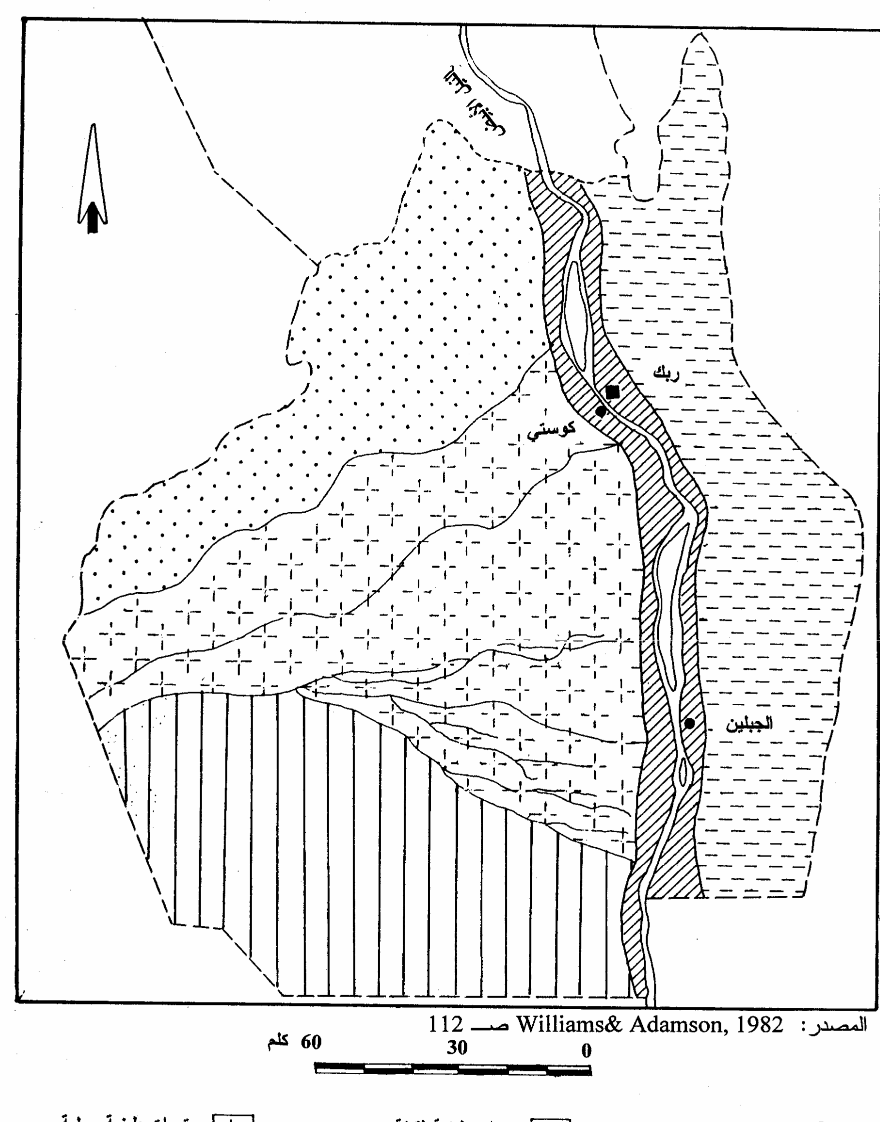
أ.السهل الفيضي الذي يمتد بمحاذاة النيل الابيض من الجنوب إلى الشمال، ويضم عدداً من الجزر التي تتشكل في فترة التحاريق، حيث ينخفض منسوب النيل إلى أدنى مستوى له. ويعد هذا السهل الفيضي منطقة زراعية خصبة إلا أنه تأثر بقيام خزان جبل أولياء، الذي ادى لغمر كثير من الأراضي الزراعية.

ب. دلتا خور أبوحبل المنحدر من جبال النوبة والمتجه شرقاً ليصب في النيل الأبيض بمسافة تقدر بنحو 304 كيلومتراً.

من أهم العمليات الجيومورفلوجية المرتبطة بهذا الخور هو تكوين التربة الطينية الثقيلة السوداء الصالحة للزراعة، لذلك نجد كثيراً من القرى استوطنت بالقرب من هذا المجرى للاستفادة منه في الزراعة. إضافة إلى ذلك يعمل خور أبوحبل على تكوين كثير من الدلتاوات النشطة وغير النشطة التي يستفاد منها أيضاً في الزراعة. ج. الرسوبيات الرملية: تغطي شمال وغرب مدينة كوستي، وهي ناتجة عن عمليات الترسيب بفعل الرياح والأمطار والأودية، وهذه أيضاً شكلت تربةً صالحة للزراعة (تربة القيزان).



خريطة (4): التصريف والتربة بمنطقة الدراسة



المصدر: Williams& Adamson, 1982 صـــ 112

3-2-5 مصادر المياه بالمنطقة:

1/ **النيل الابيض**:

يعتبر النيل الابيض أهم مصدر للمياه بولاية النيل الأبيض، إذ يخترقها من دائـرة العرض 13 وحتى دائرة العرض 15 شمالاً، في مسافة تقدر بحوالي 244 كلـم. ويعد النيل مصدراً رئيساً لمياه شرب الانسان والحيوان، كما أنه مـصدر للـري خاصة للمشاريع الواقعة على ضفتيه على امتداد منطقة الدراسة.

2/ **الخيران والمجاري الموسمية**:

أهمها خور أبوحبل، الذي تقع أجزاء منه في محلية كوستي، وهو خور موسمي يعتمد في مياهه على الأمطار الساقطة خلال العام على طول المجرى. وتغذي هذا الخور مجموعة أودية صغيرة. إلى جانب ذلك تنتشر بالمنطقة مجموعة أودية موسمية صغيرة، تمثل مصدراً رئيسياً لمياه شرب الانسان والحيوان.

3. **المياه الجوفية**:

تنقسم المياه الجوفية بمنطقة الدراسة إلى قسمين:

1/ المياه الجوفية السطحية: تكونت بتسرب مياه الامطار داخل الطبقات الرسوبية، خاصة في تكوينات الحجر الرملي النوبي، أم روابة، والرسوبيات الحديثة.

2/ المياه الجوفية العميقة: توجد في شكل خزانات جوفية عميقة، تكونت بفعل الحركات التكتونية وما صاحبها من عمليات تجميع للمياه، شكلت بدورها مخزوناً مائياً جوفياً يمكن الاستفادة منه في الاغراض المختلفة.

إن التكوين الجيولوجي لمنطقة الدراسة (تكوينات الحجر الرملي وأم روابة) ، ساهم في وجود المياه الجوفية السطحية والعميقة في بعض أنحاء منطقة الدراسة. وفي هذا الجانب تبلغ جملة المياه الجوفية السطحية بمحليتي كوستي والجبلين 2617 م٣ في اليوم، أي مايعادل 71.9 % من جملة المياه الجوفية السطحية الموجودة بالولاية، والتي تساوي 3642 م٣ في اليوم. تلك النسبة موزعة بين محليتي كوستي والجبلين بنسب 5.84 % و 15.5 % على التوالي.

أما المياه الجوفية العميقة، فتشير تقارير الهيئة العامة للمياه بولاية النيل الأبيض إلى أن جملة ما يتوفر منها في منطقة الدراسة حوالي 7278 م٣ في اليوم. موزعة على محليتي كوستي والجبلين بنسب 93.8 % و 6 % على التوالي.

جدول(3): كميات المياه الجوفية المتوفرة بالريف.

المحلية	المياه السطحية م٣/اليوم	المياه العميقة م٣/ اليوم	الجملة م٣/ اليوم
كوستي	2211	6828	9039
الجبلين	406	450	858
الدويم	**985**	7831	8817
القطينة	40	16066	160106
المجموع	3642	31175	34817

المصدر: الهيئة العامة لمياه ولاية النيل الابيض 2005م.

* الجدول أعلاه يشير إلى كمية المياه المتوفرة بالريف خلال العام.

3-2-6 الغطاء النباتي:

بناءً على ما أورده هاريسون وجاكسون وباربر وليبون، فإن الغطاء النباتي لمنطقة الدراسة يصنف ضمن حزام السافنا الفقيرة، الذي يتكون فيه الغطاء النباتي من الأشجار والشجيرات والحشائش. (Harrison and Jackson, 1958. Barbour, 1961 Lebon, 1965). وعليه يمكن تقسيم الغطاء النباتي إلى قسمين:

1/ السافنا الفقيرة في الأراضي الطينية:

يسود هذا النطاق أشجار الكتر *Acacia-mellifra* ، والطلح *Acacia- seyal* والهشاب *Acacia-Senegal* والهجليج *Balanites-acgyptica* ، و السدر *Zizphu spira -chrisy* واللعوت *Acacia-nubica* والصهب *Anogeisus-leiocarpus* .

2/ السافنا الفقيرة في الأراضي الرملية:

تسود في هذا النطاق أشجار الهشاب _Acacia-Senegal_ والهبيل _-Combretum Cordofanum_، والصهب _Angoeisus-leiocarpus_ ، والهجليج _Balanites-acgyptica_ ، والسنط _Sericerum-Acacia-nilotica_ .

كما توجد بعض الحشائش مثل الأنيس _Purpureo-Sorghum_، الانزروة _Hypwhenia dseadocymbaria_، الدمبلاب _Aris mutabiliS_ ، النال _Cymbopgon nerratus_ ، أبوأصابع _Dacty loctenium_، البنو _Eragrostis.sp_ ، القو _Arisitida palida_ ، شيليني _Zornia diphylla_ .

يضاف إلى ذلك أن نطاق السافنا يسمح بنمو بعض الحوليات في الأجزاء الجنوبية من المنطقة، خاصة في فترة الخريف، والتي تمثل بدورها مرعى طبيعياً للحيوانات في الفترة التي تلي فصل الخريف مباشرةً.

تنبع اهمية الغطاء النباتي من كونه يمثل مورداً رئيسياً لسكان الريف في منطقة الدراسة، فهو مرعى للحيوان، ويمثل المادة الخام الأولى المستخدمة في البناء (العمران) خاصة في المناطق البعيدة عن النيل، كما أنه يمثل مصدراً لحطب الوقود وفحم الحريق، علاوة على كونه مصدر لتوفير الدخل، خاصة في أوقات الشدة والأزمات والأوقات الحرجة (فشل الموسم الزراعي والرعوي)، إذ يعمد السكان إلى الغطاء النباتي، ومن ثم بيعه في الأسواق القريبة.

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت الكثير من التغيرات في الغطاء النباتي بمنطقة الدراسة بفعل كثير من العوامل والظروف المختلفة، مما أثر في تركيبته، ومناطق وجوده.

3-2-7 الحياة البرية:

تعد الحياة البرية من الموارد الطبيعية المهمة بولاية النيل الأبيض بصورة عامة ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص. ذلك أن وقوع منطقة الدراسة في النطـاق الانتقالي بين السافنا الفقيرة والغنية، جعل منها بيئة ايكولوجيـة صـالحة لوجـود

الحيوانات البرية. ففي محلية الجبلين نجد الثعالب Cannus mesomelas، الضباع Crocuta Crocuta، القطط الخلوية Fellis several، الحبار Eupodotis seegaleusis، الوز Alopochen aegytiacus إضافةً للورل والثعابين. أما في محلية كوستي فتتركز الحياة البرية في الأجزاء الجنوبية منها، خاصة في منطقة المقينص الجبل. نجد أن كل حيوانات الضفة الشرقية موجودة بالضفة الغربية، إلى جانب الغزال أم سير *Gazzella rufifrous laevipe*، النمس *Hyrppestres ichneumnn* ، الحلوف *Phacoach aethiopicus* . إلى جانب بعض الحيوانات الأخرى.

إلا أن أوضاع الحياة البرية ليست كما كانت في السابق، ذلك بسبب التدهور البيئي الذي لحق بمناطق وجودها، وأدى لهجرتها لمناطق أخرى إلى الجنوب.

3-2-8 الثروة السمكية:

إن الخصائص والظروف الطبيعية التي تتسم بها الولاية، جعلت منها إحدى المناطق الرئيسة لانتاج الأسماك في السودان، إذ تزخر الولاية بمخزون سمكي يقدر بحوالي 15000 طن سنوياً، وهو ما يعادل 9% من جملة المخزون السمكي في السودان البالغ 167500 طن سنوياً.

يبلغ الانتاج الحالي للولاية من الأسماك 11000 طن، أي ما يعادل 73.3 % من جملة المخزون بالولاية. وتنتج منطقة الدراسة ما يزيد عن النصف من جملة ذلك الانتاج. تتنوع هذه الأسماك في جودتها واستخداماتها، كما يتباين الانتاج حسب مواسم الصيد، حيث يرتفع في فترة ما بعد الفيضان، ويقل في فترة الشتاء وذروة الصيف. ويقوم نشاط صيد الأسماك على مجموعات الصيد التقليدية، والتي نجدها تمارس هذا النشاط في معظم القرى الواقعة على النيل الابيض. جدول (4)

جدول (4): مصادر المياه وطاقتها الانتاجية من الأسماك على مستوى السودان.

المنطقة	المخزون السمكي بالطن	الانتاج الحالي بالطن	المتبقي للاستثمار بالطن
خزان جبل أولياء	15000	11000	4000
بحيرة النوبة	5000	1000	4000
بحيرة سنار	1000	1000	00
بحيرة الروصيرص	1700	1200	500
بحيرة خشم القربة	800	500	300
نهر النيل	2000	1500	500
الولايات الجنوبية	130000	36000	94000
ترع حفائر غرب السودان	2000	1000	1000
البحر الاحمر	10000	5000	5000
الجملة	167000	57700	109300

المصدر: الهيئة العامة لأبحاث الثروة السمكية- ولاية النيل الأبيض 2005 م.

3-3 الملامح البشرية:

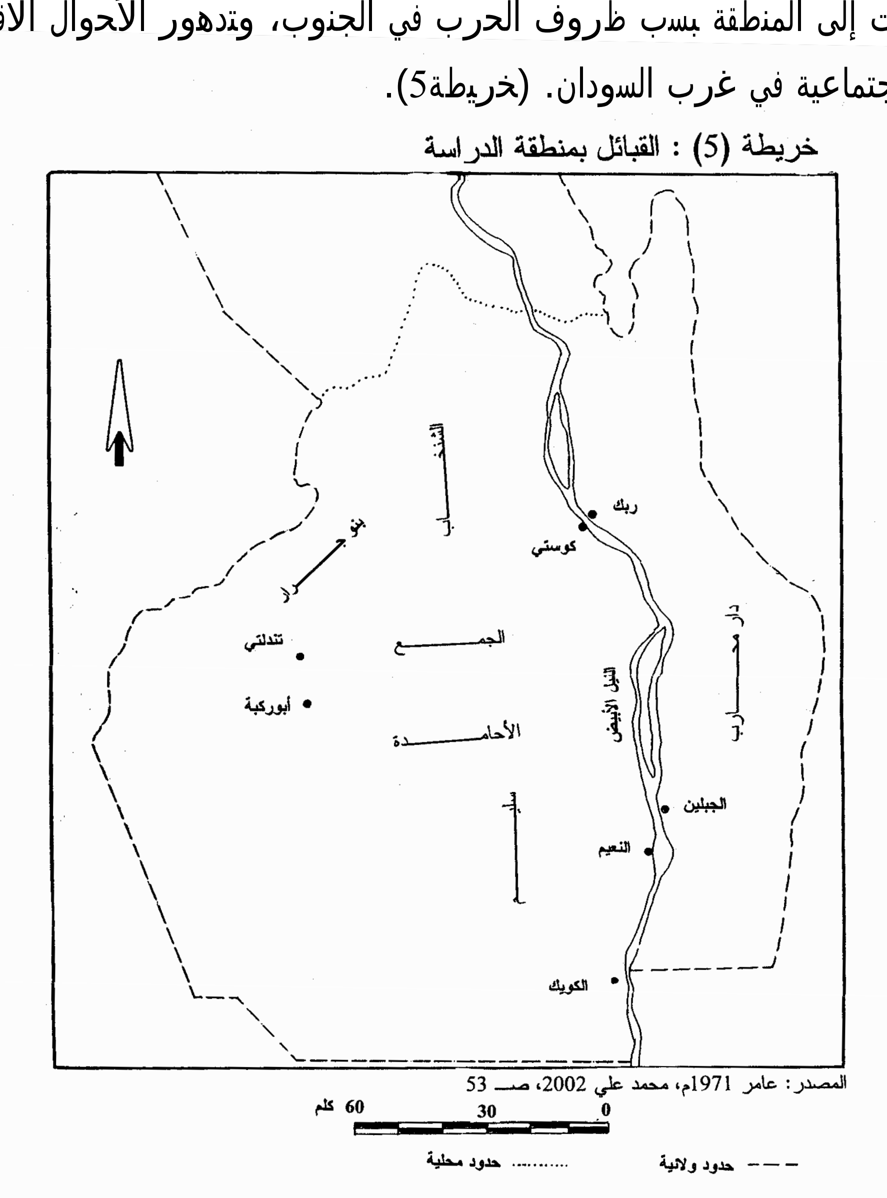
3-3-1 التركيب القبلي:

يشير التاريخ الاثنوغرافي إلى أن سكان منطقة الدراسة (محليتي كوستي والجبلين) يتألفون من عدة قبائل؛ ففي محلية كوستي نجد قبائل دغيم والعبيساب، والجمع والشنخاب وسليم. وهؤلاء دخلوا المنطقة في أواخر القرن السادس عشر، وهي قبائل في الأصل رعوية تنتهج حياة الترحال، إلا أنها تحولت إلى حياة الاستقرار، ومن ثم امتهنت مهناً أخرى بخلاف الرعي كالزراعة والتجارة وغيرها(McMicheal, 1967) (عامر 1971). إلى جانب ذلك هناك قبائل الجمع الذين يقطنون النطاق الغربي والأوسط من منطقة كوستي، وهي أيضاً قبائل رعوية، ترعى الضأن. أما الأحامدة فهي من أكبر القبائل الرعوية في المنطقة، حيث تسكن الأجزاء الجنوبية الغربية من محلية كوستي، وتتمركز حول منطقة الراوات. ويعتمد هؤلاء على تربية الأبقار والضأن والماعز، وهم بدو رحل استقروا حالياً حول مشاريع الزراعية الآلية. أما أفراد قبيلة سليم فهم شبه بدو

يمارسون الرعي إلى جانب الزراعة، ويتمركزون في الجزء الجنوبي من محلية كوستي. أما بنو جرار فهم رعاة إبل، وهؤلاء يتمركزون في الأجزاء الشمالية الغربية من محلية كوستي. أما الشنخاب فهم شبه بدو يمارسون الزراعة والرعي، وهؤلاء يتمركزون في الجزء الشمالي الشرقي من محلية كوستي. أما في محلية الجبلين فنجد قبائل دار محارب، وأشهرهم الصبحة، وهؤلاء أصحاب ثروة حيوانية وخاصةً الضان، كما أنهم يمتهنون الزراعة.

يضاف إلى ذلك بعض القبائل الأخرى وخاصة قبائل غرب وجنوب السودان التي جاءت إلى المنطقة بسبب ظروف الحرب في الجنوب، وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في غرب السودان. (خريطة5).

خريطة (5) : القبائل بمنطقة الدراسة



المصدر : عامر 1971م، محمد علي 2002، صـــ 53

3-3-2 السكان:

تشير التقارير الاحصائية إلى أن سكان منطقة الدراسة (محليتي كوستي والجبلين) بلغوا 934881 نسمة في العام 1993م، بنسب 61 %، 39 % على التوالي، ويعادل هذا الرقم 65 % من جملة سكان الولاية البالغ عددهم 1439106 نسمة في ذات العام. أما الفترة من 1993-2000م فقد شهدت استقراراً نسبياً في نمو السكان، ذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة، مما انعكس على حجم السكان. أما الفترة التالية لذلك فقد شهدت نمواً سكانياً يوضحه الجدول (5).

جدول (5): سكان منطقة الدراسة في الفترة 1993-2005م.

المحلية	1993	2005	نسبة الزيادة
كوستي	584075	697136	19.3
الجبلين	350806	399298	13.8
الدويم	322209	358654	11.3
القطينة	182016	206195	13.3
المجموع	1439106	1661283	15.4

المصدر: الاحصاءالاتحادي 93-2003م. المجالس المحلية 93-2003م.

يشير الجدول أعلاه إلى أن عدد سكان محليتي كوستي والجبلين ارتفع من 934881 نسمة في العام 1993م إلى 1096434 نسمة في العام 2005م، بنسبة زيادة بلغت 17.3%. يشير الجدول كذلك إلى أن عدد السكان في منطقة الدراسة في العام 2005م عادل 66 % من جملة سكان الولاية.

منطقة الدراسة من المناطق التي شهدت هجرات سكانية واسعة من مناطق مختلفة من السودان. فقد كان لتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في غرب السودان أثرها الواضح في نزوح مجموعات كبيرة إلى المنطقة. يضاف إلى ذلك

الحرب الدائرة في جنوب البلاد التي دفعت أيضاً بمجموعات كبيرة إلى المنطقة، مما كان له أثره الواضح اقتصادياً واجتماعياً.

3-3-3 الأنشطة الاقتصادية:

يعتمد معظم سكان منطقة الدراسة (أكثر من 60%) على الأنشطة الزراعية والرعوية (الفصليين الرابع والخامس)، حيث تمارس الزراعة التقليدية بشقيها المطري والمروي، اضافة للزراعة الآلية، التي احتلت أجزاء واسعة من المنطقة حيث تزرع الذرة (الغذاء الرئيس لسكان المنطقة)، كما يزرع السمسم، إضافة لزراعة الجروف.

في مجال حرفة الرعي تربى الماشية، والضأن، والماعز بنسب متفاوتة، والإبل. إلى جانب ذلك فهناك حرفة صيد الأسماك، ويشتغل في هذا القطاع مجموعات كبيرة من السكان إنتاجاً وتسويقاً وتصنيعاً ، ويعد مصدر دخل أساسي لهم.

يضاف إلى ذلك حرفة التجارة التي أخذت حيزاً واسعاً خلال السنوات الأخيرة بعد تدهور الانتاج الزراعي والرعوي. أما الصناعة فإنها بدأت في المنطقة منذ بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، فإلى جانب المصانع القومية كسكر كنانة ومصنع عسلاية، ومصنع أسمنت عطبرة (محلية الجبلين)، ومحلج القطن (محلية كوستي)، توجد بعض الصناعات الأخرى، التي يغلب عليها الجانب الغذائي. جدول (6).

جدول (6): المصانع القائمة وتوزيعها.

المنشأة	مواد بناء	أحذية	بلاستيك	أثاثات	شعيرية	زيوت	حلويات	مياه غازية	مطاحن	ثلج	صابون	طحنية	الجملة
كوستي	8	1	0	1	4	7	0	1	1	2	1	6	32
الجبلين	2	1	1	0	1	4	1	0	1	2	2	1	16

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد- ولاية النيل الابيض 2005م

*معظم هذه الصناعات توجد في مدينتي كوستي وربك.

3-3-4 المؤسسات التقليدية:

من الناحية الإجتماعية فإن المنطقة تسودها مجموعة من التنظيمات الاجتماعية، والتي تمثلها المؤسسات التقليدية (نظار، عمد، مشايخ)، والتي تهدف إلى تنظيم حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف إلى ربط المجتمعات الريفية مع بعضها البعض. ونجد بالمنطقة نظارة في منطقة أبوركبة الواقعة في محلية كوستي، وتتبع لها محليتا كوستي والجبلين. وتتفرع من هذه النظارة مجموعة من العمد، ينتشرون في الوحدات الادارية لمحليتي كوستي والجبلين. ويتبع لهؤلاء عدد من المشائخ في القرى المنتشرة بالمنطقة.

3-3-5 النمط الاستيطاني:

يمكن تقسيم النمط الاستيطاني السائد في منطقة الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل القرى الواقعة على النيل. وهنا نجد النمط الطـولي المحكـوم بمجرى النيل وامتداده الطولي، والذي تشكله مجموعة من القـرى، لاتبعـد عـن بعضها البعض إلا بمسافات قصيرة، في أبعاد غير متساوية، في أنمـاط متكتلـة بتوزيع عشوائي مختلف الأحجام. مواد البناء المستخدمة هنا هي المواد المحليـة التي تشمل الطين، القش والحطب، والغالبية العظمى من الطين. تأخـذ المنـازل أشكالاً غير منتظمة، معظمها للأسر الممتدة داخل حيشان من الطين. غالبية سكان هذه القرى من الزراع. إضافة إلى ذلك نجد مواد أخرى مثـل الطـوب الأحمـر والقشرة في المؤسسات الخدمية مثل المدارس والشفخانات.

القسم الثاني: يشمل القرى البعيدة عن النيل، وهنا يميل النمط الاسـتيطاني إلـى الشكل الدائري، كما أن توزيع المباني عشوائي. مواد البناء المستخدمة هنا القـش والحطب، ويندر استخدام الطين لندرة المياه. المسافات بين هذه القـرى متباعـدة نسبياً مقارنة بتلك الواقعة بالقرب من النيل. إضافة إلى ذلك نجد مواد أخرى مثل الطوب الأحمر والقشرة في المؤسسات الخدمية مثل المدارس والشفخانات. معظم سكان هذه القرى يجمعون ما بين الزراعة والرعي.

3-3-6 الخدمات:

تعد الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، المياه، إلـخ....)، مؤشـراً طبيعيـاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المنطقة، كما تعبر عن الخـصائص السكانية.

تركز الدراسة هنا على خدمات التعليم والصحة، وخـدمات الميـاه، باعتبارهـا خدمات ضرورية يجب توافرها في أي منطقة من المناطق. إلى جانب ذلك تشير الدراسة لبعض الخدمات الأخرى.

1/ الخدمات التعليمية:

جدول (7): المؤسسات التعليمية (الأساس)

المحلية	السكان	في/ فوق سن التعليم	% لسكان المحلية	المدارس	المستوعبين	% المستوعبين
كوستي	697136	13067	1.9	261	10265	78.6
الجبلين	399298	7234	1.8	142	5943	82.2
الدويم	358654	6998	2.0	204	6998	100
القطينة	206195	4946	2.4	130	3967	80.2
المجموع	1661283	32245	1.9	737	27173	84.3

المصدر: وزارة التربية والتعليم 2005م.

يشير الجدول (7) إلى أن جملة مدارس الأساس بالولاية 737 مدرسة، منها 261 مدرسة بمحلية كوستي، و142 مدرسة بمحلية الجبلين. كما يشير أيـضاً إلـى أن نسبة المستوعبين في مدارس الأساس تساوي 78.6 % في محلية كوستي، تقابلها 82.6 % في محلية الجبلين.

إلى جانب ذلك تشير تقارير وزارة التربية والتعليم إلى أن معظم هـذه المـدارس تعاني نقصاً في الخدمات الأساسية من مياه، ومرافق صحية، علاوة على مـشكلة الإجلاس، ونقص المعلمين المدربين.

تشير التقارير إلى أن تعليم الأساس يعاني مشكلات عدة، يستوجب حلها للنهـوض بالتعليم بالمنطقة.

في ما يتعلق بالتعليم الثانوي، يبلغ عدد المدارس بمحليـة كوسـتي 37 مدرسـة، تقابلها 34 مدرسة بمحلية الجبلين، بمجموع 71 مدرسة تستوعب حوالي 17143 طالباً وطالبة. أما التعليم قبل المدرسي، فتنتشر بمنطقة الدراسـة مجموعـة مـن رياض الأطفال الخاصة، وعدد من الخلاوى، لتدريس العلوم الشرعية، ومبـادئ القراءة والكتابة.

عموماً لا تختلف بقية أنحاء الولاية عـن منطقـة الدراسـة، فهـي تعـاني ذات المشكلات، كما أن معظم ولايات السودان الأخرى ليست بأحسن حالاً من ولايـة النيل الأبيض.

2/ الخدمات الصحية:

جدول (8): المرافق الصحية بمنطقة الدراسة.

المحلية	السكان	المستشفيات	الأسرة	الأسرة للسكان	مستشفى تخصصي	خدمات اخصائية	مراكز صحية	شفخانات	نقاط غيار	وحدات صحية
كوستي	697136	7	365	1910	0	3	23	39	17	37
الجبلين	399298	8	186	2147	0	1	15	18	2	4
الدويم	358654	8	438	819	0	1	18	28	24	9
القطينة	206195	7	250	825	0	1	10	31	18	6

المصدر: وزارة الصحة_ولاية النيل الأبيض 2005م.

يشير الجدول (8) إلى ارتفاع عدد السكان مقابل السرير الواحد في كل محليـات الولاية خاصة، محليتي كوستي والجبلين (1910/ 2147) على التوالي. هذه النسب مؤشر لتدهور الخدمات الصحية. إلى جانب ذلك فإن معظـم تلـك المؤسـسات الصحية تفتقرإلى وجود الاخصائيين، والأدوية اللازمة.

إن الفقر الواضح في المؤسسات الصحية، والكوادر المرتبطة بها، يدلل عليه تفشي الأمراض، خاصةً الملاريا، مما جعل الكثيرين يبحثون عن الاستشفاء في منـاطق أخرى.

3/ خدمات المياه:

جدول (9): مرافق المياه بالولاية

المحلية	دوانكي	حفائر مطرية	حفائر نيلية	سدود	مرشحات	أخرى	الجملة
كوستي	34	46	10	2	9	-	101
الجبلين	2	19	5	-	3	-	29
الدويم	65	19	23	2	14	مضخات	105
القطينة	105	-	-	-	-	مضخات	105

المصدر: الهيئة العامة لمياه ولاية النيل الأبيض 2005م.

يشير الجدول (9) إلى أنه من جملة مرافق المياه الموجودة بالولاية البالغ عددها 340 مرفقاً، منها فقط 130 مرفقاً بمنطقة الدراسة (101 لمحلية كوستي، و29 لمحلية الجبلين). كما أن معظم تلك المرافق تعاني كثيراً من الأعطال.

يشير الجدول كذلك إلى سيادة الحفائر المطرية (65 % من مرافق المياه) مقارنةً بالمرافق الأخرى (الدوانكي والحفائر النيلية). وهذا يعود إلى طبيعة المنطقة التي تنعدم في أجزاء واسعة منها مصادر المياه السطحية والجوفية.

4/ خدمات النقل:

تعد خدمات النقل من الخدمات الاساسية التي يجب توافرها في المنطقة, وتكتـسب هذه الأهمية من كونها الداعم الاساسي والرئيس للنشاط الاقتصادي، والاجتمـاعي والثقافي.

أ. **النقل الخارجي**:

إن موقع منطقة الدراسة (محليتي كوستي والجبلين) الذي يتوسط البلاد، جعل منها نقطة التقاء للعديد من الطرق من أنحاء السودان المختلفة. إذ أنها ترتبط بالخرطوم العاصمة بطريق يبلغ طوله 320 كلم من ناحية الشمال. أما من ناحية الشرق فترتبط بمدينة سنار بطريق يبلغ طوله 120 كلم، كما ترتبط بمدينة الأبيض حاضرة ولاية شمال كردفان بطريق معبد يبلغ طوله 280 كلم. أما من ناحية الجنوب فترتبط بولاية أعالي النيل بطريق في طور الانشاء، والذي لم يكتمل في الفترات السابقة بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة.

ب. النقل الداخلي:

ترتبط الوحدات الادارية في منطقة الدراسة بطرق ترابية، موسمية، وهي طرق غير معبدة، تتوقف في فصل الخريف، مما يؤدي إلى عزل الكثير من المناطق عن بعضها البعض، كما تقل حركة السكان نحو المدن (كوستي، ربك، تندلتي، والجبلين)، مما ينعكس سلباً على الحركة التجارية بتلك المدن.

4/ خدمات أخرى:

تشمل خدمات الكهرباء المستمدة من محطة الدمازين ومحطة سنار، لكنها أيضاً لا تغطي كل المنطقة. يضاف إلى ذلك خدمات الاتصال، والخدمات الثقافية المتمثلة في دور الأندية المختلفة.

عموماً يمكن القول إن الملامح الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة تتداخل مع بعضها مشكلةً الإقتصاد الريفي للمنطقة. عليه فإن دراستها تتيح فرصة التعرف على مؤشرات وموجهات ذلك الإقتصاد في الوقت الحاضر، كما تتيح الفرصة أيضاً لإجراء المقارنة بالماضي بغرض تتبع التحول والتغير الذي حدث، وبغرض التعرف على العوامل المسئولة عنه، وهذا ما تتضمنه الفصول القادمة.

الفصل الرابع

ملامح الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة من المنظور التاريخي

4-1 مقدمة:

يتناول هذا الجزء من البحث ملامح الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة من المنظور التاريخي، الهدف الرئيس منه التعرف على ملامح ذلك الاقتصاد، ونظمه الانتاجية والاستهلاكية، والعوامل المؤثرة في ذلك. اعتمد الفصل على معلومات أولية جمعت من العمل الميداني، دعمت باخرى من المصادر المنشورة وغير المنشورة.

4-2 عام:

إن نمط الاقتصاد الذي ساد منطقة الدراسة في تلك الفترة (ما قبل ثمانينات القرن الماضي)، هو الاقتصاد التقليدي، المشتمل على نطاق واسع من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، الساعي لاشباع حاجيات اللانسان بالمنطقة، الغالبة عليه تلبية الاحتياجات الأساسية عن طريق الاكتفاء الذاتي.

إن أهم سمات ومميزات هذا النمط الاقتصادي، التبادل Reciprocity، وهنا اشباع الحاجيات والرغبات يكون من خلال تبادل السلع والخدمات في الاطار المحلي، كما ارتبطت تلبية تلك الرغبات بمركزة السيطرة على الموارد، من خلال مجموعة من الأساليب، فرضتها خصائص المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يضاف إلى كل ذلك التبادل عبر الأسواق في اطارها الضيق أو التقليدي. وعليه فالاقتصاد هنا جزء من المجتمع بكل خصائصه الاجتماعية والثقافية، كما أن المؤسسات التقليدية السائدة هي التي تشكله وتحدد وظائفه وأدواته. وهذا النوع من انواع الاقتصاد يختلف عن ذلك المرتبط بمؤسسات الدولة، والمعتمد على حركة السوق. وعلى الرغم من اشتماله على الجانب الثقافي أو الحضاري من خلال عمليات الاستهلاك، إلا أنه يختلف عن الاقتصاد المجتمعي.

شكل (11): أشكال الإقتصاد (السوق والمجتمع).

اقتصاد السوق

الاقتصاد

الاقتصاد المجتمعي

الاكتفـــاء

السيطرة

تبادل للسلع والخدمات والمقايضة

المصدر: Holton,1992 صـ16-17

انطلاقاً من الفهم العام للاقتصاد بأنه عملية انتاج السلع والخدمات، ومن ثم استهلاكها، يمكن القول إن الاقتصاد الريفي في منطقة الدراسة، وما تنضوي تحته من عمليات قد شكله محوران رئيسيان:

1. المحور العملي: ويشمل الزراعة والرعي بصفة أساسية إضافة إلى الحرف والمهن الأخرى.

إن طبيعة منطقة الدراسة وما تتسم به من خصائص طبيعية وبشرية (الفصل الثالث)، أسهمت في وجود هذين النمطين (الزراعة والرعي)، بل شكلت الملامح العامة لكليهما.

2. المحور الثقافي والاجتماعي: يعد الركيزة الأساسية للمحور العملي، فالجانب الثقافي والموروث الحضاري حدد إلى درجة بعيدة طبيعة العلاقة بين المجتمع والمعطيات البيئية من حوله. وبما أن المحورين متداخلان ومكملان لبعضهما البعض، سنتعرض إليهما معاً من خلال الفقرات التالية:

4-3: المحور العملي:

أ- الزراعة:

شكلت الزراعة بنمطيها المروي والمطري الركيزة الأساسية لغالبية سكان الريف بمنطقة الدراسة (محليتي كوستي والجبلين) فإلي جانب أنها مصدر رئيسي

للغذاء نجدها تمثل مورداً نقدياً يعمل على سد الإحتياجات الأساسية الأخرى، فضلاً عن كونها مصدراً لمواد البناء خاصة في المناطق البعيدة عن النيل. مورست الزراعة بشقيها المروي والمطري في إطارها التقليدي المعتمد على الإمكانات والمعطيات المحلية، المرتكز على التجربة والمعرفة المحلية المتوارثة (الجانب الثقافي الإجتماعي).

في ما يتعلق بالزراعة المروية فإنها مورست على ضفتي النيل الأبيض الشرقية (محلية الجبلين) والغربية (محلية كوستي) مستفيدة من تدفق مياه النيل طول أيام السنة. هذا النوع من أنواع الزراعة مارسه سكان القُرى الواقعة على ضفاف النيل. المساحات المزروعة تراوحت ما بين 10 – 15 فدان في شكل دورات حيث يزرع القطن والخضروات وبعض المحصولات الغذائية الأخرى (Tothill, 1948) . وتمثل الأسرة الوحدة الرئيسية للإنتاج حيث تقوم بجميع العمليات الفلاحية إثناء الموسم الزراعي، الذي يبدأ في شهر أكتوبر عندما ينحسر النيل ويستمر حتى مايو بداية الخريف الشئ الذي يتيح فرص الإستفادة من الأراضي الفيضية لزراعة الجروف (الجناين). التكنولوجيا المستخدمة هنا تكنولوجيا بسيطة معتمدة على آلات تقليدية مثل الحشاشة والسلوكة والطورية. أهم ما يميز هذا النمط الإنتاجي أنه قليل المخاطر بسبب إعتماده على مياه النيل في الري، كما أن السكان يعتمدون عليه (إضافةً للغذاء) في تصريف أمور حياتهم الآنية.

أما الزراعة المطرية فإنها تشكل نشاطاً إقتصادياً لغالبية سكان منطقة الدراسة (محليتي كوستي والجبلين) وذلك بحكم أن غالبية سكان الريف يستوطنون بعيداً عن النيل أو في ما يعرف بـ (الضهاري)، لذلك يعتمدون على الأمطار في الزراعة، ومن هنا تأتي إحتمالية تعرض الزراعة للمخاطر بفعل تذبذب الأمطار وعشوائية توزيعها خلافاً لما هو موجود في الزراعة المروية.

مورست الزراعة المطرية في الأراضي الطينية في محلية الجبلين كما أنها مورست في الأراضي الطينية والرملية (أراضي القوز) في محلية كوستي. أوضحت الدراسة الميدانية أن هذا النمط من أنماط الزراعة التقليدية مورس في مساحات ضيقة لا تتعدى الخمسة أفدنه تبعاً لقلة حجم السكان وقلة متطلباتهم من الغذاء في تلك الفترة. التكنولوجيا المستخدمة هنا هي الآلات التقليدية التي لا تختلف عن تلك المستخدمة في الزراعة المروية وتشمل السلوكة والحشاشة والطوريه. تمثل الأسرة وحدة الإنتاج الأولى والأساسية. أهم المحاصيل التي كانت تزرع هي الذرة خاصة في الأراضي الطينية. أما في الأراضي الرملية فتزرع محاصيل مثل الفول السوداني والذرة.

صاحب النشاط الزراعي التقليدي وجود نشاط مروي حديث غير منظم في العام 1919م، لكن في العام 1921م خطط لمشاريع السيد عبد الرحمن المهدي في منطقة الجزيرة أبا، في مساحة تقدر بـ 25.000 فدان وذلك لزراعة القطن.

أما مشاريع النيل الأبيض فإنها قامت في الفترة 1931 – 1964م بعد قيام خزان جبل أولياء وتقع بين دائرتي عرض 15´ 12° - 45´ 14° ش وخطي طول 00´23- 00 33° ق، و تضم كل المشاريع الواقعة على ضفتي النيل الأبيض بما يعرف اليوم بالجزء الجنوبي لولاية النيل الأبيض. حيث بلغ عدد هذه المشاريع 84 مشروعاً.

بدأت المشاريع الخاصة في مدينة كوستي في العام 1943م في مناطق قلي/ الطويلة أم غنيم/ مشروع أم هاني، وتزايدت هذه المشروعات إلى أن فاقت مساحتها 246878 فداناً تمتلك الحكومة معظمها (محمد علي، 2001، صـ96).

أما في محلية الجبلين فقد بدأت المشاريع الخاصة في العام 1953م (شركة عبد المنعم محمد) في مساحة تُقدر بـ 5000 فدان تمتد حتى حدود الولاية الجنوبية (منطقة جودة).(وزارة الزراعة والثروة الحيوانية 2005).

إنحصر النشاط الزراعي المروي المنظم والمخطط له في المنطقة على ضفتي النيل لذلك لم يمثل مصدر إهتمام للكثيرين في المناطق الريفية، إضافة لكونهم بعيدين عن النيل نجد أن جل تلك المشاريع تمتلكها الحكومة، والبعض الآخر يمتكله الأفراد والشركات.

وبسبب إعتماد غالبية السكان على الزراعة المطرية التقليدية وحفاظاً على هذا النمط وتجنباً للمخاطر، تبنى المزرارعون عدداً من الأساليب والإستراتيجيات (آليات تكيف ثقافي إجتماعي) تمثلت في:

1- الزراعة المبكرة Early Farming

تهدف هذه الإستراتيجية للإستفادة القصوى من كمية المياه الساقطة في المنطقة، خاصة أن النطاق الطبيعي لمنطقة الدراسة (السافنا الفقيرة) يتسم بالتذبذب في كميات الأمطار وعدم التساوي في عملية التوزيع، وتفادياً لذلك عمد المزارعون إلى الزراعة المبكرة مستفيدين من خبرتهم المحلية المتوارثة والمتعلقة بالتقويم السنوي المطري (منازل السنة) والذي قسمت فيه السنة إلى مجموعة من الفترات الزمنية تعرف محلياً (بالعِيَن) جمع (عِينة) تشمل عِيَن الشتاء وعِيَن الصيف وعِيَن الخريف، كل عِينه قُسمت إلى مجموعة منازل (جمع منزلة) وعددها ثمانٍ وعشرين منزله تمتد كل منها في مدى زمني يبلغ ثلاثة عشر يوماً. وتكمن أهمية هذا التقويم السنوي في تحديد مواعيد فلاحة الأرض وبذر البزور وعمليات النظافة وأوقات الحصاد. ولم يقتصر دور هذا التقويم السنوي في الزراعة فقط، بل امتد إلى حياة الرعي؛ فالحركة الفصلية

عبر النطاقين الزماني والمكاني، هي أيضاً محكومة بتلك المنازل من حيث زمان هطول الأمطار ومكانها وبالتالي تحديد إتجاه الحركة ومواعيدها.

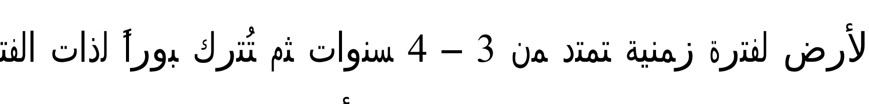
شكل (12): التقويم السنوي

عين الخريف
العمليات الفلاحية
9/12
9/13
5/18
5/17
عين الصيف
تجهيز الأرض
الحصاد
11/29
11/30
عين الشتاء
النثرة
الذراع
الهنعة
الهقعة
الدبران
الثريا
البطين
النتحة
بطن الحوت
الفرغ المؤخر
الفرغ المقدم
الأخبية
سعد السعود
سعد بلع
سعد الذابح
الطرفة
الجبهة

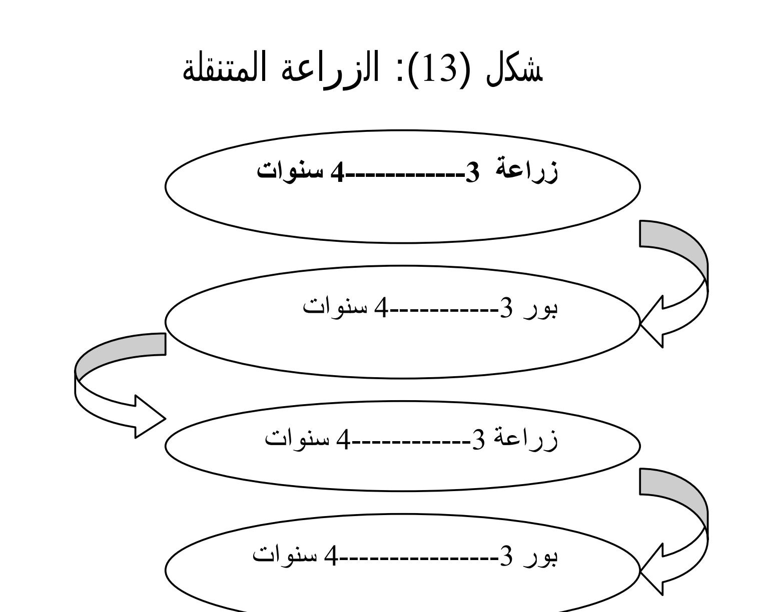
المصدر : محمد 1999م صــ 83

2/ الزراعة المتنقلة:

تهدف هذه الإستراتيجية للمحافظة على خصوبة التربة، إذ أن الزراعة المستمرة تنهك التربة وتقلل من خصوبتها وبالتالي إنتاجيتها. وفي هذا الجانب يمكن القول إن السكان في منطقة الدراسة عمدوا إلى التنقل في الزراعة حيث تزرع الأرض لفترة زمنية تمتد من 3 – 4 سنوات ثم تُترك بوراً لذات الفترة حتى تسترد خصوبتها – ساعد في ذلك وفرة الأراضي الزراعية وقلة السكان في الفترات السابقة.



شكل (13): الزراعة المتنقلة



المصدر : العمل الميداني 2005م

3/ التركيبة المحصولية:

إن طبيعة الظروف التي تجعل من الزراعة عرضة للمخاطر والكوارث الطبيعية دفعت المزراعين لتبني زراعة عدة محاصيل (أكثر من محصول) تلافياً لتذبذب الأمطار وتحاشياً للآفات؛ ففي حالة ظهور أي خطر أو كارثة

يضمن المزارعون نجاح محصول واحد على الأقل يساعدهم في تسير أمورهم الآنية ومجابهة منصرفات الموسم الزراعي القادم.

جدول (10) التركيبة المحصولية(عينة الدراسة)

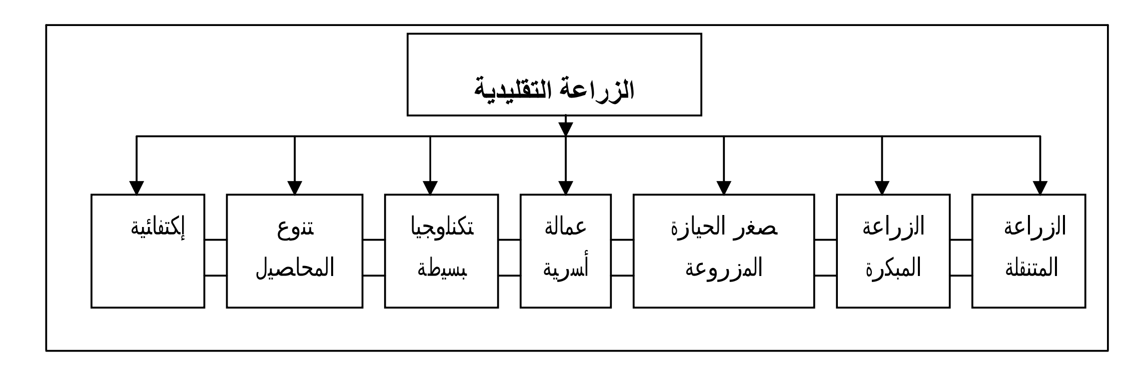
المحاصيل	%
أكثر من محصولين	15.9
محصولان	48.7
محصول واحد	35.4

المصدر: العمل الميداني 2005م

4/ التخزين:

تأتي بعد العمليات الزراعية والحصاد عمليات حفظ المحصول وتخزينه في ما يعرف بالمطمورة وهي حفرة في باطن الأرض يتراوح عمقها 3-4 أمتار ولا يتعدى قطرها المترين، تكسى هذه الحفرة بطبقة من المواد الطينية المخلوطة بروث الحيوان وذلك لحمايتها من الرطوبة والحشرات على أن تُغطى بمانع يمنع تسرب الذرات الترابية إلى المحصول.

شكل (14): التكيف الزراعي بمنطقة الدراسة في ما قبل ثمانينات القرن الماضي



المصدر: العمل الميداني 2005م

ب- الرعــي:

يمثل الرعي نمط إقتصادياً لمعظم قبائل المنطقة؛ فالثروة الحيوانية مصدر غذاء، ومصدر خام لكثير من الصناعات كما أنها مصدر للعائد النقدي خاصة عند فشل وتدني الموسم الزراعي. يضاف إلى ذلك أن نظام البداوة الرعوية نظام ثقافي وإجتماعي متأصل لدى تلك الجماعات، لذلك نجدهم يولونه إهتماماً كبيراً .

لكل ذلك فقد إرتبطت حياة الرعي وتربية الحيوان في المنطقة بمجموعة إستراتيجيات تتمثل في:

1- الدورة الرعوية:

إن الحركة عبر النطاقين الزماني والمكاني تمثل أهم ملامح حياة البداوة الرعوية من أجل الحصول على الموارد الرعوية من ماء وكلأ والحفاظ على الثروة الحيوانية في بيئة تتسم بالهشاشه الايكولوجية وعدم القدرة على الإنتاج البيولوجي إضافة لقلة ما هو متاح من موارد رعوية.

من هنا تأتي أهمية الحركة والتجوال للرعاة اثناء ساعات الليل والنهار التي هي محكومة أيضاً بخبرة ومعرفة محلية (التقويم السنوي)؛ فالرعاه دائماً ما يعمدون إلى الحركة أثناء ساعات الليل وعند الصباح الباكر أو بما يعرف بـ (السرحة والسربة) هدفهم في ذلك تفادي حرارة الشمس وما تسببه من أمراض وتوفيراً للجهد. تختلف هذه الحركة من فصل لآخر من حيث الإتجاه والفترة الزمنية، وفي كل الأحوال تعتبر هذه الحركة ضرورية لخلق نوع من التوازن بين الحيوان والبيئة. عموماً يمكن التمييز بين نوعين من الحركة:

1- الحركة خلال فصل الصيف (توقف الأمطار):

تبدأ هذه الفترة غالباً بنهاية شهر أكتوبر عندما يتوقف فصل الأمطار حيث تتحرك كل القبائل الرعوية الواقعة في شمال محلية كوستي وشمال الجبلين نحو الجنوب والجنوب الشرقي.

ففي محلية كوستي تتحرك قبائل بني جرار الواقعة في أقصى شمال غرب الولاية جنوباً مروراً بديار الجمع وسليم حتى مناطق بحر العرب في المنطقة الجنوبية، وينضم إليهم الرعاة من مناطق سليم والجمع والأحامدة وأولاد حميد والحوازمة من مناطق كردفان بالإضافة للحسانية من أقصى شمال الولاية.

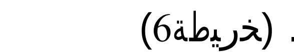
أما في محلية الجبلين فتبدأ حركة الرعاة أيضاً في تلك الفترة حيث نجد الكواهلة والحسانية ودار محارب وقبائل كنانة ورفاعة الهوي يتجهون جنوباً وشرقاً نحو النيل الأزرق إلى مناطق الدمازين والروصيرص حتى الحدود الأثيوبية حيث تلتقي تلك القبائل بقبائل أُخرى مثل البني عامر والامبررو والفلاته والأنقسنا وعرب البطانة لتستفيد كل تلك القبائل من المراعي وموارد المياه المتوفرة في تلك المنطقة.

2- الحركة العكسية (فترة الخريف):

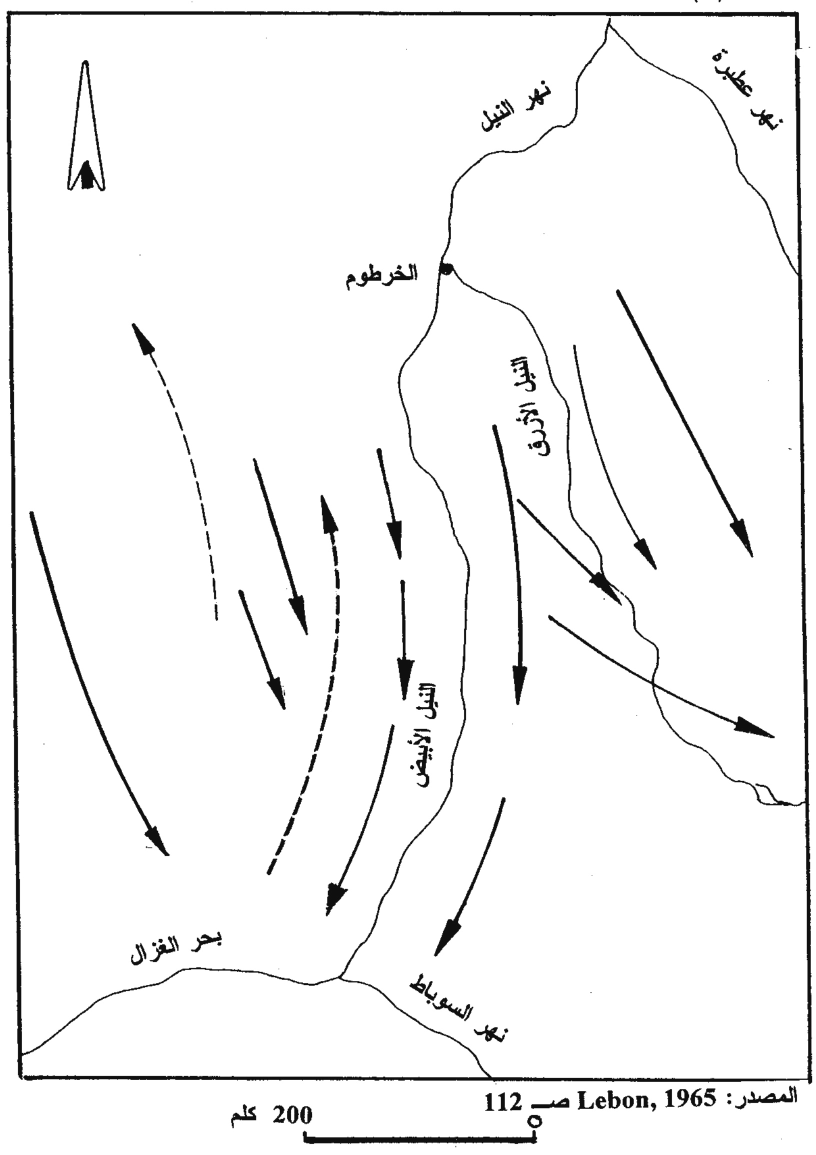
تبدأ هذه الحركة العكسية ببداية الخريف اي بنهاية أبريل وبداية مايو وذلك في إتجاه الشمال والإتجاه الشمالي الشرقي والشمال الغربي. حيث تعود تلك القبائل إلى مناطقها الأصلية. وهنا تكون حركة الرعاة قريباً من القُرى في ما يعرف بالدار وهي الأرض المملوكة للقبيلة عرفياً وتاريخياً، ولهم فيها حق الإستفادة من الموارد الموجود بها من مراعي ومياه وغير ذلك.. وقد تتداخل تلك الدور بالقدر الذي لا يؤثر في حالة المرعى وموارد المياه ويؤدي إلى إحتكاكات بين القبائل المختلفة.

إن الحركة ذهاباً وإياباً تكون عبر ما يعرف بالمسارات Tracks أو المراحيل التي تتخللها المنازل (جمع منزله وهو مكان استجمام الإنسان والحيوان ومركز

تصريف شئون القبائل) وغالباً ما توجد هذه المنازل على مسافات قريبة من بعضها البعض حتى لا يحدث إجهاد للحيوان. (خريطة6)



خريطة (6): الحركة الفصلية للرعاة بمنطقة الدراسة من المنظور التاريخي



2/ التنوع في تربية الحيوان:

التنوع في تربية الحيوان ليس سمةً مميزةً لمنطقة الدراسة فحسب وإنما هي خاصية إتسم بها القطاع الرعوي التقليدي في كل مناطق الساحل الأفريقي، حيث

النظم الايكولوجية الهشة، والندرة في الموارد الرعوية، لذلك جاء تبني تربية أكثر من نوع من الحيوانات توافقاً مع تلك الظروف؛ فوجود أكثر من نوع من الحيوانات يحد من قابليتها للمخاطر، كما يؤمن بقاء نوع واحد على الأقل منها. يضاف إلى ذلك الرغبة في زيادة أعداد كل نوع بهدف مجابهة الكوارث والمخاطر والظروف غير الطبيعية.

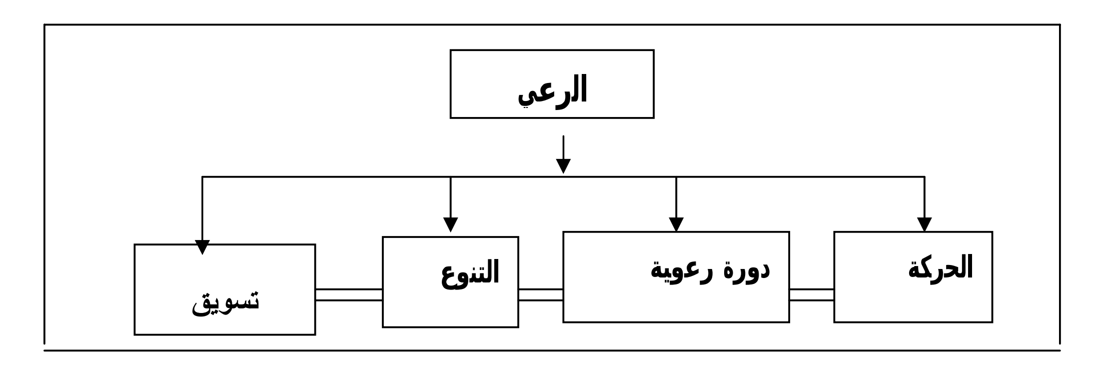
جدول رقم (11) التنوع في تربية الحيوان بمنطقة الدراسة

الأنواع	%
نوع واحد	18
نوعان	31
أكثر من نوعين	51.9
الجملة	100

المصدر: العمل الميداني 2005م

إرتبط الجانب العملي (الزراعة والرعي) في منطقة الدراسة بخبرات ومعارف محلية **Indigenous Knowledge** وأهم ما يميز هذه الخبرات أنها متوارثة جيلاً عبر جيل – كما أنها مرنة في تكيفها مع الظروف المختلفة خاصة في أوقات الشدة وعند الأزمات الإقتصادية؛ فالمعرفة المحلية هي نتاج لمجموعة من التداخلات الإجتماعية والحضارية والإقتصادية والبيئية. ويبرز الإعتماد على المعرفة المحلية والخبرات المتوارثة في التكيف مع المتغيرات الديناميكية التي شهدتها المنطقة في فترات متفاوتة – وفي هذا الجانب فقد أوضحت الدراسة أن المعرفة المحلية (الإرث الثقافي والاجتماعي) كانت هي الموجه للتعامل والتكيف مع تلك المتغيرات.

شكل (15): التكيف الرعوي بمنطقة الدراسة



المصدر: العمل الميداني 2005م

ج- جمع المنتجات الطبيعية:

يشمل هذا الجانب العملي طق الصمغ وجمع ثمار بعض الأشجار التي كانت سائدة في المنطقة. عمليات طق الصمغ تتركز بصورة رئيسية في الأجزاء الغربية من محلية كوستي، حيث الأراضي الرملية (تربات القوز) التي تسود فيها أشجار الهشاب؛ ففي تلك المناطق كان السكان يستنفيدون من تلك الأشجار في جمع الصمغ. وينحصر موسم جمع في الفترة من أبريل حتى ديسمبر، ويبلغ إنتاج الصمغ العربي في الظروف الطبيعية حوالي 15 جوالاً للأسرة خلال تلك الفترة. يضاف إلى ذلك هناك جمع الثمار من شجر الدوم، وثمار شجر الهجليج (اللالوب) والنبق من شجر السدر وثمار شجر التبلدي والتي تستخدم كغذاء، ويستفاد منها أيضاً مادياً ببيعها في الأسواق القريبة.

د- الصناعات التقليدية:

إرتبطت هذه الصناعات بالمواد الخام الموجودة في المنطقة، و نجد من بينهـا صناعة الزبد والسمن وتقوم بها النسوة خاصة في فترة الخريف، عندما تكون الحيوانـات قريبـة مـن القُـرى ومنـاطق الإسـتيطان (مـايو-اكتـوبر)،

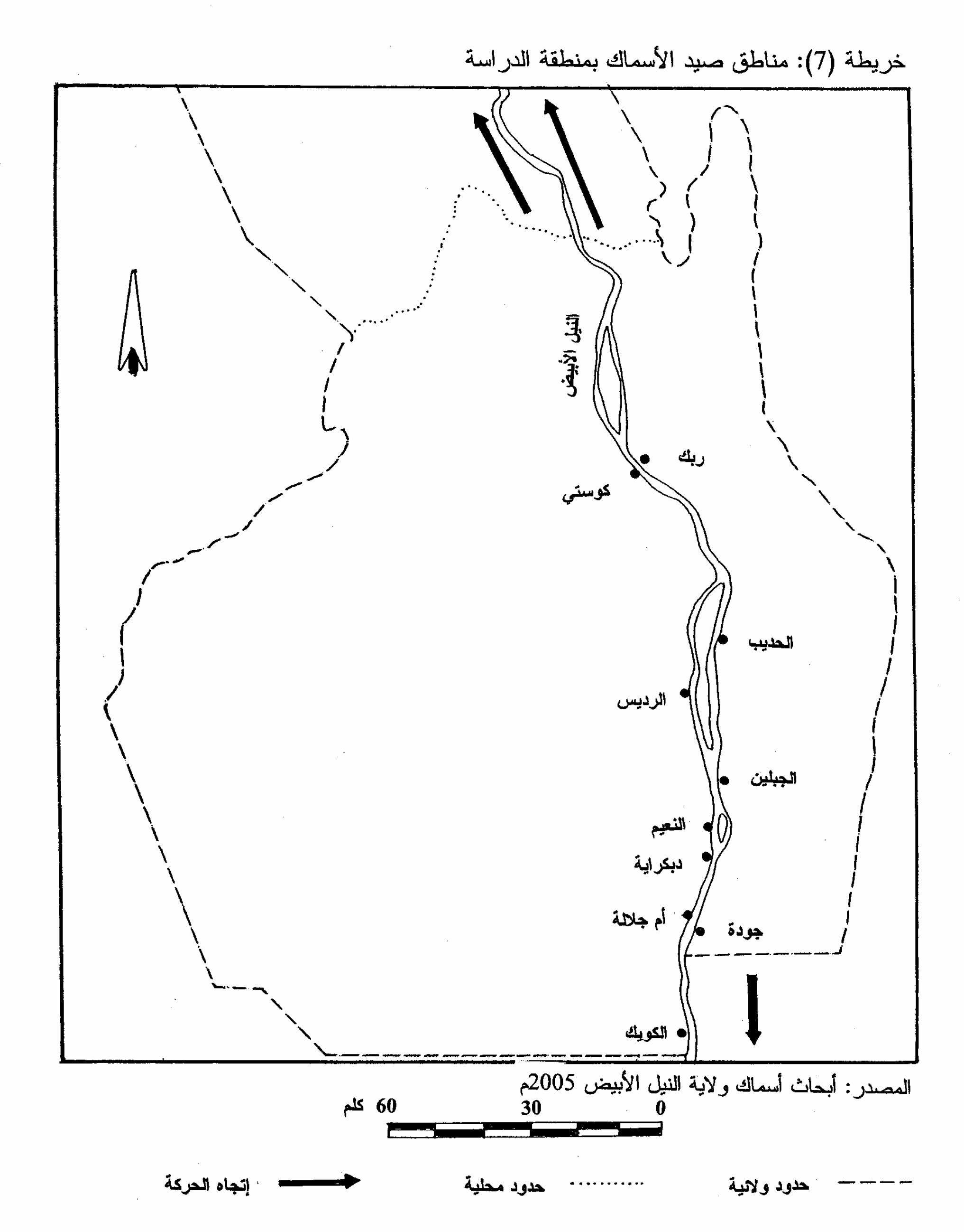
وتقل نسبة هذه الصناعات في فترة الجفاف عندما تبدأ حركة الرعاة جنوباً نحو موارد المياه والمراعي. يضاف إلى ذلك بعض الـصناعات الأخـرى مثـل المنتجات السعفية، وصناعة زيت السمسم التي تُسوق في المناطق القريبة.

هـ - صيد الأسماك:

إن توافر الأسماك في النيل الأبيض دفع ببعض سكان القُرى القريبة من النيل لممارسة تلك الحرفة – وعلى الرغم من أن معظم السكان الذين مارسوا وظلوا ويمارسون هذه الحرفة هم ليسوا من سكان المنطقة الأصليين، إلا أن حرفة صيد الأسماك تعد نمطاً من أنماط الإقتصاد الريفي في تلك الفترة، بإعتبار أن الأسماك يمكن أن تشكل مصدراً رئيسياً للغذاء عند تدهور الإنتاج الزراعي والحيواني.

تعتبر منطقة جنوب النيل الأبيض من أكثر المناطق إنتاجاً للأسماك بالولاية، فمنطقة الحديب تعد مركزاً رئيسياً لإنطلاقة قوارب الصيد في نطاق يعبر حدود الولاية شمالاً حتى منطقة جبل أولياء (ولاية الخرطوم) وجنوباً حتى منطقة ملكال (ولاية أعالى النيل). ويعد فصل الصيف هو الأمثل لممارسة هذه الحرفة خاصه في فترة إنحسار النيل؛ فطبيعة هذا الفصل توفر بيئة خصبة لتوالد وتواجد الاسماك. (خريطة7)

خريطة (7): مناطق صيد الأسماك بمنطقة الدراسة



المصدر: أبحاث أسماك ولاية النيل الأبيض 2005م

و- الأسواق و التسويق:

إرتبط التسويق بولاية النيل الأبيض بما فيها منطقة الدراسة بفائض الإنتاج الزراعي والحيواني إضافة للمنتجات اليدوية المستغل فيها المواد الخام المحلية. إرتبط التسويق أيضاً في بعض الأحيان بتدهور الظروف الإقتصادية (تدني الإنتاج الزراعي والحيواني) وفي أوقات الشدة والكوارث حيث يعمد

السكان إلى بيع بعض ممتلكاتهم الزراعية والحيوانية من أجـل حـل بعـض المشكلات (Davies, 1986)في منطقة الدراسة تتم عملية التسويق في عدد مـن الأسواق المنتشرة بمنطقة الدراسة، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

أ.**الأسواق الثابتة**: وتشمل كوستي، ربك، الجبلين وتندلتي. وهي أسواق مركزية يقصدها السكان من خارج الولاية ومن داخلها، وهي لا تقتصر على نوع محدد أو معين من أنواع البضائع. وهذه الأسواق عادة ما يقصدها سكان الريف من أجل الحصول على بعض المستلزمات الأخرى بخلاف المأكولات والمشروبات (الملبوسات – الإحتياجات الصحية وغيرها).

ب. **الأسواق الأسبوعية**: هي أسواق دورية تعقد ليوم واحد خلال الأسبوع ، و يذهب إليها سكان الريف فقط من القُرى المجاورة بهدف التسوق. معظم السلع التي تُعرض في هذه الأسواق هي من المستلزمات اليومية، والمرتبطة بالزراعة والحيوان، مثل الحبوب والحيوانات الصغيرة كالضأن والماعز وقليل من الأبقار. علىالرغم من أن هذه الأسواق دورية إلا أنها تشكل أهمية قُصوى لسكان الريف وذلك نظراً للآتي:

1. تعد تلك الأسواق مركزاً للتسوق المرتبط بالعمليات الإنتاجية.
2. تعتبر هذه الأسواق مركزاً لتجمع الأفراد من مختلف القبائل، فهي فرصة لتناقل الأخبار خاصة تلك المرتبطة بالزراعة والرعي.
3. الاسواق الدورية (الإسبوعية) مكان لعقد الرأي وحل كثير من المشكلات التي تواجه تلك المجموعات الريفية.
4. الأسواق الدورية تعتبر ملتقى للتمهيد لمناسبات قادمات.
5. الأسواق الدورية تعتبر أماكن لتلقي العلوم الدينية. وفي هذا الجانب فإن بعضاً من المهتمين بالعلوم الدينية نجدهم في حركة دائبة ومتصلة بين تلك الأسواق حيث يعقدون جلسات العلم الدينية التي يحرص الكثيرون على حضورها.

جدول (12): الأسواق الدورية بمنطقة الدراسة

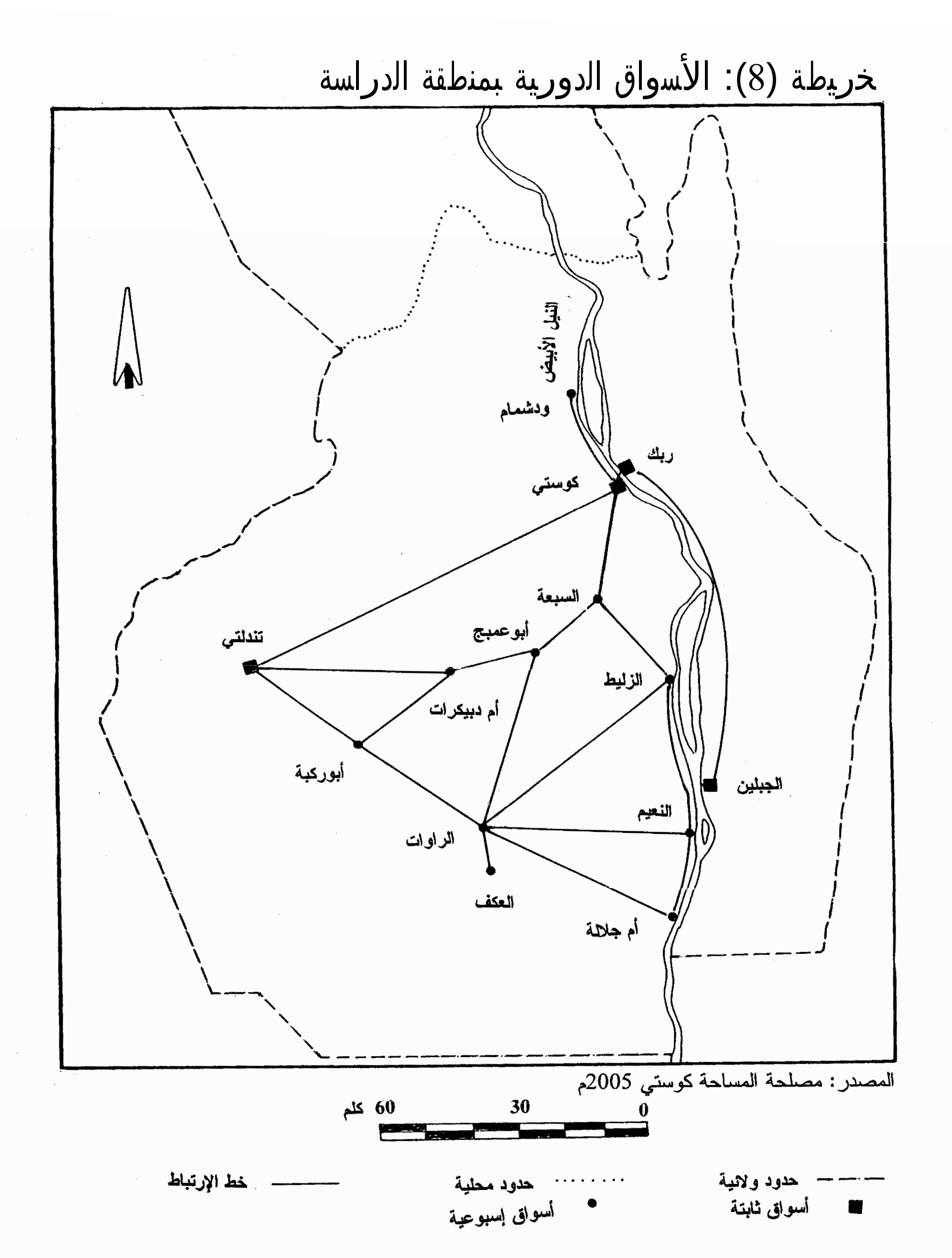
القرية	السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
ود شمام		×					
النعيم		×					
ام جلالة	×						
العكف				×			
الراوات				×			
أبو عمبج	×						
أم دبيكرات							×
أبو ركبة		×					
السبعة			×				
الزليط		×					

المصدر: العمل الميداني 2005م

من بين هذه الأسواق ينشط سوقا ُأم دبيكرات وأبو ركبة في فترة الخريف عندما تعود القبائل الرعوية نحو الشمال، إذ تستقر تلك القبائل لفترة من الزمن بمنطقة أبو ركبه وُأم دبيكرات مما يؤدي إلى تنشيط الأسواق الدروية الموجودة في هذه المناطق.

عموماً نجد أن حركة الأسواق تنشط بعد موسم الحصاد خاصة في المواسم التي تكون فيها الإنتاجية عالية، ويقل نشاط تلك الأسواق عند فشل الموسم الزراعي والرعي. كذلك نجد أن تلك الأسواق تتأثر بصورة مباشرة بالطرق الموسمية التي تنقطع في فصل الخريف وبالتالي تؤدي إلى عزل القُرى والأسواق عن بعضها البعض.

خريطة (8): الأسواق الدورية بمنطقة الدراسة



المصدر: مصلحة المساحة كوستي 2005م

4-4 المحور الثقافي الإجتماعي:

إرتبط الجانب العملي في منطقة الدراسة بمجموعة علاقات إجتماعية وثقافية (**Social Network**) (**Social entitlement**) شكلت ما عرف بعلاقات التكافل الإجتماعي التي تبدو مظاهرها في ما يعرف بالنفير، وهو عمل طوعي يقوم به الفرد أو المجموعة لمصلحة فرد أو مجموعة أُخرى دون مقابل الهدف منه تقليل التكلفة الإقتصادية وتقليل الجهد والزمن. وتتجلى هذه الظاهرة في النشاط الزراعي في أوقات النظافة والحصاد – كذلك في بناء المنازل. إلى جانب النفير هناك ما يعرف بالعلاقات التبادلية خاصة في أوقات الشدة وأوقات الأزمات، ويدخل في ذلك الهدايا والهبات خاصة عند المناسبات. وتبدو ظاهرة القرض من الظواهر والسمات الشائعة وسط مجموعة الدراسة خاصة عند تدهور الإنتاج الزراعي والحيواني، إذ يكون القرض هو المخرج الوحيد من تلك الأزمات.

إن العلاقات الإجتماعية والتبادلية لم يقتصر وجودها على القبيلة فقط وإنما إمتدت إلى مناطق وقبائل أُخرى خاصة في أوقات الشدة، وفي هذا الجانب نجد أن هناك بعض القبائل تتيح لأُخرى إمكانية الإستفادة من أراضيها (المرعى والماء) وكل ذلك في إطار الترابط الإجتماعي بين تلك المجموعات.

إلى جانب ذلك فإن الحياة الإقتصادية التي يعيشها سكان الريف مربوطة بمجموعة نظم أو ما يعرف بالمؤسسات التقليدية Traditional Institutions، الهدف منها تنظيم حياة السكان الإقتصادية والإجتماعية وخلق التوازن بين المجموعات السكانية من جهة والبيئة المحيطة بها من جهة أُخرى.

المؤسسات التقليدية في منطقة الدراسة قامت على ما يعرف بالنظارة حيث يترأس المجموعة الناظر ويعتبر هو القائد والموجه والمصرف لجميع أوجه حياتها ويرأس الناظر مجموعة العمد الذين يرأسون بدورهم مجموعة من الشيوخ. تقع تحت دائرة كل منهم سلطات اقتصادية وأمنية وقضائية.

فمنطقة الدراسة تتبع لنظارة البقارة التابعة لقبيلة الجمع أكبر قبائل منطقة الدراسة وتقع هذه النظارة في منطقة أبو ركبة – وينضوي تحت هذه النظارة ما يفوق الخمس وعشرين عمودية معظمها في محلية كوستي عدا عمودية التعايشة في منطقة الجبلين وعمودية دار محارب والصبحة بمنطقة ربك.

وتتلخص مهام هذه الإدارات في الآتي:

أ. تنظيم حياة السكان الإجتماعية.

ب. تنظيم إستخدام الموارد.

ج. حماية الموارد التي تخُص المجموعة.

د. إبرام الإتفاقيات مع المجموعات الأُخرى زراعية كانت أم رعوية.

إن أهم ما إرتبط بالإدارة الأهلية والمؤسسات التقليدية هي عملية فض النزاعات التي تحدث ما بين الحين والآخر بسبب الصراع حول الموارد الرعوية والزراعية وموارد المياه. ونجد أن تلك المؤسسات قد بنت نظمها المختلفة بما فيها النظام القضائي على العرف والعادات والتقاليد المستمدة من أعراف المجتمع وخصائصه الإجتماعية.

إن فض النزاعات عرفياً أو تقليدياً يعتمد على حجم المشكلة، فإذا كان الصراع يقع ضمن إختصاصات الشيخ أو العمدة فإنه يفصل فيه دون الرجوع إلى الناظر – وعادة في مثل هذه الحالات يكون النزاع طفيفاً.

أهم ما ارتبط بفض النزاعات داخل إطار المؤسسات التقليدية هو ما عرف بمؤتمرات الصلح ومجالس الجودية، والتي عادة ما تُعقد لحل الصراعات الكبيرة أو في حالة جرائم القتل، وفي مثل هذه الأحوال يدعو الناظر كل الأطراف ذات الصلة بالصراع كما يدعو أعيان وكبار القبائل للنظر في المشكلة ومن ثم يخرج هذا المؤتمر أو المجلس بحلول وسطية تُرضي الطرفين، وفي الحالات التي يتعذر معها حل الإشكالات يحتاج المجلس لبعض الأشخاص من خارج الطرفين المتنازعين ممن تتوفر فيهم الحكمة وبعد النظر

والمقدرة على إيجاد الحلول المناسبة. ونجد أنه من النادر وصول تلك الصراعات إلى دواوين الحكومة الرسمية وذلك لقناعة الجهات القضائية الرسمية بصعوبة حل تلك المشكلات بعيداً عن الإدارة الأهلية.

عليه يمكن القول إن الإقتصاد الريفي في منطقة الدراسة كان نتاج رباط لكثير من الجوانب العملية بأُخرى ثقافية وإجتماعية تُعضد كل منهما الأُخرى؛ وفي كل الأحوال كان لتكامل هذين الجانبين أثره الواضح في تشكيل الحياة الإقتصادية والإجتماعية لسكان الريف في المنطقة، كما انعكس ذلك التكامل في علاقة التصالح بين المجتمع والبيئة المحلية. إلا أن العقود الأخيرة من القرن الماضي شهدت خللاً واضحاً في تلك العلاقة، إنعكست آثاره على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية كما سيرد ذلك في الفصل القادم.

شكل (13): الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة من المنظور التاريخي.

المصدر: العمل الميداني 2005م

الفصل الخامس

ملامح وعوامل التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة

5-1 مقدمة:

يتناول هذا الجزء من البحث ملامح وعوامل التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي بمحليتي كوستي والجبلين في فترة ما بعد سبعينات القرن الماضي. الهدف الرئيسي منه التعرف على ملامح ومؤشرات تلك التحولات والتغيرات، والعوامل التي تقف وراءها. أعتمد الباب على معلومات اولية جمعت من العمل الميـداني، دعمت بأخرى ثانوية من المصادر المنشورة وغير المنشورة.

5-2 عام:

إن ملامح الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة، والتي تضمنها الفصل الرابع، نجدها قد تشكلت بتكامل بعض الجوانب العملية بأخرى ثقافية واجتماعية؛ فإذا كان الاقتصاد الريفي في حقبة ما قبل ثمانينات القرن الماضي قد اتسم بالتقليدية في إطارها الضيق، وما أفرزته من وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية، فإن التحولات والتغيرات التي شهدتها المنطقة في الحقبة التالية كان لها مردودها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. فعلى الصعيد الاقتصادي، برزت أنماط جديدة متحررة من الإطار التقليدي الضيق، مبنية على سلسلة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة، أنماط أقل ما توصف به أنها مبنية على الحركة التجارية المحكومة بحركة السوق، ونظمه التجارية والتسويقية، أنماط قل فيها حجم الانتاج التقليدي، وتعددت وتعقدت فيه النظم التوزيعية والاستهلاكية. اجتماعياً يبدو التغير في الوظائف الاجتماعية، وما ترتب عليها من تحول في العلاقات الاجتماعية أبرز المؤشرات. بيئياً يبدو التدهور في البيئة الطبيعية نتاج طبيعي نتاج طبيعي لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

عموماً التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي بالمنطقة نتاج للتحول والتغير الذي أصاب النظم الانتاجية بصورة عامة، والزراعية والرعوية على وجه الخصوص.

قسم هذا الفصل إلى محورين الأول يشمل ملامح التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي، أما المحور الثاني فيشمل عوامل ذلك التحول والتغير.

5-3 ملامح التحول والتغير في الاقتصاد الريفي:

5-3-1 الجوانب العملية:

1. الزراعة:

إن التحولات والتغيرات التي طرأت على الزراعة يمكن تناولها عبر الآتي:

أ. التغير في حيازة الأرض:

تاريخياً نجد أن المشاعة هي السمة الرئيسة المميزة لنظام ملكية الأرض بمنطقة الدراسة، إلا أنها ليست مطلقة، فنجدها محكومة بمجموعة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية، التي تنظم عملية استخدامها وإدارتها وسط افراد مجموعة منطقة الدراسة. هذه الأعراف والتقاليد التاريخية هي التي حددت حقوق الفرد، والتي من بينها حق الملكية.

بدأ التغير في ملكية وحيازة الارض بمنطقة الدراسة منذ ستينات القرن الماضي، خاصة في القطاع المروي الذي حولت فيه مساحات شاسعة من الأراضي إلى شركات، ملكت لزعماء القبائل والعشائر وأصحاب رؤوس الأموال، وممن يملكون القوة الاقتصادية والسياسية من داخل المنطقة وخارجها. أما التغير في ملكية الارض في القطاع المطري، فقد بدأ في أوائل السبعينات، تحت غطاء (السودان سلة غذاء العالم). إلا أن التغير قد أخذ مكانه بصورة واضحة في الحقبة التالية لعقد السبعينات، ذلك بعد ان وزعت الدولة مساحات واسعة من الأراضي بهدف زراعتها ميكانيكياً، لزيادة الانتاج.

التغير في ملكية الأرض في القطاعين المروي والمطري يعبر عنه الجدول (13).

جدول (13): التغير في ملكية الأراضي الزراعية بناءً على عينة الزراعة.

القرية	متوسط الملكية قبل الثامنينيات		متوسط الملكية بعد الثمانينيات		نسبة التغير في الملكية	
	المطري	المروي	المطري	المروي	المطري	المروي
الشوافة	25	0.0	8	0.0	68-	0.0
المليح	40	0.0	18	0.0	55-	0.0
النعيم	11	5	6	2.5	45-	50-
الراوات	32	0.0	15	0.0	53-	0.0
قوز الريف	56	0.0	29	0.0	48-	0.0
السنيط	14	0.0	11	0.0	21-	0.0
أبونمل	10	8	5	2	50-	75-
سليمة المحطة	54	0.0	10	0.0	78-	0.0
أم هاني	21	4	11	2	47-	50-
جودة	35	7	19	3	45-	57-
الحديب	25	6	6	2.5	76-	58-
أم القرى	46	0.0	25	0.0	54.5-	0.0
شيكان	31	15	18	6	42-	60-
التقابة	52	0.0	22	0.0	57-	0.0
الهجاليج الشيخ	33	0.0	20	0.0	39-	0.0
المتوسط	32.2	6.2	14.9	3		

المصدر: العمل الميداني2005م.

يشير الجدول (13) إلى التناقص الواضح في حجم الحيازة الزراعية المطرية لدى سكان المنطقة خلال الفترتين. متوسط حجم الحيازة الزراعية المطرية بلغ 32.2 فداناً في فترة ما قبل الثمانينات، كان أعلاه 56 فداناً و 54 فداناً في قريتي قوز الريف وسليمة المحطة (محلية كوستي) على التوالي. بينما كان أدناه 10 و 11 فداناً في كل من النعيم و الراوات (محلية كوستي). انخفض ذلك المتوسط من 31 إلى 14.9 فداناً. إذ بلغ 29 فداناً في قرية قوز الريف (محلية كوستي)، و 25 فداناً في قرية أم القرى (محلية الجبلين).

عموماً نجد أن متوسط حيازة الأرض الزراعية المطرية انخفض بنسبة 51% عما كان عليه في فترة ما قبل الثمانينات. بلغ هذا الانخفاض أدناه في قرية سليمة المحطة (محلية كوستي)، وقرية الحديب (محلية الجبلين) بنسب 78% و76% على التوالي.

في ما يتعلق بحيازة الأرض المروية فأنها اقتصرت على سكان القرى الواقعة على ضفتي النيل الابيض (النعيم، أبونمل، أم هاني، جودة، شيكان). هنا يشير الجدول (13) إلى أن متوسط حيازة الأسرة بلغت 6.2 فداناً، في فترة ما قبل الثمانينات، انخفضت إلى 3 افدنة في الفترة التالية، بنسبة نقصان بلغت 51.6% عما كان عليه في السابق. بلغ هذا النقصان مداه الأعلى 75% في قرية أبونمل (محلية كوستي)، بينما بلغ 50% في قرية النعيم (محلية كوستي).

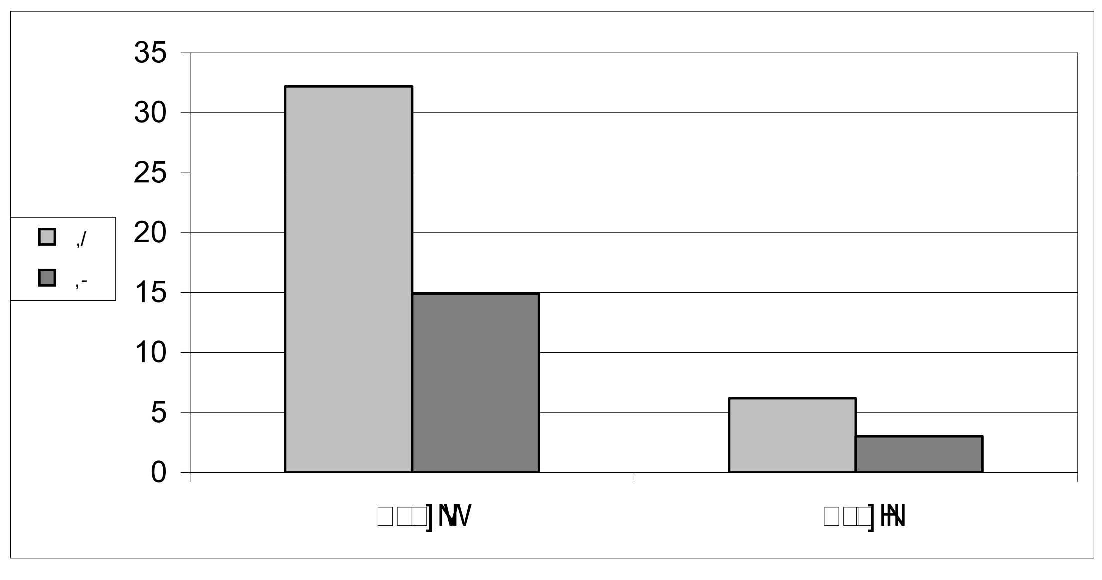
بمقارنة نسبة التناقص في حيازة الأراضي بين القطاعين المطري والمروي، نجد أن هناك تقارب في نسبة تناقص الحيازة الزراعية.

وبمقارنة نسبة التناقص في حجم الحيازة الزراعية بين القرى الواقعة بالقرب من النيل (التي تمارس الزراعة المطرية والمروي معاً)، والقرى البعيدة عن النيل (التي تمارس الزراعة المطرية فقط)، نجد أن نسبة التناقص بلغت 54% في المناطق البعيدة عن النيل، بينما نجدها 51% في المناطق القريبة من النيل.

بمقارنة القطاع المروي بنظيره المطري في كل محلية، يلاحظ أن نسبة تناقص الحيازة في القطاع المروي في محلية كوستي كانت أكبر منها في القطاع المطري (58.3% و 51.7% على التوالي). ذات الشئ نجده في محلية الجبلين لكن بنسب 58.3% للقطاع المروي و 52.3% للقطاع المطري.

بمقارنة التحول والتغير في حجم الحيازات الزراعية بين محليتي كوستي والجبلين، يلاحظ أن نسبة التناقص في حجم الحيازات المطرية بلغ 51.7% في محلية كوستي، مقارنة بـ 52.3% في محلية الجبلين. أما في القطاع المروي فقد بلغت نسبة التناقص في المحليتين 58.3%

شكل (17): التغير في حجم الحيازة الزراعية بمنطقة الدراسة



المصدر: العمل الميداني2005م

ب. التغير في الدورة الزراعية:

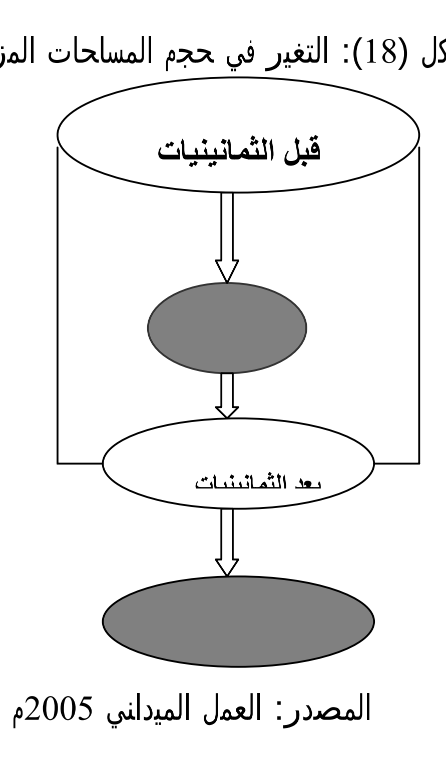
اتسم نمط الانتاج الزراعي في فترة ما قبل الثمانينيات بالتنقل(الفصل الرابع)، ذلك من أجل المحافظة على خصوبة التربة، ساعدت في ذلك وفرة الأراضي الزراعية. إلا أن فترة ما بعد ثمانينات القرن الماضي شهدت تغيراً في الدورة الزراعية المتبعة بواسطة المزارعين، والذين عمدوا لزراعة الأرض بصورة متواصلة ومستمرة دون ان تترك بوراً لفترة من الزمن، حتى تستعيد خصوبتها، كما كان يحد ث في السابق.

جـ. التغير في حجم المساحات المزروعة:

يعد التحول في حجم المساحات المزروعة في القطاع المطري مؤشراً لما أصاب الزراعة من تغيرات، فالنمط التقليدي للزراعة المطرية في ما قبل ثمانينات القرن الماضي، اتسمت فيه المساحات الزراعية بصغر حجمها، وارتفاع معدلات انتاجها، لذلك كان المزارعون يزرعون مساحات صغيرة، تتناسب وحجم السكان والطلب على الغذاء، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت زراعة كل الأراضي

الزراعية المتاحة، ساعدهم في ذلك الآلات الزراعية الحديثة. وهنا يمكن القول إن المزارعين عملوا على زراعة كل أراضيهم على الرغم من أنهم فقدوا جزءاً منها.

شكل (18): التغير في حجم المساحات المزروعة



المصدر: العمل الميداني 2005م

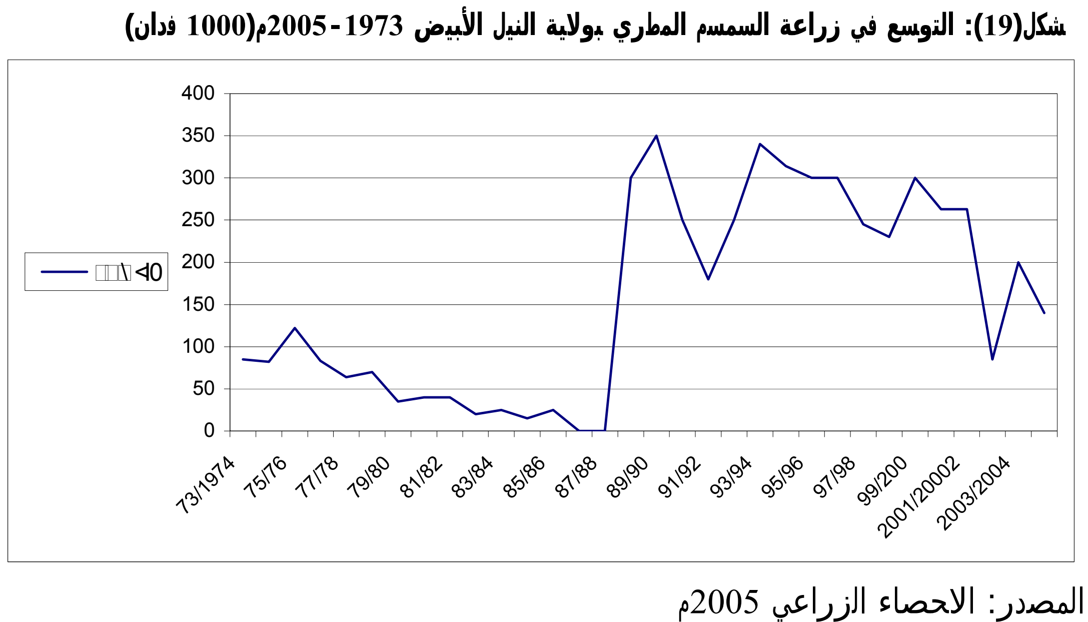
د. التغير في التركيبة المحصولية:

أدت الزراعة المستمرة بالمنطقة إلى إنهاك التربة، وبالتالي قلت من خصوبتها، مما انعكس سلباً على الانتاج، خاصة وأن المحاصيل الأساسية التي يعتمد عليها السكان هي الذرة و السمسم، وهي محاصيل مستنزفة لخصوبة التربة. إضافة إلى ذلك فقد ظهرت بعض الحشائش والنباتات المضرة بالتربة والنبات مثل البودا، والتي هي نتاج للتدهور البيئي بالمنطقة. ويبدو خطر تلك النباتات في أنها تقضي على المحاصيل في فترة نموها الأولى، وبالتالي تفقد فرصة البقاء أو النمو، في الوقت الذي يتعزر فيه زراعة المحصول مرة أخرى، ذلك بسبب بداية الهطول الفعلي للأمطار. لكل ذلك ومحافظةً على التربة لجأ بعض المزارعين في كثير من المناطق خاصة تلك المعتمدة على الأمطار إلى زراعة محاصيل جديدة، تكون لها

القابلية والقدرة على النمو، والمحافظة على التربة وزيادة خصوبتها. في هذا الجانب لجأ المزارعون لزراعة محاصيل مثل الدخن، خاصةً في المناطق الرملية، حيث نجد تربة القيزان، ذلك أن محصول الدخن يعمل على زيادة خصوبة التربة، لذلك نجده قد حل محل البطيخ، الذي كان يزرع في السابق ويحتاج لكميات كبيرة من المياه.

يضاف إلى ذلك فقد بدأت زراعة محصول السمسم تأخذ حيزاً واسعاً من الأراضي الزراعية بولاية النيل الأبيض بصورة عامة ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص، فتدني انتاجية الذرة دفع بالكثيرين في المناطق التقليدية إلى زراعة محصول السمسم بدلاً عن محصول الذرة، ذلك أن السمسم له القدرة على النمو والبقاء في ظل وجود تلك النباتات الضارة (البودا). يضاف إلى ذلك أن محصول السمسم من المحاصيل النقدية ذات العائد الكبير والمجزي، والتي تتوفر لها الأسواق على المستويين المحلي والقومي.

شكل(19): التوسع في زراعة السمسم المطري بولاية النيل الأبيض 1973-2005م(1000 فدان)

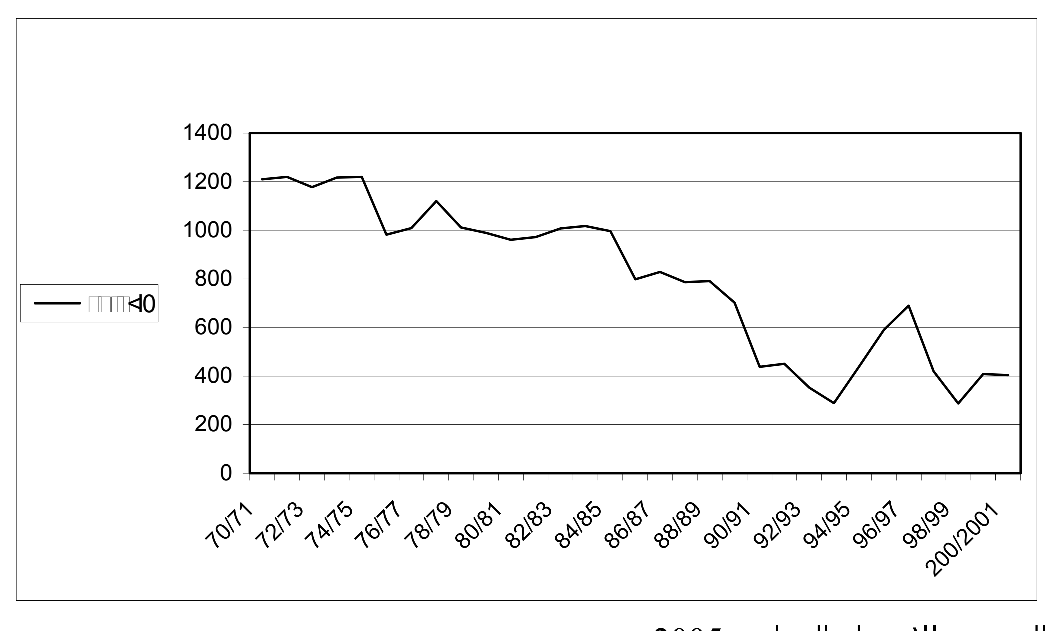


المصدر: الاحصاء الزراعي 2005م

أما في القطاع المروي، ونتيجة لتدني انتاجية الذرة والقطن، لجأ المزارعون لزراعة محاصيل أخرى مثل القوار وعباد الشمس. وعلى الرغم من أنها لم تحقق

نجاحاً، إلا أنها احتلت مساحات واسعة من الأراضي المروية. وفي مقابل ذلك تقلصت مساحة بعض المحاصيل الأخرى خاصة القطن، الذي وصلت مساحته المزروعة بولاية النيل الأبيض إلى أقل من 8000 فداناً في العام1998/1999م، بعد أن كانت 234524 فدان في العام 74/1975م.(الاحصاء الزراعي 2005م)

شكل (20):التقلص في مساحات القطن بولاية النيل الأبيض 71-2001م.(1000فدان)



المصدر: الإحصاء الزراعي 2005م

الشكل (20) يشير إلى التقلص الواضح في المساحات المزروعة بالقطن بولاية النيل الأبيض خلال الفترة من 1971-2001م. وعلى الرغم من أن الفترة من 1993م وحتى 1997م شهدت تزايداً في تلك المساحة المزروعة مقارنةً بالفترة من 1989م إلى 1992م، إلا أن الإتجاه العام يشير إلى التناقص في المساحات المزروعة بالقطن.

أما التغير في زراعة المحاصيل بمنطقة الدراسة فيوضحه الجدول (14).

جدول (14): التغير في زراعة المحاصيل بمنطقة الدراسة

القرية	نسبة التغير في محاصيل القطاع المطري %	نسبة التغير في محاصيل القطاع المروي %
الشوافة	10	-
المليح	33	-
النعيم	6	35
الراوات	12	-
قوز الريف	28	-
السنيط	18	-
أبونمل	7	22
سليمة المحطة	11	-
أم هاني	6	18
جودة	2	13
الحديب	4	21
أم القرى	7	-
شيكان	3	27
التقابة	2	-
الهجاليج الشيخ	5	-
المتوسط	10.3	22.7

المصدر: العمل الميداني 2005م

يشير الجدول (14) إلى أن متوسط التغير في زراعة المحاصيل بلغ 10.3 % في القطاع المطري، بينما نجده 22.7 % في القطاع المروي. يعود السبب في ذلك إلى تخلي الكثيرين عن زراعة القطن في القطاع المروي، كذلك دخول بعض المحاصيل الجديدة كالقوار وعباد الشمس.

بمقارنة التغير بين محليتي كوستي والجبلين في القطاع المطري نجد أن نسبة التغير بلغت 14.5% في محلية كوستي، تقابلها 3.8% في محلية الجبلين. أما في القطاع المروي فقد بلغت نسبة التغير في زراعة المحاصيل 25% في محلية كوستي ، مقارنةً بـ 20.3% في محلية الجبلين.

بمقارنة القطاع المروي بالمطري في كل محلية على حده، في محلية كوستي يلاحظ أن نسبة التغير في نوعية المحاصيل في القطاع المروي أكبر منه في

المطري، بنسب 25 % و 14.5% على التوالي. ينسحب ذات الشئ على محلية الجبلين لكن بنسب 20.3 % و 3.8 % على التوالي.

هـ. التنوع في زراعة المحاصيل:

التنوع في زراعة المحاصيل من الاستراتيجيات التي تبناها المزارعون التقليديون تمشياً مع البيئة الطبيعية وتقلباتها غير المنتظمة، إلا أنه وببداية ثمانينات القرن الماضي تغيرت تلك الاستراتيجية، حيث اتجهت الغالبية العظمى من المزارعين لتبني زراعة نوع واحد من الماحصيل. جدول (15).

جدول (15): التنوع في زراعة المحاصيل وفقاً لعينة الدراسة

المحصول	النسبة قبل الثمانينات	النسبة بعد الثمانينات
محصول واحد	25.4	64
محصولان	48.7	31
أكثر من محصولين	15.9	5

المصدر: العمل الميداني 2005م

تشير الأرقام أعلاه إلى التناقص الواضح في نسبة المزارعين المتبنيين لزراعة أكثر من محصول خلال فترة ما بعد الثمانينات. إذ تناقصت نسبة المتبنيين لأكثر من محصولين إلى 5% بعد ان كانت 15.9 % في فترة ماقبل السبعينات، كما تناقصت نسبة المتبنيين لزراعة محصولين إلى 31% بعد أن كانت 48.7 % في السابق.

إن الباعث الحقيقي وراء ذلك، وكما أوضح المسح الميداني، هو الفشل العام في الزراعة، وتدني انتاجيتها، والفائدة المرجوة منها. كل ذلك دفع بالمزارعين لزراعة محصول واحد، أو محصولين فقط من أجل تمسكهم بالزراعة، كذلك نجد أن هناك بعض المحاصيل التي كانت تزرع في السابق، وكانت لها قيمة مادية مرتفعة، هجرها المزارعون لتدني انتاجيتها، ذلك مثل البطيخ، والسمسم المطري في بعض المناطق، ولكن على الرغم من ذلك يبقى محصول الذرة هو المحصول الرئيس، الذي يزرع في كل المناطق، خاصة المطرية. يضاف إلى كل ذلك أن زراعة أكثر من محصول تتطلب جهداً إضافياً وتكلفةً مادية أكبر، وهو ما لم

يستطعه المزارعون، ذلك على الرغم من أن زراعة محصول واحد أكثر عرضة للكوارث في ظل تذبذب الأمطار، وغزو النباتات والحشائش الضارة.

2. **الرعــي**:

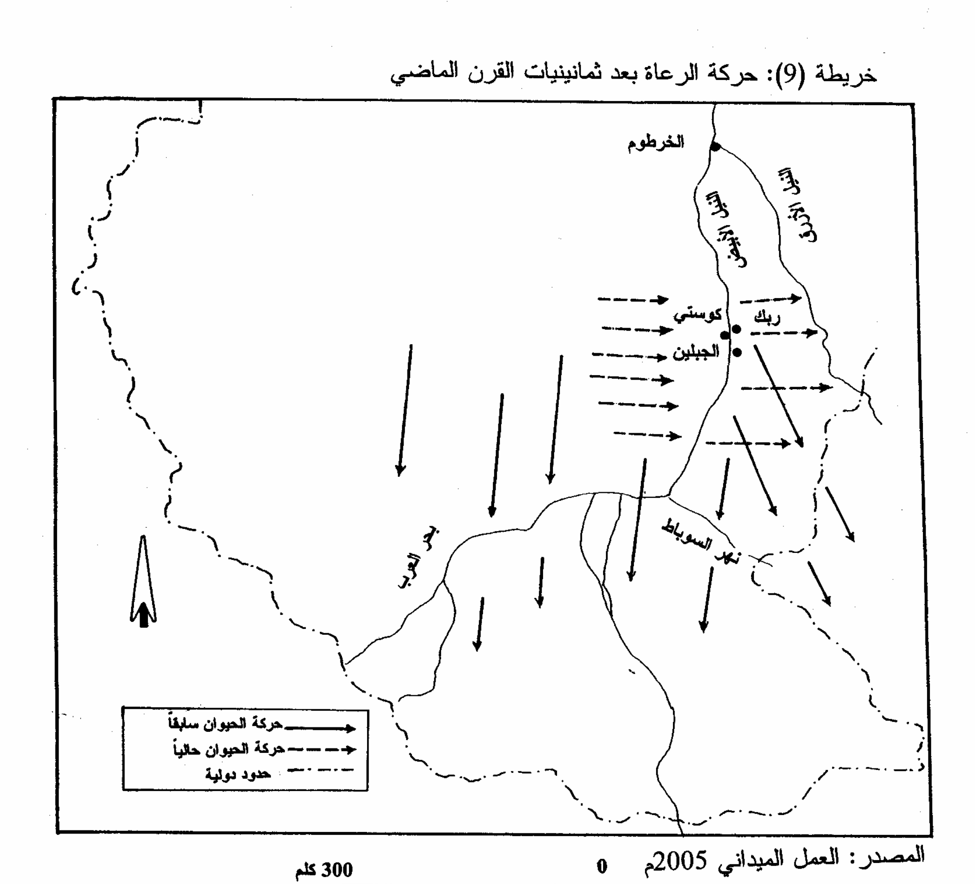
أ. **التغير في الحركة**:

يعد التغير في الحركة عبر النطاقين الزماني والمكاني أبرز التغيرات والتحولات التي طرأت على الاقتصاد الريفي الرعوي بمنطقة الدراسة.

كانت حركة الرعاة قديماً محكومة بفعل الكثير من الظروف والمتغيرات الطبيعية ، التي حددت مكان تلك الحركة وزمانها(الفصل الرابع)، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت خللاً في تلك الحركة زمانياً ومكانياً؛ فقديماً كان الرعاة يعتمدون وبصورة رئيسية على المرعى الطبيعي المتوفر بالمنطقة، والمناطق المجاورة خاصة في فصل الخريف، لذلك كانت الحركة محدودة في هذه الفترة، ولكنها تمتد لمسافات طويلة في اتجاه الجنوب والجنوب الشرقي، خاصة في فترة الصيف، إلى حيث المراعي الخصبة والمياه الوفيرة. تعد هذه الحركة سمة مميزة لكل الرعاة في داخل المنطقة وخارجها. وحتى في فترات الشدة وأوقات الجفاف، وندرة هطول الأمطار كان الرعاة الرعاة يستفيدون من بقايا الزراعة أو ما يعرف محلياً بالطلاق (الاستفادة من مخلفات الزراعة مجاناً دون مقابل).

ما طرأ على هذه الحركة أنه في فترة الصيف والخريف معاً، أخذ الرعاة في الاتجاه صوب النيل، للاستفادة من المراعي والمياه المتوفرة هناك. يضاف إلى ذلك هناك بعض المجموعات الرعوية اتجهت إلى الاستفادة من المخلفات الزراعية بعد فترة الحصاد مباشرة بصفة دائمة، بينما اتجهت مجموعات أخرى إلى مناطق أبعد في اتجاه النيل الأزرق. (خريطة (9))

خريطة (9): حركة الرعاة بعد ثمانينيات القرن الماضي



المصدر: العمل الميداني 2005م

إن التغير في حركة الرعاة بمنطقة الدراسة تعبر عنها مصادر الكلأ التي يعتمد عليها الرعاة.

جدول (16): مصادر الكلأ بناءً على عينة الدراسة

المصدر	% الاعتماد عليه قبل الثمانينيات	% الاعتماد عليه بعد الثمانينيات
مراعي طبيعية	64	24
مخلفات الزراعة	17	12
الشراء(السوق)	4	38
المراعي+مخلفات الزراعة	15	26

المصدر: العمل الميداني2005م

يشير الجدول (16) إلى انخفاض نسبة الرعاة المعتمدين على المراعي الطبيعية من 64 % إلى 24 %، كما يشير إلى زيادة عدد المعتمدين على شراء الأعلاف

من السوق من 4% إلى 38 %. ارتفعت كذلك نسبة الرعاة المعتمدين على المراعي والمخلفات الزراعية من 15% إلى 26%. في هذا الجانب فقد اشار أفراد عينة الدراسة إلى غلاء المخلفات الزراعية (بقايا الزراعة)، التي لا يتحصل عليها إلا أصحاب الأعداد الكبيرة من الثروة الحيوانية، ومن هم مقتدرين من أصحاب رؤوس الأموال.

ب.التغير في ملكية الثروة الحيوانية:

وتعد هذه أيضاً من التحولات التي طرأت على القطاع الرعوي التقليدي بمنطقـة الدراسة، في فترة مابعد سبعينات القرن الماضي. جدول (17).

جدول (17): التغير في ملكية الثروة الحيوانية.

	متوسط الملكية قبل الثمانينات					متوسط الملكية بعد الثمانينات					+/- التغير
القرية	الضان	الماعز	الأبقار	الابل	المتوسط	الضان	الماعز	الأبقار	الابل	المتوسط	
الشوافة	41	34	25	-	25	6	2	1	-	2.3	90.8
المليح	23	21	45	0.73	22.4	3.7	3.5	2	0.04	1.8	92
النعيم	63	42	52	56	53.3	9	2.8	2	-	3.5	93.4
الراوات	77	44	42	0.1	40.8	10	1.6	2.6	-	3.6	91.2
قوزالريف	36	12	53	0.14	25	0.28	2.3	1.3	0.14	1	96
السنيط	64.7	21.3	23.9	-	27.5	21.7	4.1	7.2	-	8.3	96.8
أبونمل	26	4	11	0.3	10.3	8	4	3	-	3.8	63.8
سليمة	23	7	3	-	8.3	3	4	0.6	-	1.9	77.8
أم هاني	62	8.5	26.6	-	24.3	10	0.5	3.8	-	3.6	85.2
جودة	36.6	2	7	-	11.4	1.5	3	1	-	1.4	67.3
الحديب	48	5	10	0.23	15.8	11.5	1.5	3.4	-	4.1	74
أم القرى	112	113.2	116	-	58.4	46.5	42.5	40.5	0.6	32.5	61.9
شيكان	6.3	7.3	2.2	-	4	3	4	1	-	2	50
التقابة	27	15	6	-	12	4	3	2	-	2.3	80.8
الهجاليج	17	36	8	-	15.3	2	0	1	-	2.3	85
المتوسط					25.4					4.72	

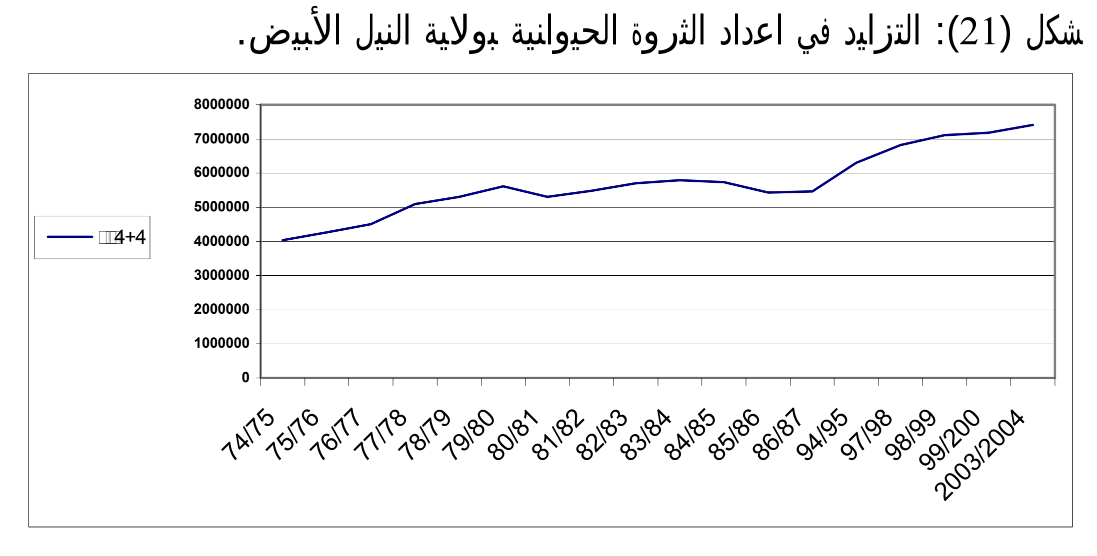
المصدر: العمل الميداني2005م.

تشير الأرقام بالجدول (17) إلى تناقص ملكية الثروة الحيوانية في فترة ما بعد الثمانينات عنها في الفترات السابقة، إذ أنها تناقصت من 24.4 رأس للأسرة، إلى 4.7 راس، أي بنسبة نقصان بلغت 81.4%.

بلغ التناقص في ملكية الثروة الحيوانية أقصاه (93.4%) في منطقة النعيم (محلية كوستي)، إذ انخفض متوسط الملكية من 53.3 رأس للأسرة إلى 3.5 رأس في الفترات التالية. كما بلغ ذلك التناقص أدناه في قرية شيكان (محلية الجبلين)، والتي انخفض متوسط الملكية فيها من 4 رأس للأسرة في ما قبل الثمانينات إلى 2 رأس في الفترة التالية. بمقارنة محليتي كوستي والجبلين، نجد أن متوسط الملكية بمحلية كوستي بلغ 26.3 رأساً للأسرة في فترة ما قبل الثمانينات، بينما بلغ 24 رأساً للأسرة في محلية الجبلين في ذات الفترة. تقلصت تلك المتوسطات إلى 3.3 رأساً للأسرة بمحلية كوستي، أي بنسبة نقصان بلغت 84.4%، كما تقلصت إلى 6.4%.

على الرغم من أن الأرقام السابقة تشير إلى التناقص الواضح في ملكية الثروة الحيوانية، إلا أن التقديرات العامة لوزارة الثروة الحيوانية تشير إلى الإزدياد الملحوظ في أعداد الثروة الحيوانية. يعود السبب في ذلك إلى أن معظم أصحاب الثروة الحيوانية تخلصوا منها بالبيع.

شكل (21): التزايد في اعداد الثروة الحيوانية بولاية النيل الأبيض.



المصدر: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية-النيل الأبيض 2004م

جـ. التغير في تركيبة القطيع:

يمثل التنوع في تربية الحيوان أحد أدوات التكيف المهمة في منطقة الدراسة، ذلك تمشياً مع الظروف الطبيعية المتقلبة، وما يرتبط بها من كوارث وأزمات، خاصة أن المنطقة تتسم بالهشاشة البيئية والإيكولوجية في بعض أجزاءها. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً في هذه الاستراتيجية، حيث اتجه الرعاة لتربية نوع واحد من الحيوان، كما يلاحظ أنهم أيضاً قد اتجهوا إلى تربية الحيوانات الصغيرة (الأغنام)، ممثلة في الضأن والماعز، و هجر الكثيرون منهم تربية الحيوانات الكبيرة كالأبقار والابل.

إن الباعث الحقيقي وراء ذلك يعود إلى صعوبة تربية الحيوانات الكبيرة وارتفاع تكلفتها الاقتصادية ، خاصة إن الكثيرين من الرعاة لجأوا إلى السوق للحصول على الكلأ، في الوقت الذي نجد فيه ان الحيوانات الصغيرة غير مكلفة مادياً، كما أنها سريعة العائد، إذ أنها تلد مرتين خلال العام.

فوق كل ذلك وفي ظل تدهور الظروف الاقتصادية والبيئية، وقلة الموارد الرعوية، نجد أن الحيوانات الكبيرة أكثر عرضةً وقابلية للكوارث الطبيعية، وبالتالي أكثر إحتمالية للهلاك، خلافاً للحيوانات الصغيرة، والتي هي أكثر تحملاً لتلك الكوارث والمتغيرات. جدول (18)

جدول (18): التغير في تركيبة القطيع بالمنطقة. الأرقام (1.2.3.4) تشير إلى عدد الأنواع

	%تركيبة القطيع قبل الثمانينات				%تركيبة القطيع بعد الثمانينات				+/-% التغير في تركيبة القطيع			
القرية	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
الشوافة	14.3	26.6	57.1	2	0.0	66.7	33.3	0.0	14.3	40.1	23.8	2
المليح	21.4	28.6	42.8	7.2	50	50	0.0	0.0	28.6	21.4	42.8	7.2
النعيم	12.5	16.6	62.5	8.4	55.6	11.1	22.2	11.1	43.1	5.5	40.3	2.7
الراوات	17.6	17.7	58.8	5.9	10	80	10	0.0	7.6	62.3	48.8	5.9
فوزالريف	0.0	50	33.3	16.7	50	16.7	33.3	0.0	50	33.3	0.0	16.7
السنيط	14.3	28.6	57.1	0.0	20	40	40	0.0	5.7	11.4	17.1	0.0
أبونمل	33.3	0.0	66.7	0.0	50	0.0	50	0.0	16.7	0.0	16.7	0.0
سليمة	0.0	50	50	0.0	37	34	29	0.0	37	16	21	0.0
أم هاني	0.0	50	50	0.0	84	16	0.0	0.0	84	34	50	0.0
الحديب	0.0	40	40	20	50	37.5	12.5	0.0	50	2.5	27.5	20
جودة	75	25	0.0	0.0	100	0.0	0.0	0.0	25	25	0.0	0.0
أم القرى	20	40	34	6.0	20	20	60	0.0	0.0	20	26	6
شيكان	0.0	80	20	0.0	65	35	0.0	0.0	65	45	20	0.0
التقابة	20	30	40	10	57.2	28.6	14.2	0.0	37.2	1.4	25.8	10
الهجاليج	22.2	33.3	33.3	11.2	57.2	42.8	0.0	0.0	35	9.5	33.3	11.2
	16.6	34.4	43	6	47.1	32	20.2	0.7				

المصدر: العمل الميداني2005

يشير الجدول (18) إلى التغير الواضح في تركيبة القطيع بمنطقة الدراسة؛ ففي فترة ما قبل الثمانينات، كانت نسبة السكان الذين يربون ثلاثة أنواع من الحيوانات هي السائدة 43 %. إلا أن هذه النسب انخفضت إلى 20.2% في الفترة التالية. في ذات الوقت ارتفعت نسبة السكان المربين لنوع واحد من الحيوانات من16.6% إلى 47.1%. ويشير الجدول كذلك إلى انخفاض نسبة السكان المربين لحيوانين من 34.4 % إلى 32 %، وينسحب ذات الشئ على نسبة المربين لأربعة أنواع والتي انخفضت من 6% إلى 0.7%.

وبمقارنة محلية كوستي بالجبلين يتضح أن هناك تبايناً في تركيبة القطيع يوضحه الجدول (19).

جدول (19): التغير في تركيبة القطيع على مستوى محليتي كوستي والجبلين

الأرقام (1.2.3.4) تشير إلى عدد الأنواع

	%تركيبة القطيع قبل الثمانينيات				%تركيبة القطيع بعد الثمانينيات				+/-% التغير في تركيبة القطيع			
	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
كوستي	12.6	29.8	53.2	4.4	39.6	35	24.2	1.2	27	5.2	29	3.2
الجبلين	22.9	41.4	27.8	7.9	58.2	27.3	14.5	0.0	35.3	14.1	13.3	7.9

المصدر: العمل الميداني2005م.

تشير الأرقام بالجدول (19) إلى ان نسبة السكان المربين لنوع واحد من الحيوانات قد زادت بمقدار 27% في محلية كوستي، بينما نجدها قد زادت بمقدار 35.3% في محلية الجبلين. ويلاحظ أيضاً أن نسبة المربين لنوعين من الحيوانات قد زادت بمقدار 5.2%، بينما نجدها قلت بمقدار 14.1% في محلية الجبلين، ويعود السبب في ذلك إلى التباين والاختلاف في عدد المربين لثلاثة أنواع في محليتي كوستي والجبلين (53.2%، 29.6%) على التوالي.

في ما يتعلق بنسبة المربين لثلاثة أنواع من الحيوان، نجدها تقلصت بصورة أكبر في محلية كوستي (-26.6%)، بينما نجدها (-11%) في محلية الجبلين.

أما في ما يتعلق باتجاه السكان نحو تربية الحيوانات الصغيرة، فذلك يوضحه الجدول (20) على الصفحة التالية.

جدول (20): الاتجاه نحو تربية الحيوانات الصغيرة بمنطقة الدراسة:

القرية	%تربيةالحيوان قبل الثمانينات				%تربيةالحيوان بعد الثمانينات				% التغير في تربية الحيوان	
	الحيوانات الصغيرة (الأغنام)		الحيوانات الكبيرة (الأبقار)		الحيوانات الصغيرة (الأغنام)		الحيوانات الكبيرة (الأبقار)			
	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%	الصغيرة	الكبيرة
الشوافة	75	75	25	25	8	89	1	11	14	14
المليح	44	49.4	45	50.6	7.2	94.7	0.4	5.3	45.3	45.3
النعيم	105	66.9	52	33.1	11.8	85.5	2	14.5	18.6	18.6
الراوات	112	72.7	42	27.3	11.6	81.7	2.6	18.3	9	9
قوزالريف	48	48	52	52	2.6	66.7	1.3	33.3	18.7	18.7
السنيط	86	78.3	23.9	21.7	25.8	78.2	7.2	21.8	0.1	0.1
أبونمل	30	73.2	11	26.8	12	80	3	20	6.8	6.8
سليمة	30	90.9	3	9.1	7	92	0.6	8	1.1	1.1
أم هاني	70.7	72.7	26.6	27.3	10.5	73.4	3.8	26.6	0.7	0.7
الحديب	53	84.1	10	15.9	13	79.3	3.4	20.7	4.8	4.8
جودة	48	96	2	4	4.5	81.8	1	18.2	14.2	14.2
أم القرى	197.9	63.6	113.2	36.4	89	68.7	40.5	31.3	5.1	5.1
شيكان	10.3	58.5	7.3	41.5	7	87.5	1	12.5	29	29
التقابة	39	72.7	15	27.8	7	77.8	2	22.2	5.6	5.6
الهجاليج	53	87	8	13	8	89	1	11	2	2
المتوسط		72.6		27.4		81.7		18.3		

المصدر: العمل الميداني 2005م.

يشير الجدول(20) إلى الزيادة في نسبة تبني الحيوانات الصغيرة (الضأن والماعز)؛ فبعد أن كانت تشكل نسبة 72.6% ، أصبحت تشكل 81.7% في الفترات الأخيرة، بزيادة بلغت 9.1%، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة تبني الحيوانات الكبيرة من 27.4 % إلى 18.3%. يشير الجدول كذلك إلى أن أكثر القرى التي حدث فيها التغير هي قرية المليح (محلية كوستي)، والتي تدنت فيها نسبة تبني الحيوانات الكبيرة من 50.6% إلى 5.3%، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة تبني الحيوانات الصغيرة من 49.4% إلى 94.7%. أما أقل المناطق التي شهدت تغيراً في تبني نوع الحيوان هي قرية سليمة التي تدنت فيها نسبة تبني الحيوانات الكبيرة من 9.1% إلى 8%.

وبمقارنة محلية كوستي بمحلية الجبلين، نجد أن نسبة الحيوانات الصغيرة في فترة ما قبل الثمانينات في محلية كوستي شكلت 69.7%، تقابلها 30.3% للحيوانات الكبيرة. أما في الفترات التالية فاصبحت تلك النسب 82.3% و 17.7% للحيوانات الصغيرة والكبيرة على التوالي. وهذا يعني أن نسبة تبني الحيوانات الصغيرة قد زادت بنسبة 12.6%. أما في محلية الجبلين فقد كانت نسبة تبني الحيوانات الصغيرة في السابق 76.9%، تقابلها 23.1% للحيوانات الكبيرة، تغيرت هذه النسب في الفترات اللاحقة لتصبح 80.7% للحيوانات الصغيرة (بنسبة زيادة3.8%) ، و19.3% للحيوانات الكبيرة (بنسبة نقصان 3.8%).

3/ صيد الأسماك:

شكلت حرفة صيد الاسماك، وكما أوضحت الدراسة (الفصل الرابع)، نمطاً اقتصادياً مهماً لكثير من سكان القرى النيلية، إلا أنه وخلال عقد الثمانينات والعقود التالية شهدت تلك الحرفة تغيراً في الحركة واتجاهاتها.

إن أهم ما ارتبط بحركة صيد الأسماك خلال العقود الأخيرة، هو نقص الحيز المكاني أمام حركة الصيد والقوارب، فبعد أن كانت هذه الحركة تمتد جنوباً حتى مناطق كاكا وملوط وكدوك في الشتاء و الصيف (الفترة التي تقل فيها الأسماك)، نجد أن هذه الحركة انحصرت في حدود الولاية جنوباً، على الرغم من أن هناك قلة من الصيادين توغلت في الأجزاء الشمالية من ولاية اعالي النيل، يعود السبب في ذلك إلى الحرب الأهلية التي كانت دائرة في جنوب السودان منذ العام 1983م (كما سيرد تفصيله لاحقاً)، إضافة للعوامل الأخرى التي من بينها أعشاب النيل التي ظلت تشكل عائقاً أمام حركة القوارب والصيد، إضافة للطرق التقليدية المعتمدة علىالمراكب الصغيرة والقوة البدنية في عملية دفع المراكب في النيل.

3.التغير في الحرف والصناعات الصغيرة:

ارتبطت الحرف والصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة بالبيئة المحلية، التي كانت تمثل مورداً رئيسياً للمادة الخام لتلك الصناعات. إضافةً إلى ذلك فقد ارتبطت تلك الصناعات والحرف بالأسواق المحلية الموجودة بقرى المنطقة، والتي توفر عنصر الطلب لتلك الصناعات. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغيراً وتحولاً

قد طرأ على هذه الأنشطة، ويظهر ذلك التغير في إختفاء الكثير منها، خاصةً صناعة الجبن و الألبان، التي كانت تمارس في كل القرى، إضافة إلى صناعة الزيوت القليدية (زيت السمسم)، إلى جانب ذلك فقد اختفت الصناعات السعفية مثل صناعة الحبال والقفاف والطباق والبروش، وهي صناعات ارتبطت بالمرأة الريفية في المنطقة.إن التغير في تلك الحرف والصناعات يعبر عنه الجدول (21).

جدول (21): التغير في الحرف والصناعات الصغيرة بمنطقة الدراسة*

القرية	% ممارستها قبل الثمانينيات	% ممارستها بعد الثمانينيات
الشوافة	2.2	-
المليح	1.5	0.1
النعيم	3	0.2
الراوات	1.8	0.3
قوز الريف	1.6	0.4
السنيط	2	0.1
أبونمل	0.8	-
سليمة	1.9	0.2
أم هاني	2.1	0.1
جودة	0.7	-
الحديب	1.6	0.9
أم القرى	2.3	1.9
شيكان	1.0	-
التقابة	2.9	-
الهجاليج	0.8	-

المصدر: العمل الميداني 2005م * كل الحرف والصناعات التي تمارس في القرى.

يشير الجدول (21) إلى التناقص الواضح في نسبة الاشتغال بالحرف والصناعات الصغيرة، بل أن هناك بعض القرى تكاد تخلو تماماً كما هو الحال في قرى الشوافة وأبونمل وجودة والتقابة والهجاليج .

4/ اختفاء طق الصمغ وجمع الثمار:

ارتبط طق الصمغ وجمع الثمار بالغطاء النباتي، الذي كان يغطي المنطقة حتى بداية الثمانينات، فطق الصمغ وكما أوضحت الدراسة كان يمارس في الأجزاء الغربية من محلية كوستي على وجه التحديد، ذلك لانتشار أشجار الهشاب، أما

جمع الثمار الأخرى من أشجار السدر والهجليج التي كانت تسود المنطقة، أصبحت الآن توجد في أجزاء متفرقة من المنطقة . فبعد أن كانت تلك العمليات تمارس في المناطق القريبة، اختفت من بعض المناطق، وأصبحت بعيدة من مناطق أخرى.

شكل (22): مناطق جمع والتقاط الثمار.

المصدر: العمل الميداني 2005م

عموماً اختفاء هذه الحرف وهذه الانشطة الانتاجية، ارتبط باختفاء الغطاء النباتي (كما سيرد ذلك لاحقاً).

5-3-2 التغيـرات البيئيـ ـة:

يعد التغير في ملامح الغطاء النباتي بالمنطقة أبرز ما طرأ على البيئة الطبيعية خلال العقود الأخيرة، فإيكولوجياً المنطقة كانت تعد من البيئات الغنية، خاصة في نصفها الجنوبي، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغيراً في تلك الملامح يبدو في الآتي:

1/ تقهقر الحزام الشجري جنوباً. وهنا تفيد التقارير الدورية لمصلحة الغابات بولاية النيل الأبيض، إلى أن الغطاء النباتي بمنطقة الدراسة بدأ ومنذ ثمانينات القرن الماضي في التقهقر جنوباً، حتى وصل حدود الولايات الجنوبية. تشير التقارير كذلك إلى ان مساحة الغطاء النباتي انحسرت من 185300 فدان في فترة الثمانينيات، إلى أقل من 134855 فدان في العام 2000م. هذا الانحسار أدى لاختفاء الكثير من الأشجار من المنطقة مثل الكتر *Acacia-mellifera*، الطلح *Acacia-seyal*، الهجليج *Balanities-aegyptica*، السدر *Zizipphus-mucronata* ، الهشاب *Acacia-senegal*، السنط *Acacia-nilotica* ، الهبيل *Combretum-cordofanum*، السيال *Acacia-tortilis* .

إن اختفاء الغطاء النباتي بالمنطقة يتضح من خلال الوقود المستخدم حالياً وفي الفترات السابقة، كما يشير الجدول (22).

جدول (22): الوقود المستخدم بمنطقة الدراسة.

القرية	% استخدام الوقود قبل الثمانينيات									% استخدام الوقود بعد الثمانينيات								
	طلح	كتر	هشاب	سنط	لعوت	سدر	كزمت	عشر	روث	طلح	كتر	هشاب	سنط	لعوت	سدر	كزمت	عشر	روث
الشوافة	44.5	44.5	11	–	—	–	–	–	–	–	–	–	–	93	–	–	2	5
النعيم	30	55	5	–	5	5	–	–	–	18	22	–	–	60	–	–	–	–
المليح	4.8	47.6	42.8	–	4.8	–	–	–	–	–	7	–	–	28	–	–	65	–
الراوات	30	40	10	10	10	–	–	–	–	–	20	–	–	80	–	–	–	–
قوزالريف	–	57.2	28.5	–	–	14.3	–	–	–	–	15	–	–	85	–	–	–	–
السنيط	22.2	33.3	–	33.3	11.2	–	–	–	–	–	1	–	–	72	–	–	–	27
أبونمل	–	54	–	–	46	–	–	–	–	–	–	–	–	50	–	–	25	25
سليمة	32.7	52	8	7.3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	64.8	–	–	11.5	23.7
أم هاني	18	22	–	12	28	20	–	–	–	–	–	–	–	70.2	–	–	7	22.8
الحديب	25	37.5	–	25	–	12.5	–	–	–	–	–	–	–	63	–	37	–	–
جودة	80	20	–	–	–	–	–	–	–	27	13	–	–	55	–	–	–	5
أم القرى	33.3	66.7	–	–	–	–	–	–	–	–	50	–	–	22	–	–	–	28
شيكان	50	–	–	50	–	–	–	–	–	–	–	–	–	62	–	–	–	38
التقابة	27	34	–	13	24	2	–	–	–	–	–	–	–	78	–	–	–	22
الهجاليج	43	25	–	32	–	–	–	–	–	–	–	–	–	52	–	–	–	48
المتوسط	29.3	39.3	7.2	12.2	8.5	3.5	–	–	–	3	8.5	–	–	62.3	–	–	7.4	16.3

المصدر: العمل الميداني2005م

الجدول (22) يشير إلى أن أشجار الكتر كانت تمثل المصدر الرئيسي للفحم وحطب الوقود (39.3%)، ذلك في فترة ما قبل الثمانينيات، تليها أشجار الطلح (29.3%)، بينما تمثل بقية الأشجار مجتمعة (الهشاب، السنط، اللعوت، والسدر) 31.4%.

أما في الفترة التالية فقد انخفضت نسبة الاعتماد على الكتر والطلح إلى 3% و 8.5% على التوالي. وفي مقابل ذلك ارتفعت نسبة الاعتماد على شجر اللعوت 62%، كذلك شجر العشر 7.4%، وهو شئ لم يكن مألوفاً في السابق. يضاف إلى ذلك فقد اتجه السكان إلى روث الحيوانات والمخلفات الزراعية (16.3%).

2/ تدهور طاقة المرعى:

تشير التقديرات العامة لإدارة المراعي والعلاف بولاية النيل الأبيض إلى أن مساحة المراعي في إنحسار ملحوظ، إذ قدرت مساحتها بـ 1000000 فداناً في العام 2000م، بعد أن كانت 3851554 فدان في بداية العام 1980م. (إدارة المراعي والعلاف 2005م).

يبدو تدهور طاقة المرعى في اختفاء الكثير من الحشائش التي كانت تمثل مصدراً رئيسياً لغذاء الحيوان، ذلك مثل الدمبلاب *Aris.mutabilis*، أم جر*Barchiania.pbtussiflora*، العدار *Sorghum sp.*، النال-*Cymbopogon nerratus*، المالحة *Dichantium-annulatum*، الغبيش *Areva-javonica*، وفي مقابل ذلك ظهرت حشائش جديدة ذات قيمة غذائية ضعيفة، وغير مرغوبة للحيوان، ذلك مثل شيليني*Zornia diphylla*، النجيلة*Cynodon dactylo*، البودا *Striga hermonthica*، المولينا*Sonchus-cornutus*، والخضرة-*Corchorus-fascicularis* .

وحتى هذه الحشائش التي ظهرت مؤخراً، نجدها تتركز في مناطق محدودة من المنطقة، خاصة في الجنوب. أما شمال المنطقة فهو يخلو تماماً من وجود الغطاء النباتي، الذي يمكن أن يشكل مرعى للحيوان.

3.3.5 التغير في الجوانب التسويقية:

ارتبط الجانب التسويقي في منطقة الدراسة في فترة ما قبل ثمانينيات القرن الماضي، بطبيعة العلاقات الانتاجية التي كانت تسود المنطقة، المبنية على العلاقات التجارية التبادلية، التي تلبي الاحتياجات الأساسية والضرورية للسكان على المديين القصيرين، الزماني والمكاني.(الفصل الرابع)

إن اقتصاد ما بعد ثمانينات القرن الماضي غاب عليه الاتجاه الحديث، الذي عمل على توليد وتوليف المؤسسات الاقتصادية المتخصصة، المؤسسات الاقتصادية الخارجة عن، والمستبعدة لعمليات التبادل مع الآخرين، من خلال آليات المقايضة، والمعادلة المعتمدة والمتأثرة بآليات البيع والشراء.

إن الباعث الحقيقي وراء ذلك هو ما أصاب النظم الانتاجية من تدهور، دفع بالسكان المحليين للبحث عن وسائل أخرى تعمل على تسيير النشاط الاقتصادي لهم، على ضوء المنتجات المحلية (الزراعية والرعوية)، صغيرة الحجم وقليلة الفائدة. كذلك نجد أن النشاط الاقتصادي وحتى هذه الفترة ارتبط بندرة الوسائل الانتاجية التاريخية وعجزها عن الايفاء بالمتطلبات والاحتياجات الأساسية للسكان. يضاف إلى كل ذلك فإن إشباع الحاجيات والرغبات في هذه الفترة ارتبط بتبادل السلع والخدمات، والتي خرجت من إطارها المحلي والعائلي والقبلي، ذلك من خلال عدة التزامات وتعهدات تجاه النظم الاقتصادية الجديدة المحيطة بالمنطقة اقتصادياً. فوق كل ذلك فإن تلبية الاحتياجات الأساسية في هذه الفترة ارتبط بالسيطرة على الموارد من قبل ذوي القوة الاقتصادية والسياسية، مما أثر على النظم الانتاجية الاقتصادية، ومن ثم توظيفها في تلبية تلك الاحتياجات.

ارتبطت كل تلك العمليات والتغيرات بالاقتصاد النقدي، أو اقتصاد السوق Market Economy، المبني على حسابات الربح والخسارة.

في فترة ما قبل ثمانينات القرن الماضي، كان الجانب التسويقي مربوطاً فقط بتلبية الاحتياجات الأساسية في الاسواق القريبة (الفصل الرابع)، كما أن المعروضات الحيوانية والزراعية كانت تشكل قدراً ضئيلاً من الانتاج الزراعي الرعوي. إلا أن حركة التسويق وخاصةً الزراعية أخذت منحى آخر، حيث غاب عليها الجانب

التجاري، كما أن حركة التجارة اتجهت صوب الأسواق الكبيرة في المراكز الحضرية وشبه الحضرية، كما هو الحال في أسواق كوستي وربك والجبلين وتندلتي. وفي هذا الجانب فقد أوضحت الدراسة أن جل المنتجين خاصةً المزارعين قد اتجهوا إلى تسويق محاصيلهم في تلك الأسواق نظراً لوجود القوى الشرائية فيها.

جدول(23): الصادر والوارد لأسواق المحاصيل بمدينتي كوستي وربك 2003-2005م

الشهر	كوستي				ربك			
	الذرة		السمسم		الذرة		السمسم	
	الوارد	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد	الصادر
2003/11	-	-	-	-	9218	9218	86443	86433
2003/12	-	-	-	-	40776	25267	84968	63500
2004/1	-	12478	-	45791	6953	32869	63256	5643
2004/2	36338	5560	2978	38011	82329	49281	43470	15695
2004/3	52435	12209	2379	44509	99022	64358	80014	37438
2004/4	14637	8437	1072	8923	77485	48878	30215	21798
2004/5	5526	11947	690	7869	72630	56464	4870	45102
2004/6	-	12986	-	7129	90278	71598	-	8578
2004/7	-	-	-	-	70842	39805	-	4125
2004/8	-	-	-	-	11693	22923	321	321
2004/9	-	-	-	-	83186	25866	0	1750
2004/10	-	-	1187	-	72984	2130	0	-
2004/11	80	20977	29632	3448	55824	32433	38243	6550
2004/12	13377	26437	24231	14304	58157	40913	30494	21220
2005/1	38157	14030	8449	6704	38814	22484	14090	17341

المصدر: إدارة أسواق المحاصيل (كوستي وربك)2005/2004م.

إن الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة قد تأثر إلى حد بعيد بتدفق رأس المال الانتاجي، الذي غزا المنطقة، منذ نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات؛ فقيام

الشركات الخاصة في مجال الزراعة المروية والمطرية قد أحدث تغييراً في طبيعة العلاقات الانتاجية والاقتصادية السائدة في المنطقة.

في ظل كل تلك المتغيرات فقد قلت الأهمية الاقتصادية للأسواق المحلية، التي بدأت في التلاشي، وانسحب هذا الشيء على المعروضات الزراعية والحيوانية، بعد أن أصبح التركيز على الأسواق الكبرى.

إلى جانب ذلك إن الأسواق التقليدية قد فقدت الصبغة الاجتماعية، التي كانت تتسم بها في السابق، حيث الملتقى، وتبادل الآراء والأفكار، وحل المشكلات التي تجابه سكان المنطقة.

4.3.5 التغيـرات الاجتماعيـة:

أ. **ضعف الروابط والعلاقات الإجتماعية**:

يبدو ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية أحد مظاهر التغير والتحول الاجتماعي الذي طرأ على المنطقة خلال العقود الأخيرة. وتبدو مؤشرات ذلك التغير في اختفاء الكثير من العادات والتقاليد والقيم المميزة للمجتمع في الفترات السابقة؛ فقد اختفت ظواهر مثل النفير، سواء كان ذلك في الجوانب العملية (الزراعة والرعي)، أو في المناسبات الاجتماعية. فبعد أن كان أفراد المنطقة يعاونون بعضهم البعض خاصة في العمليات الزراعية من نظافة، ورمي للبذور، وحصاد، أصبح الفرد يعتمد على أسرته الصغيرة، أو يقوم بإيجار من ينجز له عمله. وينسحب ذات الشئ على بناء المنازل، التي تتطلب دفع مبالغ مالية كبيرة نظير تشييدها.

فوق كل ذلك اختفت مظاهر الاقتصاد الاخلاقي Moral Economy، المبني على المنفعة والعلاقات التبادلية مثل الهبات والهدايا والقروض التي لم يلحظ لها وجود حتى في أوقات الشدة والأزمات.

ويبدو تحول النظام الأسري من ممتد إلى نووي أبرز تلك المؤشرات؛ فالنظام الأسري الممتد، يقوم على رأسه رب الأسرة أو العائلة، والذي يقوم بتصريف شؤون الحياة المختلفة، إلا أن النظام النووي الذي بدأ يأخذ مكانه في المناطق الريفية، يجعل من اهتمام رب الاسرة قاصراً فقط على أسرته الصغيرة.

إن التغير في العلاقات والروابط الاجتماعية يعبر عنه أحد المبحوثين بقوله:

(لم يعد الحال كما كان عليه في السابق، فالظروف تغيرت، والأحوال تبدلت، فلم يعد الغني يعطي الفقير، ولم يعد القوي يساعد الضعيف، الكل مشغول بهمومه ومشاكله، إنها حال الدنيا، وإنها الأقدار.)

ب/ **المؤسسات التقليدية:**

إن نظم الإنتاج الريفية كما أوضحت الدراسة (الفصل الرابع)، كانت محكومة بنظام اجتماعي تسوده المؤسسات التقليدية، التي كانت تنظم حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية، بل انها كانت تقوم بحل الكثير من المشكلات خاصة المرتبطة بموردي الارض والمياه. إلا أن السنوات الاخيرة شهدت ضعفاً في تلك المؤسسات وفي الأدوار التي تقوم بها، وهذا ما يوضحه الجدول (24).

جدول (24): دور المؤسسات التقليدية في حياة السكان

الدور	سابقاً				حالياً			
	قوي جداً	قوي	ضعيف	لا يوجد	قوي جداً	قوي	ضعيف	لا يوجد
حماية الموارد	**85**	**15**	**-**	**-**	**-**	**13**	**17**	**70**
تحديد استخدام الأرض	**78**	**22**	**-**	**-**	**-**	**3**	**12**	**85**
تنظيم الزراعة والرعي	**54**	**40**	**6**	**-**	**-**	**27**	**43**	**30**
تنظيم العلاقات الاجتماعية	**68**	**22**	**10**	**-**	**15**	**32**	**17**	**15**
فض النزاعات	**95**	**5**	**-**	**-**	**34**	**28**	**17**	**21**
تقديم العون والمساعدة	**22**	**48**	**30**	**-**	**12**	**23**	**65**	**-**

المصدر: العمل الميداني2005م.

يشير الجدول (24) إلى أن دور المؤسسات التقليدية كان قوياً جداً في إدارة شؤون السكان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. يبرز هذا الدور بصورة واضحة في فض النزاعات وحماية الموارد الطبيعية، وتحديد استخدامها، وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وكما يشير أفراد عينة الدراسة، فقد

تضاءل ذلك الدور، بل واختفى في بعض الأحايين، خاصة في مجال حماية الموارد وادارتها، ويتضح ذلك في سجلات الشرطة (جدول (46) صـ 175)، والتي تقف شاهداً على الصراعات حول الموارد الزراعية والرعوية.

أوضحت المقابلات التي أجريت مع رجالات الإدارة الأهلية، أن ضعف دورهم يعود إلى غياب الصلاحيات التي كانت تمنح لهم في السابق، وهي الصلاحيات الإدارية والقضائية والأمنية، كذلك الضعف الذي تعيشه الإدارة الأهلية يعود لعدم وجود المخصصات المالية الكافية لإدارة شؤون السكان.

5-4 عوامل التحول والتغير في نظام الأقتصاد الريفي:

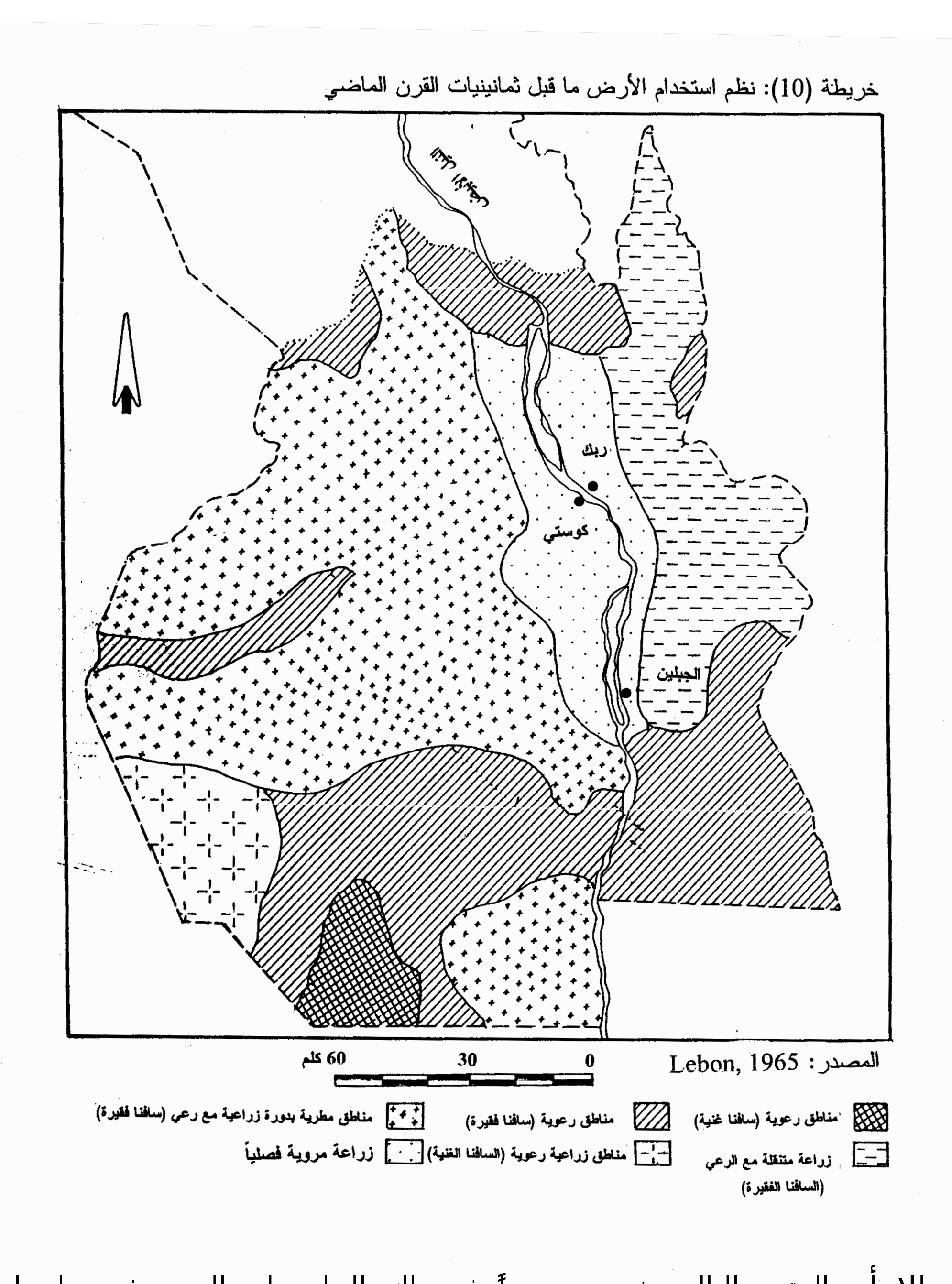
تعود التحولات والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة يكمن تضمينه في الآتي:

1. العوامل الاقتصادية (التغير في نظام استخدام الأرض).
2. العوامل الطبيعية/ البيئية (الجفاف).
3. العوامل الديموغرافية (النمو السكاني).
4. العوامل الأمنية (الحرب)
5. العوامل السياسية (ضعف التنمية وغيابها)

5-4-1 العوامل الاقتصادية:

يعد التغير في نظام استخدام الأرض أبرز العوامل الاقتصادية التي قادت إلى احداث تغيير في نظام الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة. تاريخياً، فإنه حتى بداية سبعينات القرن الماضي، نجد أن النشاط التقليدي (الزراعي والرعوي)، يشكل النمط الرئيس لاستخدامات الأرض بالمنطقة. خريطة(10)

خريطة (10): نظم استخدام الأرض ما قبل ثمانينيات القرن الماضي



المصدر : Lebon, 1965

إلا أن العقود التالية شهدت تغيراً في تلك النظم. إن التغير في نظم استخدام الأرض بولاية النيل الأبيض بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة جاء نتيجة عوامل منها:

1/ التوسع في القطاع المروي:

بدأ التخطيط للمشاريع الزراعية المروية في العام 1919م، عندما خططت الإدارة البريطانية للسيد عبدالرحمن المهدي كثيراً من الأراضي المروية على الضفة

الشرقية للنيل الأبيض (شلقامي،1991، صـ61). وفي العام 1934م قامت بعض المشاريع الخاصة في منطقة الطويلة (محلية كوستي)، ثم تلتها مشاريع خاصة أخرى في منطقة قلي (محلية كوستي) في العام 1935م، إذ وصلت المساحة المزروعة في تلك المشاريع خلال فترة الأربعينات إلى 7300 فداناً (محمد علي، 2002، صـ96).

في العام 1951م شرعت الحكومة السودانية في إنشاء مشاريع الإعاشة في مناطق الدويم والقطينة والهشابة في مساحة بلغت 21000 فداناً، تلا ذلك قيام مشاريع شبشة ووكرة، بمساحة إضافية قدرها 700 فداناً. شهد ذات العام إنشاء العديد من المشاريع الزراعية المروية في جنوب النيل الأبيض، والتي يقف على رأسها مشروع أم هاني الزراعي جنوب كوستي على الضفة الغربية للنيل الأبيض في مساحة تقدر بـ 70953 فداناً لزراعة القطن، والذي ارتفعت مساحته المزروعة إلى 98000 فداناً في العام 1959/58م (شلقامي،1991، صـ61).

تواصل بعد ذلك التوسع في المساحات المروية حتى وصلت إلى 300000 فداناً في العام 1964/1963م، منها 211000 فداناً لزراعة القطن التي تقلصت في العام 1979م إلى 76000 فداناً (Simpson 1991 صـ75).

إلا أن معظم تلك المشاريع قد فشلت بسبب مشاكل الطلمبات، فالبنك الزراعي لم يكن في مقدوره سد العجز الناتج عن فشل تلك المشاريع، لذلك صدر قرار في مايو 1968م بضم كل المشاريع القطنية التي انتهت مدة تراخيصها للدولة تحت رعاية البنك الزراعي، ثم مؤسسة الاصلاح الزراعي في العام 1969/1968م (مشاريع دائرة المهدي).

تواصل بعد ذلك التوسع في الزراعة المروية، وفي العام 1975م، خطط لمشروع سكر كنانة على الضفة الشرقية للنيل الأبيض في مساحة تقدر بحوالي 150000 فداناً لإنتاج 330000 طناً من السكر سنوياً. ثم تبعه مشروع سكر عسلاية في العام 1979م في مساحة تقدر بـ 27000 فداناً، لإنتاج 31700 طناً من السكر سنوياً.

تواصل التوسع في الزراعة المروية بعد ذلك حتى وصلت المساحات المروية بالولاية حوالي 100624 فداناً في العام 2004م، والتي تساوي 10.7% من جملة مساحة الولاية (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية).

جدول (25): أنماط الانتاج الزراعي المروي بولاية النيل الابيض2005م

القطاع	المساحة الكلية/ فدان	%
السكر	200000	19.9
مشاريع النيل الأبيض المروية	363663	36.1
الطلمبات الصغيرة والمترات	322578	32.1
الجروف	120000	11.9
الجملة	10006241	100

المصدر: وزارة الزراعة-ولاية النيل الأبيض 2005م

يشير الجدول أعلاه إلى أن مشاريع النيل الأبيض المروية، تسيطر على 36% من جملة الأراضي المروية ، والتي تشرف عليها الحكومة المحلية.

يشير الجدول كذلك إلى أن الطلمبات الصغيرة والمترات، تغطي مساحة 322578 فداناً، أي ما يعادل 32.1% من جملة المساحة المروية، وهي تشمل الطلمبات الخاصة والمترات والشركات.جدول (26).

جدول (26): توزيع الطلمبات الخاصة والمترات والشركات على المحليات

المحلية	الطلمبات الخاصة والمترات		الشركات		المساحة الكلية بالفدان
	العدد	المساحة/فدان	العدد	المساحة/فدان	
كوستي	1316	53368	3	45000	98368
الجبلين	**699**	40557	2	6000	46557
الدويم	1097	39870	12	34910	74780
القطينة	1351	73360	21	29250	102880
الجملة	4463	207425	38	115160	322575

المصدر: وزارة الزراعة-ولاية النيل الأبيض 2005م

يشير الجدول (26) إلى أن عدد الطلمبات الخاصة والمترات بالولاية 4463، منها 2413 بمحلية كوستي والجبلين في مساحة تقدر بـ 93238 فداناً، أي ما يعادل 45% من جملة المساحة المروية، التي تغطيها الطلمبات والمترات بولاية النيل الأبيض.

أما عن الشركات الاستثمارية فيبلغ عددها 38 شركة في مساحة 115160 فداناً على مستوى الولاية، منها 15 شركة بمحليتي كوستي والجبلين، في مساحة تقدر بـ 49910 فداناً، أي ما يعادل 69.4 % من جملة المساحة المروية للشركات بالولاية.

2/ **التوسع في القطاع المطري**:

بدأ التوسع في القطاع المطري في منطقة السهول الوسطى منذ أربعينات القرن الماضي، في مناطق القدمبلية بولاية القضارف، بهدف زيادة الانتاج من محصول الذرة ثم طبقت تلك السياسة في مناطق السودان الأخرى. (Simpson, 1991).

بدأ التوسع قي القطاع المطري بولاية النيل الأبيض في العام 1967، عندما أنشأت الدولة مؤسسة الزراعة الآلية، والتي كان من بين أهدافها الاشراف على الزراعة الآلية، من تصديق للمشاريع وتوفير للآليات، وجلب للدعم من البنك الدولي. وبناءً على ذلك تم تخطيط مساحة قدرها 262500 فداناً في العام 1969م، دعم البنك الدولي منها مساحة تتراوح من 30000-210000 فداناً (المصدرالسابق).

مما يجدر ذكره هنا أن التخطيط للزراعة الآلية انحصر في جنوب ولاية النيل الأبيض نظراً لملائمة الظروف الطبيعية من تربة خصبة وارتفاع في معدلات الأمطار.

إلا أن الانقلاب الحقيقي الذي حدث للزراعة الآلية المطرية بولاية النيل الأبيض وكل أنحاء السودان الأخرى بدأ في العام 1970م ، الذي صحبه قانون الأراضي غير المسجلة، والذي قضى بأيلولة كل الأراضي غير المسجلة رسمياً للدولة. ونتيجة لذلك أصبح هناك اكثر من مليون فدان من الأراضي الزراعية تتبع لمؤسسة الزراعة الآلية.

وفي ذات الفترة وزع ما يقارب 146000 فداناً (117) مشروع، بمتوسط مساحة تتراوح بين 1000-1500 فداناً للمشروع الواحد، منها 89 مشروع للأفراد من كبار تجار المدن والقرى، و26 مشروع لسكان المنطقة وعدد 2 مشروع حكومي. (محمد علي، 2002، صـ97).

ارتبط التوسع في الزراعة الآلية المطرية في تلك الفترة بسياسة (السودان سلة غذاء العالم)، إبان الحكم المايوي، والتي هدفت إلى تأمين الغذاء لسكان السودان تحوطاً من الكوارث والمجاعات، التي ضربت مناطق كثيرة من أفريقيا خلال الفترة من 1969-1971م.

نتيجة لكل ذلك تم التوسع في المساحات الزراعية الآلية إلى أن وصلت إلى 409000 فداناً في العام 1980م، بنسبة زيادة بلغت 57% عما كان عليه الحال في العام 1970م. وبنهاية عقد الثمانينات وصلت المساحة المزروعة آلياً إلى حوالي 900000 فداناً ، بنسبة زيادة بلغت 120%، عما كان عليه الحال في بداية عقد الثمانينات (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية 2005م)

كان للجفاف الذي ضرب البلاد في العام 1984/1985م أثره المباشر في الدفع بالسياسات الزراعية نحو التوسع في منطقة النيل الأبيض، بهدف زيادة حجم الغذاء، والاستفادة من الفائض كمخزون استراتيجي للدولة. تجلت تلك الأهداف في سياسة حكومة الانقاذ (نأكل مما نزرع)، التي حولت بموجبها مساحات واسعة من الأراضي الرعوية، ومساحة واسعة من الغابات إلى أراضي زراعية، وأعملت فيها الآلة. فكان نتاج ذلك أن وصلت الأراضي التي تم تخطيطها للزراعة الآلية جنوب ولاية النيل الأبيض أكثر من 1240000 فداناً، زادت إلى 1800000 فداناً في العام 2002م. جدول (27)

جدول (27): التوسع في الزراعة الآلية المطرية بالمنطقة.

العام	المساحة بالفدان	نسبة الزيادة
1970	260500	-
1980	409000	57
1990	900000	120
2000	1240000	37.8
2002	1800000	45.2

المصدر: وزارة الزراعة-ولاية النيل الأبيض 2005م

خريطة (11): نظم استخدام الأرض بمنطقة الدراسة 2005م

ربك
كوستي
الجبلين

المصدر: بتصرف من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية- ولاية النيل الأبيض 2005م

0 60 كلم

زراعة سكر
زراعة آلية مطرية
زراعة مروية
غابات
مناطق رعي وزراعة تقليدية

إن التوسع في نظم الزراعة في القطاعين المروي والمطري، قد جاء على حساب استخدامات الأرض التقليدية (الزراعية والرعوية). ففي القطاع المروي نجد أن معظم المشاريع الزراعية (الخاصة والحكومية) التي قامت وتم انشاؤها في المنطقة، قامت على أراضي كان يمارس فيها النشاط التقليدي الزراعي والرعوي. وعليه فإن قيام تلك المشاريع عمل على تضييق الحيز المكاني (الجغرافي) أمام تلك الأنشطة التقليدية. ينسحب ذات الشئ على القطاع المطري الآلي الذي استحوذ على مساحات شاسعة من الأراضي التي مورس فيها النشاط التقليدي. وعليه فإن التهميش الجغرافي الذي أخذ مكانه هنا أدى إلى تحجيم حركة الرعاة، وحصرهم في مناطق بعينها، كما أوضحت الدراسة، مما كان له آثاره السالبة على البيئة والسكان (الفصل السادس). كذلك أدى نقص الحيز الجغرافي (المكاني)، أمام المزارعين التقليديين إلى تغيير في حجم الحيازات الزراعية، مما انعكس على الدورة الزراعية المتبعة، فبعد أن كانت تمارس الزراعة المتنقلة لكبر المساحات، أصبحت الزراعة تمارس في مكان واحد على امتداد الزمن أو السنوات، كما عمد المزارعون إلى زراعة كل المساحات المتاحة، مما انعكس بدوره على التركيبة المحصولية.

وفوق كل ذلك فيعتبر التوسع في الزراعة في القطاعين المروي بصورة عامة والمطري بصفة خاصة صاحب الدور الأكبر في تغير البيئة الطبيعية، ذلك أن التوسع، وقيام المشاريع الكبرى استلزم إزالة مساحات واسعة من الغابات، وفي هذا الجانب تشير التقارير إلى أن غالبية المساحات التي أزيلت منها الغابات كانت بغرض زراعتها آلياً. وبالتالي فقد اختفت الكثير من الأشجار والحشائش والمظاهر الحيوية التي كانت سائدة بالمنطقة. مما ترتب عليه اختفاء الكثير من الحرف والمهن، والصناعات الصغيرة،المرتبطة بتلك الأشجار، كصناعة البروش، والسلال. إضافةً لاختفاء ظاهرة طق الصمغ، والتي تعتمد جميعها على البيئة المحلية (الأشجار).

5-4-2 العوامل الطبيعية/ البيئية (الجفاف):

اختلف الكثيرون في تحديد مفهوم الجفاف، فقد ذهب البعض إلى أنه يعني حدوث انخفاض في فعالية المطر. وذهب البعض الآخر إلى أنه يعني نقصاً في كمية المياه التي تحتاجها المحاصيل، خاصة تلك المياه المرتبطة بالمطر في المناطق التي تسودها نظم الزراعة المطرية. إلا أن آخر التعريفات الخاصة بالجفاف، هي تعريفات اقتصادية اجتماعية، تعنى بإبراز مدى تأثير نقص المياه على المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وهذا التعريف الأخير يعد الأشمل، ذلك أنه نقل الجفاف من كونه ظاهرة طبيعية، إلى كونه ظاهرة اقتصادية اجتماعية، ترتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية (محسوب 1998). هذا المفهوم الأخير هو الذي تبنته هذه الدراسة بغرض إبراز الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الجفاف في المنطقة.

تتسم منطقة الدراسة عموماً بالهشاشة الايكولوجية، التي يعبر عنها الجفاف النسبي، حيث التذبذب في كمية الأمطار المتساقطة على مدار العام، مع عشوائية توزيعها على امتداد مساحة الاقليم، إلى جانب ارتفاع نسبة الفاقد من المياه، والذي يفوق معدلات التساقط السنوية. جدول (28)

جدول (28): الموازنة المائية على بعض المحطات (1960-1990م). (ملم)

المحطة	دائرة العرض	خط الطول	متوسط الهطول	النتح والتبخر	الفائض المائي	العجز المائي	درجة الحرارة
كوستي	13-10 ش	32-40 ق	342	2284	صفر	1942	28.6
سنار	13-33 ش	32-37 ق	407	2078	صفر	1671	28.6
سنجة	13-11 ش	30-33 ق	482	2196	صفر	1714	28
الجنينة	13-29 ش	22-27 ق	360	2269	صفر	1009	27.3
الأبيض	13-10 ش	14-30 ق	496	225	صفر	1729	26

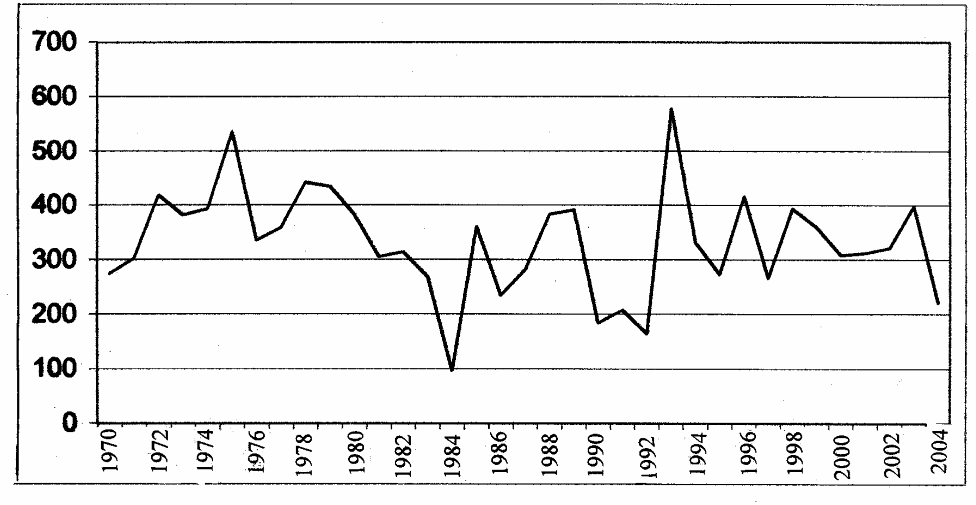
المصدر: محمد علي, 2001م، ص 41

يضاف إلى ذلك فقد شهدت المنطقة في منتصف عقد الثمانينـات، فتـرة جفـاف حرجة، تدنت فيها معدلات الأمطار إلى أقل من 100ملم في العام. تبع ذلك تـدني في الرطوبة النسبية، وصلت إلى 37%.

أخذ المعدل العام لهطول الأمطار في التناقص، خلال تسعينيات القرن الماضي، إذ وصل إلى 163.9 ملم في العام 1992م، بعد أن كان أعلى من ذلك في الأعـوام السابقة (الإرصاد الجوي،2005م).

عموماً تعد فترة منتصف الثمانينات، وبداية التسعينات الأسوأ من حيث هطـول الأمطار في المنطقة خلال الثلاثين سنة الماضية.

شكل (23) : متوسط هطول الأمطار بالمنطقة 1970-2004م

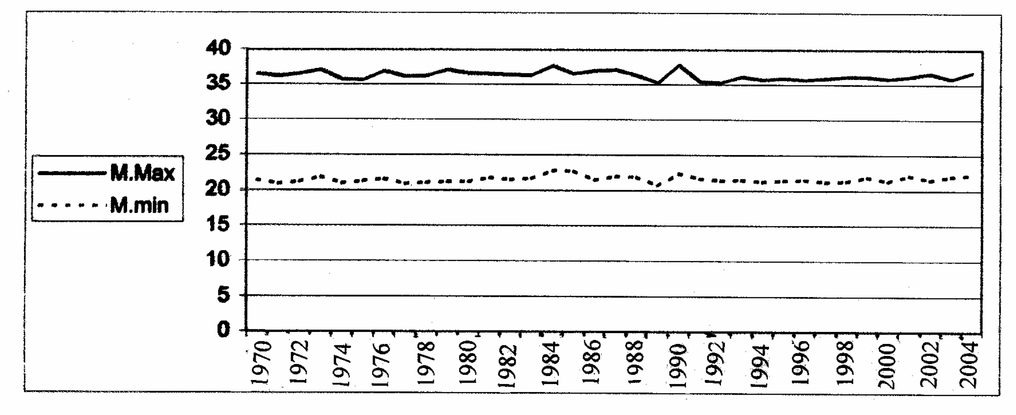


المصدر: الارصاد الجوي 2004/70م

يشير الشكل (23) إلى أن العام 1984م شهد أقل معدلاً لهطول الأمطار بالمنطقة، إذ بلغ 96 ملم ، يقابله العام 1993م، الذي شهد أعلى معدلات لها 578 ملم.

إن التدني في معدلات الأمطار في تلك الفترة، تبعه ارتفاع في درجات الحرارة الصغرى والكبرى، كما تبعه انخفاض في معدلات الرطوبة النسبية.شكل(24)

شكل (24): درجات الحرارة الدنيا والعليا بمنطقة الدراسة 1970-2004م



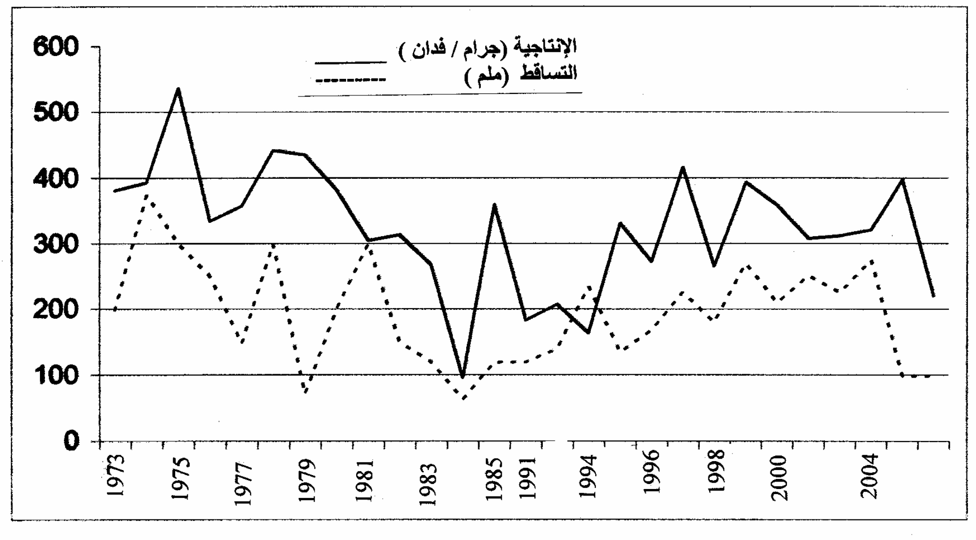
المصدر: الارصاد الجوي 2004م

يشير الشكل(24) إلى أن المتوسط العام لدرجات الحرارة الكبرى، بلغ مداه الأعلى 37.5 درجة مئوية في العام 1990م، بينما بلغ حدوده الدنيا 20.7 درجة مئوية في العام 1989م. أما الرطوبة النسبية، فقد بلغت معدلاتها العليا 49% فـي الأعـوام 1971

-1975م. بينما بلغت معدلاتها الدنيا 37% في العام 1984م.

إن الجفاف الذي ضرب المنطقة خلال تلك الفترات، كان له تأثيره المباشر علـى الاقتصاد الريفي، الذي يعتمد وبصورة رئيسة على الأمطار، خاصة في الزراعـة والرعي. ففي الجانب الزراعي شهد الانتاج أقل معدلاته، خلال الثلاثـين عامـاً الماضية، مما أدى لإحداث أزمة في الغذاء ليس فقط بمنطقة الدراسة وإنمـا فـي جميع أنحاء السودان. شكل(25).

شكل (25): متوسط هطول الأمطاروانتاجية الذرة بالمنطقة



المصدر: الإحصاء الزراعي 2005م/ الارصاد الجوي2004م

يشير الشكل (25) إلى التناسب الطردي بين معدلات هطول الأمطار والانتاجيـة الزراعية لمحصول الذرة خلال السنوات من 1970-2004م.

وفي مجال الرعي، فقد كان للجفاف أثره الواضح علىـالثروة الحيوانيـة كمـاً ونوعاً. فالجفاف أدى لنفوق وهزال أعداد كبيرة منها، كما أدى إلى تغير تركيبتها في المنطقة. وفي هذا الجانب فقد أشار افراد عينة الدراسة، إلى أن الجفاف الـذي ضرب المنطقة في تلك الفترة أفقدهم جل حيواناتهم، إما بسبب النفوق أو بـسبب ببيعها خوفاً من نفوقها، لمن اهم أقدر على توفير الماء والكلأ.

جدول (29): أثر الجفاف على الثروة الحيوانية بمنطقة الدراسة.

القرية	%نفوق	%بيع	% أخرى*
الشوافة	22	75	03
المليح	27	53	20
النعيم	12	48	40
الراوات	23	52	25
قوز الريف	32	63	05
السنيط	29	58	13
أبونمل	08	32	60
سليمة	21	53	26
أم هاني	07	31	62
الحديب	06	18	76
جودة	12	23	65
أم القرى	28	46	26
شيكان	07	32	61
التقابة	37	52	11
الهجاليج	12	37	51
المتوسط	18.4	44.8	36.8

المصدر: العمل الميداني 2005م* تشير لهجرة وحركة الحيوان إل مناطق أخرى

تشير الأرقام أعلاه إلى أن الجفاف تسبب في نفوق 18.4% مـن جملـة الثـروة الحيوانية بالمنطقة، كما أن 44.8% من جملة الثروة قد بيعت.

تشير الأرقام كذلك إل أن الغالبية العظمى من الحيوانات التي نفقت، كانـت فـي المناطق البعيدة عن النيل، إذ شكلت 25.7%، في مقابل 11.1% فـي المنـاطق القريبة من النيل.

بإجراء مقارنة بين محليتي كوستي والجبلين، يلاحظ أن نسب نفوق الحيوانات في محلية كوستي بلغت 20.1%، بينما نجدها 17% في محلية الجبلين.

إن نفوق الحيوانات وبيعها أدى إلى التغير في ملكية الثروة الحيوانية، كما أدى إلى التغير في تركيبتها، خاصة وأن غالبية السكان اتجهوا إلى بيع الحيوانات الكبيـرة (الأبقار). إلى جانب ذلك فقد كان للجفاف أثره على البيئـة الطبيعيـة، خاصـةً المراعي، التي تدهورت بسبب قلة المياه وعدم وجودها في كثير مـن الأحـايين، وفي هذا الجانب أيضاً، تشير تقارير إدارة المراعي والعلف إلى أن الجفاف الـذي ضرب المنطقة خلال فتراته المختلفة، أختفت معه كثير من المساحات الـصالحة للرعي، وتقهقرت أخرى إلى الجنوب.

إن أثر الجفاف لم يقتصر فقط على منطقة الدراسة، بل تعداه إلى كل أنحاء الاقليم. تشير الدراسات إلى أن عدد المتأثرين به في الاقليم الأوسط تجاوز 65000 نسمة، وبلغ عدد النازحين إلى مدن الاقليم حوالي 300000 نسمة، هذا بخلاف النـازحين إلى خارج حدود الاقليم. تشير التقارير كذلك إلـى أن الخـسائر الماديـة فاقـت 222225000 جنيه سوداني خلال العام 1985/84م (Abusamra&Mohamed,1991 صـ162)

جدو(30):الوضع الغذائي في المناطق المتضررة بفعل الجفاف للعام 1986(طن متري)

الإقليم	الكمية المتاحة	الحاجة من الغذاء	ما تم جلبه للمناطق المتأثرة	ما تم توزيعه	% للاحتياج
دارفور	89000	67000	87250	51000	76
كردفان	148558	149000	138558	135000	91
الشرقي	38222	45100	26461	26000	58
الأوسط	26583	30000	22919	17000	57
الشمالي	3606	5445	2432	2400	44

المصدر: Ibrahim,1991, صـ219

تشير الأرقام أعلاه إلى أن جملة الكميات المتاحة من الغذاء في الاقليم الأوسط بلغت 26583 طناً مترياً من الحبوب، تعادل 8.7% من جملة ما توفر من غذاء في جميع أنحاء السودان في تلك الفترة. تشير الأرقام كذلك إلى أن جملة ما تم توزيعه من غذاء في الاقليم الأوسط بلغ 17000 طناً مترياً، يعادل 57% من حاجة السكان للغذاء البالغة 30000 طناً مترياً.

3.4.5 العوامل الديمغرافية (النمو السكاني):

تشهد منطقة الدراسة (محليتا كوستي والجبلين) منذ أواخر القرن الماضي، نمـواً سكانياً متسارعاً، يعبر عنه الجدول (31).

جدول (31): النمو السكاني بمنطقة الدراسة خلال الفترة 1973-2003م

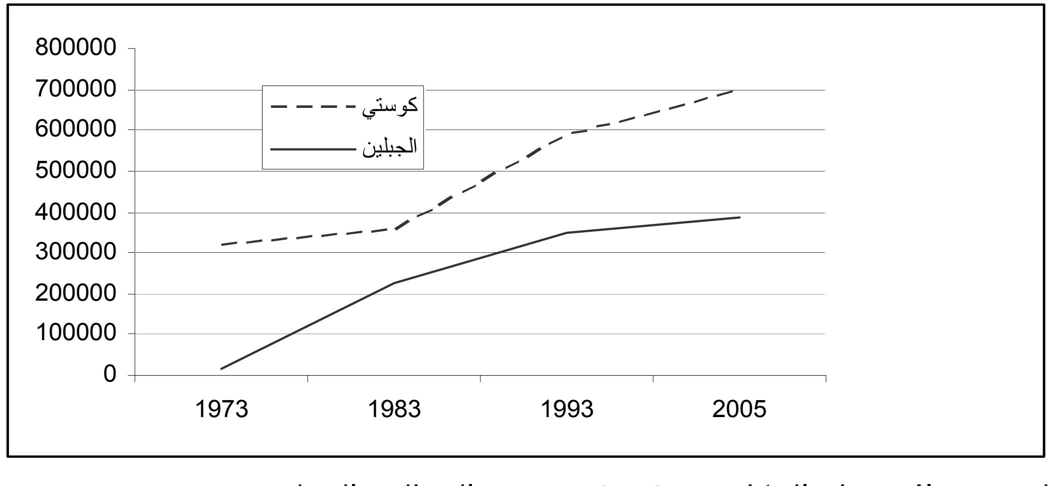
المحلية	1973	1983	الزيادة%	1993	الزيادة%	**2005**	الزيادة%
كوستي	316658	355630	12+	584075	64+	697136	16.3+
الجبلين	18399	227239	1135+	350806	54.4+	399298	13.8+
الولاية	844877	934367	10.6+	1438907	54+	1661283	15.5+

المصدر: الاحصاء 1993/83/73. المجالس المحلية 2005م.

يشير الجدول (31) إلى أن ولاية النيل الأبيض بصفة عامـة ومنطقـة الدراسـة (محليتي كوستي والجبلين)، بصفة خاصة تشهد نمواً سكانياً متسارعاً منذ بدايات العقود الأخيرة من القرن الماضي.

على المستوى الولائي تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد السكان من 844877 نـسمة في العام 1973م، إلى حوالي 1661283 نسمة في العام 2003م، بنسبة زيـادة بلغت 96.6% خلال الثلاثين سنة الماضية. تشير الأرقام كذلك إلى أن عدد السكان في منطقة الدراسة ارتفع من 335057 نسمة في العـام 1973م، إلـى حـوالي 1096434 نسمة في العام 2005م. بنسبة زيادة بلغت 227.2% خلال الثلاثـين سنة الماضية. صاحب ذلك ارتفاع في نسبة سكان منطقة الدراسـة للولايـة مـن 37% في العام 1973م إلى 66% في العام 2005م.

شكل (26): النمو السكاني بمنطقة الدراسة.



المصدر: الإحصاء السكاني 1993/83/73م. المجالس المحلية 2005م

تتمتع منطقة الدراسة وكما يشير الفصل الثالث بكثير من الخصائص الطبيعية والبشرية، خاصة تلك المرتبطة بالموارد الطبيعية، مما جعلها قبلةً للمستثمرين، ولرأس المال الانتاجي في المجالين الزراعي والرعوي، إذ أن وفرة الأراضي الزراعية الخصبة بجنوب الولاية، مع ارتفاع معدلات الأمطار، عجل بقيام الكثير من المشاريع الزراعية الإستثمارية، التي جذبت نحوها أعداداً كبيرة من السكان بتوفيرها فرص العمل لهم. هذا إلى جانب بعض المجموعات الأخرى، التي آثرت الوفود إلى مناطق الزراعة المروية، فكانت مشاريع السكر في منطقتي كنانة وعسلاية قبلة ومحط أنظار لكثير من المجموعات التي تدفقت على المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت المنطقة هجرات واسعة من غرب البلاد وشرقها وجنوبها بسبب تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في أنحاء واسعة من السودان، إضافة للحرب الأهلية في الجنوب التي دفعت بالكثيرين إلى المناطق الشمالية، وإلى منطقة الدراسة على وجه الخصوص؛ فالحرب في جنوب السودان اندلعت منذ العام 1983م، ومنذ ذلك التاريخ أخذت الكثير من القبائل الجنوبية في الهجرة شمالاً، حيث استقرت في مدن الولاية المختلفة (كوستي ، ربك، الجبلين، تندلتي) وغيرها. تشير التقارير إلى أن عدد النازحين بسبب الحرب إلى الاقليم الأوسط في العام 1989م بلغ 10000 نازحاً، من جملة العدد الكلي

للنازحين والبالغ 55474 نازحاً. زاد هذا العدد مع استمرار الحرب، إلى أن وصل إلى 88196 نازحاً في الفترات التالية.

جدول (32): القبائل النازحة لمنطقة الدراسة

الموقع	القبيلة	عدد النازحين	%
قوز السلام	**الدينكا**	15852	18
اللية	النوير	7178	8.1
كادوقلي	النوبة	6710	7.6
المقينص	قبائل كردفان	8295	9.4
الجبلين	الاستوائية	36115	41
	دارفور	9537	10.8
	النيل الأبيض	4506	5.1
العدد الكلي		***88196***	100

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية- ولاية النيل الأبيض 2005م

تشير الأرقام بالجدول (32) إلى أن جملة النازحين من الولايات الجنوبية بلغت 67.1% . منهم 59.6% من منطقة الاستوائية. أما مناطق غرب السودان، وجبال النوبة فقد دفعت بـ 17.7% من النازحين إلى المنطقة، بينما شكلت نسبة النازحين من الولاية نفسها 5.1%.

كان للجفاف الذي ضرب منطقة الساحل في العام 1985/1984م، أثره الواضح في الدفع بالكثيرين للنزوح من مناطقهم لمناطق أخرى أكثر أمناً. وفي هذا الجانب تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد السكان المتأثرين بنقص الغذاء في هذه الفترة بلغ حوالي 30 مليون نسمة في أفريقيا، 5 مليون منهم في السودان، كما أن هناك أكثر من 10 مليون غالبيتهم من النساء والأطفال مهددون بالنزوح من مناطقهم .

إزاء تلك الأوضاع أضطر الكثيرون للنزوح نحو المناطق الآمنة في وسط السودان وشماله، حيث استقروا حول المراكز الحضرية وشبه الحضرية، وأنشأوا العديد من المستوطنات العشوائية. جدول (33).

جدول (33): الوافدون إلى مناطق السودان المختلفة في العام 1985م

الإقليم	عدد الوافدين إليه	النسبة
دارفور	763000	32.5
أم درمان	180000	7.7
الأوسط	300000	12.8
الشرقي	160000	6.8
كردفان	315000	13.5
الاستوائية	492830	21.1
شندي/ بربر	130000	5.6
المجموع	2340830	100

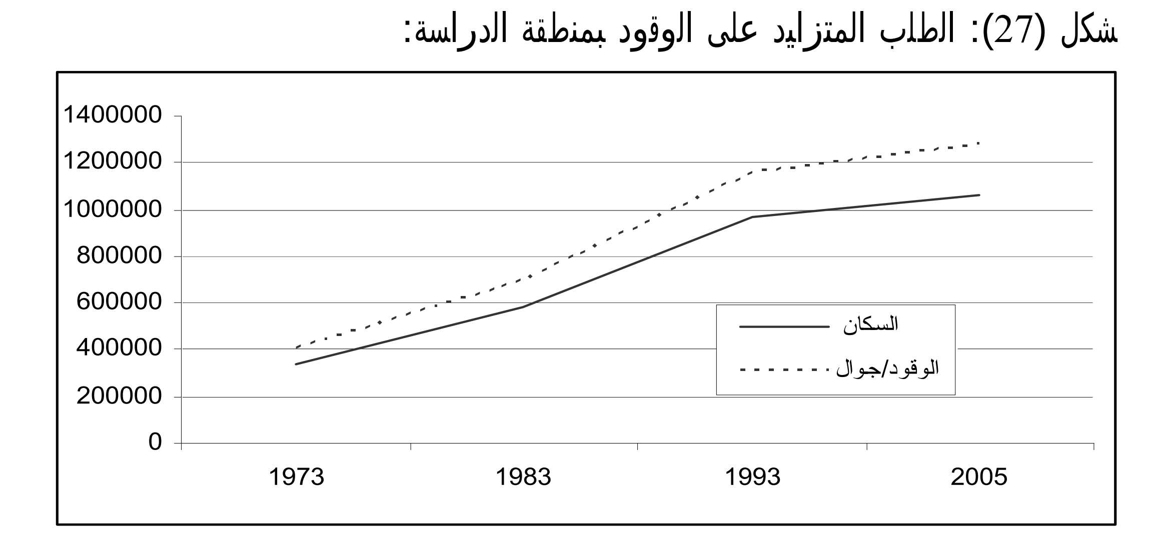
المصدر: Gore, 1991، صـ 72

تشير الأرقام أعلاه إلى أن عدد النازحين في الاقليم الأوسط بلغ 300000 نازحاً في العام 1985م، و يشكل هؤلاء 12.8% من جملة النازحين في أقاليم السودان المختلفة في ذات العام. تشير التقارير كذلك إلى أن هذا العدد تضاعف خلال الفترة من 1985-1989م، مع أن الفترة التالية لم تشهد إلا عودة عدد قليل منهم إلى مناطقهم الرئيسه، مع التزايد المستمر في أعداد المهاجرين إلى المنطقة.

لكل تلك الظروف والمتغيرات أخذ السكان في منطقة الدراسة في التزايد المستمر والمتسارع.

صاحب النمو السكاني المتسارع طلب متزايد على فحم الحريق وحطب الوقود ، ومواد البناء. إذ أن معظم سكان المنطقة يعتمدون على البيئة في تلبية احتياجاتهم. مما انعكس سلباً على البيئة. إن الطلب المتزايد على الوقود يعبرعنه الشكل (24).

شكل (27): الطلب المتزايد على الوقود بمنطقة الدراسة:



المصدر: العمل الميداني2005م

أما في مجال مواد البناء، فقد أوضحت الدراسة أن أكثر من 90% من مواد البناء المستخدمة في المنازل االريفية خاصة البعيدة عن النيل، تعتمد على المواد المحلية، المستمدة من البيئة الطبيعية مثل القش والحطب. وعليه فإن الزيادة السكانية التي طرأت على المنطقة مؤخراً تستلزم المزيد من الضغط على البيئة، من أجل توفير مواد البناء. وفي هذا السياق فقد أشار أفراد عينة الدراسة إلى أن القرى قد توسعت أفقياً وبصورة ملحوظة بنهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

4.4.5 العوامل الأمنية (الحرب):

اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان في العام 1983، وعملت على تهديد كل المناطق الواقعة في جنوب ولاية النيل الابيض إضافة لمناطق أخرى. إيكولوجياً نجد أن المناطق التي تأثرت بالحرب تقع ضمن حزام السافنا الغنية، حيث التربات الطينية الخصبة، والغطاء النباتي الكثيف، فضلاً عن وجود المراعي الواسعة الممتدة على طول المنطقة وعرضها. لذلك نجدها كانت تمثل قبلة لرعاة الماشية والأغنام من مناطق السودان الشمالي، والذي يشمل ولايات النيل الأبيض، كردفان، سنار والشرق. إذ تتجه القبائل الرعوية في تلك المناطق للهجرة والحركة جنوباً، خاصةً في فصل الصيف، إلا أن نشوب الحرب الأهلية بين الحركة الشعبية

في الجنوب، وحكومة السودان في الشمال حجَم الرعاة من الحركة جنوباً خوفاً من فقد ارواحهم وحيواناتهم، بل أن الكثيرين في مناطق التماس اتجهوا شمالاً، واستقروا في المناطق الأكثر أمناً، كما هو الحال في مناطق كوستي، والجبلين.

وعليه فإن الحرب الأهلية قد حدت من الحركة الفصلية للرعاة، وضيقت من الحيز المكاني المتاح أمامهم في إتجاه الجنوب.

يضاف إلى ذلك فقد كان هناك بعض الأفراد يمارسون الزراعة في مناطق التماس، وبنشوب الحرب تركوا أراضيهم وتوغلوا في جنوب الولاية، خاصة في مناطق النعيم والراوات، الشئ الذي كان له تأثيره السالب على الحيازات الزراعية.

في مجال صيد الأسماك فقد كان للحرب دورها في تقييد حركة الصيد والقوارب جنوباً. قبل العام 1983م كان الصيادون يتوغلون داخل الحدود الجنوبية إلا أنه و بإندلاع الحرب، أصبحوا محصورين في الحدود الجنوبية لولاية النيل الأبيض. فنقصان الحيز المكاني أثر على حركة الصيد مكانياً، مما كان له تأثيره على المردود الاقتصادي بالمنطقة (الباب السادس).

إلى جانب ذلك فقد كان للحرب أثرها في تغيير إتجاه حركة البضائع من الجنوب إلى اتجاهات أخرى كالوسط والشمال والغرب. انعكس ذلك على الأسواق المنتشرة على امتداد النيل الأبيض بين كوستي و واو (الرنك، فشودة، ملكال، جوبا) والتي كانت تنتعش برسو البواخر النيلية عليها.

5.4.5 العوامل السياسية (ضعف البرامج التنموية الموجهة للريف)

إن ضعف برامج التنمية والتخطيط الموجه نحو الريف قد عزز من التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي؛ فالشواهد التاريخية توضح وبجلاء ضعف المرود الاقتصادي والاجتماعي لتلك البرامج، بسبب افتقارها للمقومات الأساسية، ذلك من حيث الأهداف والاعداد العلمي. فالتخطيط عموماً في السودان وعبر الحقب التاريخية المختلفة يهدف دائماً إلى زيادة الدخل القومي، من خلال زيادة الانتاج، والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة، دون الوضع في الاعتبار الإنسان، محور التنمية وهدفها الرئيس. ويتجلى هذا الأخير في التردي

في الظروف الحياتية والمعاشية لغالبية سكان الريف. ورغم بعض الخطط الهادفة إلى تحسين أحوال السكان الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تفلح في تحقيق تلك الأهداف، فدخل الفرد لم يطرأ عليه تغيير ، كما أن الخدمات لم يحدث لها تحسين.

على الرغم من أن التخطيط الاقتصادي في السودان خلال مراحله المختلفة قد ركز على زيادة الانتاجية الزراعية والرعوية، مستفيداً مما هو متاح من موارد، إلا أنه أهمل المنتجين التقليديين، بسبب التركيز على التقنية والتكنولوجيا. ففي مجال الزراعة تم التركيز على الانتاج الكبير دون غيره، وفي الرعي كان الاهتمام بالنواحي العلاجية والبيطرية، أما الرعاة فلم يكن لهم وجود في تلك الخارطة.

كل ذلك قاد إلى إحداث خلل في علاقة الانسان بالبيئة تدهورت على إثره الموارد الطبيعية، والجوانب البيئية.

إن ضعف البرامج التخطيطية يضع سؤالاً أمام جدواها وكيف أن التخطيط لبرامج التنمية يزيد الهوة الاقتصادية والاجتماعية ما بين الريف والحضر. فالشواهد التجريبية توضح بأن تلك الخطط والبرامج لا تجد التطبيق الفعلي. يضاف إلى ذلك فإن التخطيط على كافة مستوياته يفتقر إلى الاطار المؤسسي والتخطيطي، كما يعاني من ارتباطه بطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، ومن ثم تبعيته الإدارية. فتارة يتبع لوزارة المالية، ومرةً لوزارة الاقتصاد، وأحياناً للحكم المحلي، الشئ الذي أوجد نوعاً من عدم الاستقرار والتجانس، كما أن التغير في تبعية الإطار المؤسسي يحول دون متابعة تنفيذ البرامج المخطط لها. وفوق كل ذلك فالتضارب في الاختصاصات بين الجهات المختلفة لها تأثيرها السالب على البرامج المعدة والمنفذة.لذلك فإن ضعف برامج التخطيط على المستوى القومي، انعكس على طبيعة البرامج المخطط لها والمنفذة في المناطق الريفية خلال السنوات المختلفة. جدول (34).

جدول (34): ملخص برامج التنمية –ولاية النيل الأبيض خلال الفترة 2000/2005م (مليون دينار سوداني)

البرامج	1998م			2000م	2004م			2005م				المجاز
	المصدق	المنصرف	%	المجاز	المصدق	المنصرف	%	ولائي	اتحادي	منظمات	جهد شعبي	
أمانة الحكومة	–	–	–	15	–	–		120	–	–	–	120
مجلس الولاية	–	–	–	63.5	–	–						
المحافظات	–	–	–	30	–	–						
وزارة الشؤون الاقتصادية	–	–	–	110	200	–	–	174	–	–	–	174
وزارة المالية	40.552	21.862	53.9									
وزارة الشؤون الهندسية	192.000	98.800	51.4	450	350	555.7	158.8	2321.9	543.5	–	28.6	2894
وزارة الزراعة	62.400	10.820	17.3	95.8	200	1012.3	506.2	117	–	–	–	117
وزارة الثروة الحيوانية	14.400	3.100	21.5									
وزارة الصحة	52.000	585.259	112	115	2650	2182.3	82	166	–	249	–	415
وزارة التربية والتعليم	80.800	5.550	6.8	327				220	–	160	–	380
وزارة الشؤون الاجتماعية	64.000	20.697	32.3		200	314.6	157.3	180	20	20	–	200
الجملة الكلية	506.152	219.088	43.2	1206.3	3600	4064.8	112.9	3298.9	563.5	409	28.6	433

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد–ولاية النيل الأبيض 1998–2005م

يشير ملخص ميزانية العام 1998م إلى أن جملة المبلغ المصدق به 502.152 مليون دينار، إلا أن المنصرف الفعلي لم يتعد 219.088 مليون دينار، بنسبة لم تتعد 43.2%. وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمبلغ المصدق به لبرامج التنمية خلال ذلك العام. تشير ميزانية ذلك العام إلى أن وزارة الشؤون الهندسية استأثرت بنسبة 37.9% من جملة المبلغ المصدق به، كما أن نسبة المنصرف الفعلي لها بلغ 98%. قطاعا الزراعة والثروة الحيوانية، صدق لهما بـ 76.808 مليون دينار، إلا أن المنصرف الفعلي لكليهما لم يتعد 13.9% من جملة ذلك المبلغ. وهي نسبة ضئيلة مقارنةً بحجم تلك القطاعات الانتاجية.

تشير ميزانية العام 1998م أيضاً إلى أن قطاعي الصحة والتعليم حظيا بنسبة 26.2% (132 مليون دينار)، وهي أيضاً نسبة ضئيلة مقارنةً بالتدهور الذي تعيشه تلك القطاعات.

في القطاع الهندسي تم التصديق فقط بمبلغ 100 مليون دينار لمياه المدن بكل محليات الولاية. أما قطاع الريف فلم يحظ بميزانية مصدقة في هذا العام، في الوقت الذي تعاني فيه كل الأرياف بما فيها منطقة الدراسة من عدم وجود مياه الشرب، إلى جانب مشكلاتها النوعية.

أما في العام 2000م فقد بلغت ميزانية التنمية 1206.9 مليون دينار، استأثرت منها وزارة التخطيط العمراني بالنصيب الأكبر من ميزانية التنمية، مقارنةً بالقطاعات الأخرى (450 مليون دينار)، بنسبة 37.3%، تليها وزارة التربية والتعليم بنسبة 27%، ثم قطاع الصحة 9.5%. أما قطاعا الزراعة والثروة الحيوانية فقد بلغت نسبة الاعتماد المالي لهما 7.9%، وهي نسبة ضئيلة مقارنةً بما خصص للقطاعات الأخرى من ميزانية.

الميزانية المصدق بها للعام 2004م بلغت 3600 مليون دينار، بينما المنصرف الفعلي تجاوزها بنسبة 12.9%، وهذا يعد مؤشراً لضعف الميزانيات المرصودة، وعدم مواءمتها للبرامج المراد تنفيذها. استأثرالقطاع الخدمي بـ 2650 مليون دينار، أي ما يعادل 73.5% من الميزانية، خصص منها فقط مبلغ 11 مليون لتأهيل وتشييد بعض المستشفيات في المناطق الحضرية. هناك مبلغ 50 مليون

خصص لمياه المدن. أما بقية المبلغ فقد خصص للإنشاءات والتسيير ووسائل الحركة.

اقتصرت ميزانية القطاع الزراعي في ذات العام على شراء بعض الآليات والمعدات ووسائل الحركة، مع إنشاء وتأهيل بعض المعامل.

في ميزانية العام 2005م، تشير الأرقام إلى دخول الجهد الشعبي كمصدر من مصادر التمويل، ذلك في القطاع الهندسي على وجه الخصوص في ما يتعلق بخدمات مياه الشرب في المناطق الريفية. تعكس الأرقام التباين في الميزانية الموجهة لكل قطاع على حده. فالقطاع الهندسي حاز على 67.3% من ميزانية التنمية، في الوقت الذي نجد فيه أن النسبة الموجهة لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية لم تتعد 2.8%. أما القطاع الخدمي فحاز على 23.4%.

انحصر دور المنظمات الطوعية في الصحة والتعليم بنسبة دعم بلغت 9.5% من جملة الميزانية المرصودة للتنمية، و 51.5% من جملة المبلغ المرصود لقطاعي الصحة والتعليم. كما يلاحظ أن الدعم الاتحادي والجهد الشعبي انحصرا قي القطاع الهندسي، والذي يتضمن خدمات مياه الشرب في المناطق الريفية والحضرية.

بالنظر الى مقترحات ميزانيات التنمية بالولاية خلال الفترة من 1998 وحتى العام 2005م ، يلاحظ أن المبالغ المرصودة فى تزايد مستمر ، وذلك نابع من التزايد المستمر فى المتطلبات وبنود الصرف المختلفة . تشير الميزانيات كذلك الى أن القطاع الهندسى شكل أولوية فى كافة ميزانيات التنمية ، ذلك باستئثاره لجل تلك الميزانيات .

على الرغم من أن القطاع الهندسي مناط به تنمية وتطوير قطاع المناطق الريفية ، إلا أن واقع الحال يشير الى غير ذلك ، فكثير من مناطق وقرى الولاية بما فيها منطقة الدراسة تعانى عجزاً فى مياه الشرب للانسان والحيوان ، ذلك رغماً عن مساهمة الجهد الشعبى فى ذلك .

لم يجد قطاع الزراعة والثروة الحيوانية حظهما من التنمية ، ويظهر ذلك من خلال ضعف ميزانيات التنمية الموجهة لهذا القطاع وكذلك البرامج المنفذة . إذ أن

معظم بنود الصرف تركزت فى إنشاء المعامل والجوانب الفنية وأهملت الزراع والرعاة ، محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

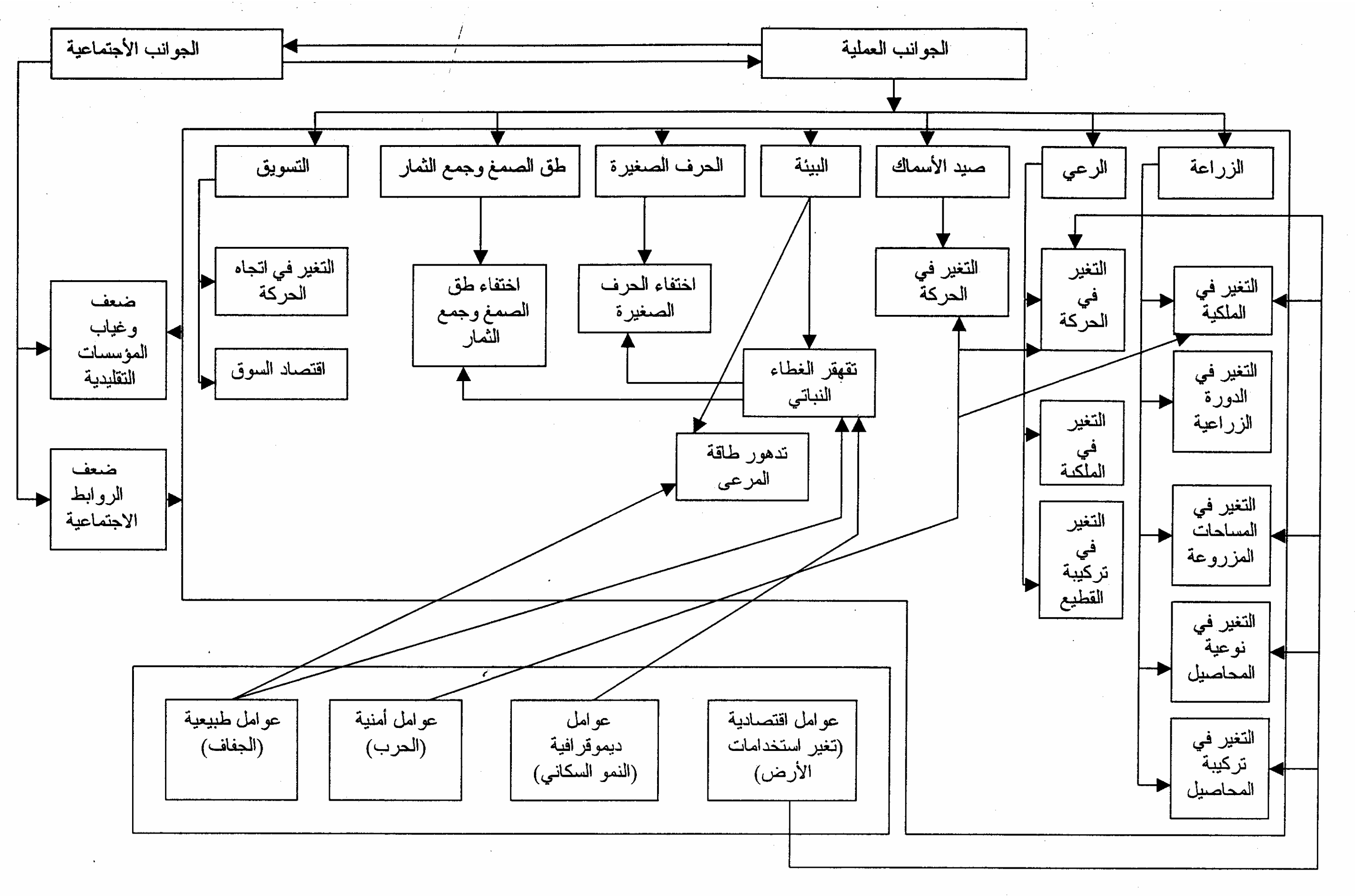
تعاني ميزانية قطاعى الصحة والتعليم شحاً انعكس على الخدمات الصحية والتعليمية الموجودة بالمنطقة ، ذلك من حيث الكم والنوع والتوزيع . فتعليم الأساس والذى هو أكثر تدهوراً أوكل أمره الى المحليات من حيث الصرف على تشييد المدارس وتوفير المعلم والكتاب المدرسى ، هذا بخلاف الخدمات الضرورية التى تحتاجها تلك المدارس.

عليه نجد أن الصرف الفعلى لم يتجاوز 50% من الميزانية المرصودة للعام المعني ، على الرغم من أن ما رصد لا يحقق المطلوب . وفوق كل ذلك فان ميزانيات التنمية تتأثر بالتقلبات والظروف الطبيعية والاقتصادية بالمنطقة . فاقتصادياً تعتمد المنطقة على الانتاج الزراعي ، إضافة الى الثروة الحيوانية المنتشرة فى أنحاء الولاية خاصة المنطقة الجنوبية منها . إلا أن التدهور الذى شهدته المنطقة خلال السنوات الأخيرة فى القطاعين الزراعي والرعوي أثر على تلك الميزانيات ، وعلى بنود صرفها .

عموماً تشير ميزانيات التنمية إلى أن تنمية الريف اقتصادياً واجتماعياً ليست من أولويات الدولة على مستواها المركزى أو الولائي أو حتى المحلي . فما هو متوفر من ميزانيات ضئيلة قاصر على المناطق الحضرية ، كما أن معظمه يصرف على الإنشاءات والمباني ، فضلاً على أن جزءاً غير ضئيل يذهب الى القطاعات السيادية، وما تبقى يدرج تحت الأجور والمرتبات، وعليه فإن ميزانيات التنمية تعكس خللاً واضحاً في موجهاتها، وأولويات صرفها، خاصةً في المناطق الريفية، التي تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، تتطلب إعادة ومراجعة التخطيط وخطط التنمية، من حيث الأولويات وحجم الدعم، ومن ثم بنود الصرف.

إن تضافر كل تلك العوامل (الطبيعية والبشرية)، وما أحدثته من تغيير في نظم الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة خلال العقود الأخيرة، استصحب معه الكثير من

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي أفرزت بدورها آليات واستراتيجيات جديدة من أجل مسايرة تلك التغيرات، وهذا ما يتناوله الباب القادم.



شكل (25): ملامح وعوامل التغير في نظم الإقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة

الفصل السادس

الآثار المترتبة على التحول والتغير في نظام الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة

6-1 مقدمة:

يتناول هذا الجزء من البحث الآثار المترتبة على التحول والتغير في نظام الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة، اقتصادياً، واجتماعياً وبيئياً. كما يتناول أيضاً الآليات والاستراتيجيات التي تبناها السكان لمجابهة المتغيرات الجديدة. اعتمد الباب على معلومات جمعت من العمل الميداني، دعمت بأخرى من المصادر المنشورة وغير المنشورة.

6-2 عام:

إن الآثار المترتبة على التغير في نظام الاقتصاد الريفي، يمكن تقسيمها إلى الآتي:

1. الآثار الاقتصادية.
2. الآثار الاجتماعية.
3. الآثار البيئية.

6-3 الآثار الاقتصادية:

6-3-1 تدني الانتاجية:

1/ الانتاجية الزراعية:

دفع التقلص في حجم الحيازات الزراعية في القطاعين المطري والمروي وكما أوضحت الدراسة بالمزارعين إلى الزراعة المتواصلة/ المستمرة، مما أدى لزيادة الضغط على التربة، ومن ثم انهاكها، وبالتالي قلت خصوبتها وتدنت إنتاجيتها، خاصة محصول الذرة (المحصول الغذائي الرئيس في المنطقة). وفي هذا الجانب فقد أشار أفراد عينة الدراسة إلى أن السبب الرئيس في تدني الإنتاجية هو التدني في خصوبة التربة. إن التدني في الانتاجية يعبر عنه الجدول (35).

جدول (35): الإنتاجية الزراعية لمحصول الذرة بمنطقة الدراسة (جوال/فدان)

القرية	**الانتاجية الزراعية قبل الثمانينات**		**الانتاجية الزراعية بعد الثمانينات**		*% التغير*	
	المطري	المروي	المطري	المروي	المطري	المروي
الشوافة	7	-	1.5	-	-78.5	-
المليح	11	-	3	-	-72.7	-
النعيم	9	8	4	4	-55.5	-50
الراوات	8	-	4	-	-50	-
قوزالريف	9.5	-	3	-	-68.4	-
السنيط	8	-	3	-	-62.5	-
ابونمل	9.5	8	3.5	4	-63	-56.3
سليمة المحطة	9	-	1.5	-	-83.3	-
أم هاني	11	10	3	5	-72.7	-50
جودة	8	10	1.5	4	-85	-60
الحديب	10	7.5	2.5	1.5	-75	-80
أم القرى	12	-	2	-	-83.7	-
شيكان	8	10	3	3	-62.5	-70
التقابة	8	-	2.5	-	-68.8	-
الهجاليج الشيخ	10	-	3	-	-70	-
المتوسط	9.7	8.9	2.7	3.6		

المصدر: العمل الميداني 2005م

يشير الجدول (35) إلى أن هناك تدنياً واضحاً في انتاجية الفدان لمحصول الذرة خلال الفترتين. إذ تشير الأرقام إلى أن متوسط إنتاجية الفدان في الزراعة المطرية بلغ 9.7 جوالاً للفدان في فترة ما قبل الثمانينات إذ بلغ أعلاه 11 جوالاً للفدان في قرية المليح (محلية كوستي)، وأدناه 7 جوالات في قرية الشوافة (محلية كوستي). انخفض ذلك المتوسط (9.7 جوال/فدان) إلى 2.5 جوال للفدان في الفترة التالية. إذ بلغ أعلاه 4 جوالاً للفدان في قرية النعيم (محلية كوستي)، وأدناه 1.5 جوالاً للفدان في قرية الشوافة (محلية كوستي)، وقرية جودة (محلية الجبلين).

عموماً يمكن القول إن متوسط إنتاجية الفدان في القطاع المطري قد انخفض بنسبة 72.8%.

أما في القطاع المروي فقد بلغ متوسط إنتاجية الفدان في فترة ماقبل الثمانينات 8.9 جوالاً للفدان، انخفضت هذه الانتاجية إلى 3.6 جوالاً للفدان في الفترة التالية، بنسبة نقصان بلغت 60% عما كانت عليه في السابق.

بمقارنة إنتاجية الفدان في القطاعين المروي والمطري معاً في فترة ما قبل الثمانينات، يلاحظ أن الانتاجية متقاربة نوعاً ما، مع الأفضلية للقطاع المطري 9.2 جوالاً للفدان مقارنة بـ 8.9 جوالاً للقطاع المروي. أما في الفترة التالية فيلاحظ أن هناك تبايناً في الانتاجية بين القطاعين الأفضلية فيه للقطاع المروي، الذي بلغ فيه متوسط الانتاجية 3.6 جوالاً للفدان، مقارنةً بـ 2.7 جوالاً للفدان في القطاع المطري.

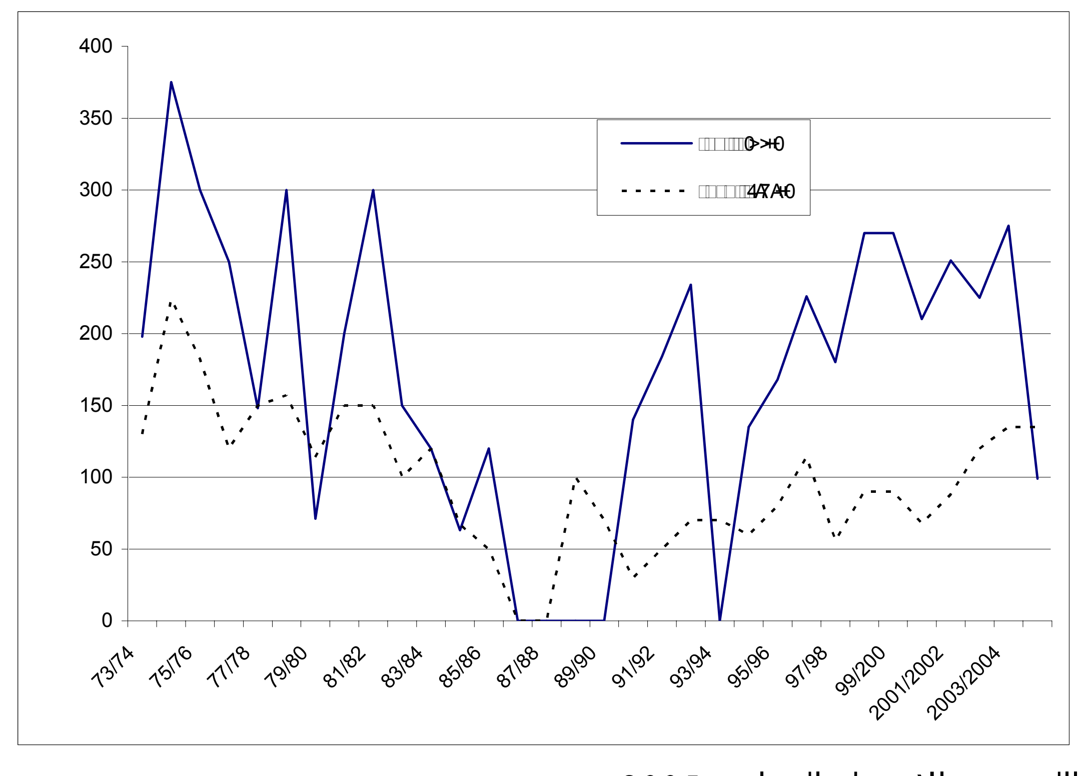
بإجراء مقارنة بين القطاعين المطري والمروي في كل محلية على حدة، يلاحظ في محلية كوستي، أن نسبة تدني الانتاج في القطاع المطري أكبر منه في القطاع المروي 67% و 52.1% على التوالي. أما في محلية الجبلين فنجد أن نسبة التدني في القطاع المطري بلغت 74.2% مقارنة بـ 70% في القطاع المروي.

بمقارنة الإنتاجية الزراعية للقطاعين المطري والمروي بين محليتي كوستي والجبلين، يلاحظ أن إنتاجية الفدان في القطاع المطري قد تدنت بنسبة 67% في محلية كوستي، مقارنةً بـ 74.2% في محلية الجبلين. أما في القطاع المروي فقد تدنت الانتاجية بنسبة 70% في محلية الجبلين، مقارنةً بـ 52.1% في محلية كوستي.

إن التدني في إنتاجية الفدان لم يقتصر على منطقة الدراسة فحسب، بل تعداه إلى كل أنحاء الولاية. وفي هذا الجانب تشير التقارير الإحصائية لوزارة الزراعة بولاية النيل الأبيض إلى أن إنتاجية الفدان لمحصول الذرة وصلت إلى أقل من 3 جوالات في العام 2004/2003م، كما تدنت إلى جوال ونصف في العام 2005/2004م مقارنةً بـ أكثر من 8 جوالات في الفترات السابقة. أما محصول

السمسم، فقد تدنت انتاجيته إلى أقل من 4 قنطارات في العام 2003م، مقارنةً بـ 10 قنطارات في الفترات السابقة.

شكل (29): التدني في انتاجية الذرة والسمسم بولاية النيل الأبيض 1973-2004م (كجم/فدان)



االمصدر: الإحصاء الزراعي 2005م

2/ الانتاجية الرعوية:

في مجال الرعي فقد كان لنقصان الحيز المكاني، إضافةً للجفاف الذي ضرب المنطقة إبان عقد الثمانينات، أثره على الثروة الحيوانية؛ فالتناقص في ملكية الثروة الحيوانية بسبب بيعها أو نفوقها، مع التقلص في مساحات المراعي، انعكس على الانتاجية الرعوية، خاصةً في مجال الألبان. هنا أشار أفراد عينة الدراسة إلى أن هناك تغيراً في ما تدره الماشية من ألبان مقارنةً بالسنوات السابقة، فضلاً عن التناقص في أعدادها، الذي أدى إلى التناقص في كمية المنتج جدول (36).

جدول (36): الإنتاجية الرعوية من الألبان بناءً على عينة الدراسة. (رطل)

القرية	ما قبل الثمانينيات			ما بعد الثمانينيات			- + الانتاج
	متوسط ملكية الأبقار	متوسط انتاج البقرة	جملة الانتاج	متوسط ملكية الأبقار	متوسط انتاج البقرة	جملة الانتاج	
الشوافة	25	9	225	1	4	4	221-
المليح	45	7	315	2	5.5	11	304-
النعيم	52	8	416	2	6.7	13.4	402.6-
الراوات	42	10	420	2.6	6	15.6	414.4-
قوزالريف	53	8	424	1.3	4	5.2	418.8-
السنيط	23.9	6.5	155.4	7.2	2.5	18	137.4-
ابونمل	11	9	99	3	4.8	18	81-
سليمة المحطة	3	7.5	22.5	0.6	3.5	2.1	20.4-
أم هاني	26.6	8	212.8	3.8	6.5	24.7	188.1-
جودة	7	8	56	1	5	5	50-
الحديب	10	7	70	3.4	5.8	19.7	50.3-
أم القرى	110	10	1100	40.5	8	324	776-
شيكان	2.2	10	22	1	5.6	5.6	-16.4
التقابة	6	8	48	2	3.5	7	41-
الهجاليج الشيخ	8	11	88	1	6	6	5-
المتوسط	8.5				4.9		

المصدر: العمل الميداني 2005م.

يشير الجدول أعلاه إلى التدني في انتاجية الألبان خلال الفترتين، إذ انخفضت الانتاجية من 8.5 رطلاً للبقرة في فترة ما قبل الثمانينات إلى 4.9 رطلاً في الفترة التالية، كما أن التناقص في ملكية الماشية بالمنطقة، اثر على جملة المنتج من الألبان الذي لم يتعد 479.3 رطلاً في فترة ما بعد الثمانينات، بعد أن كان 3653.7 رطلاً في الفترات السابقة.

3/ صيد الأسماك:

هنا يمكن القول إن تناقص الحيز المكاني على امتداد النيل، عمل على إعاقة حركة قوارب الصيد نحو الأجزاء الجنوبية، وبالتالي انحصرت الحركة في المناطق الشمالية من الولاية، الشئ الذي زاد من عملية الضغط واستنزاف

الأسماك بصورة أكبر مما كانت عليه في السابق؛ فقد لجأ بعض الصيادين إلى استخدام الشباك ذات الفتحات الصغيرة للحصول على أكبر قدر من الأسماك، وهي شباك غير مسموح بها من قبل إدارة الصيد التابعة لوزارة الثروة الحيوانية. وفي ظل تلك الأوضاع تدنت إنتاجية الأسماك.

جدول (37): متوسط انتاجية الصياد من الأسماك بمحليتي كوستي والجبلين (كيلو)

المحلية	المنطقة	قبل الثمانينات	بعد الثمانينات	- + % الانتاج
كوستي	االكويك	14.1	5.8	58.9-
	أم جلالة	13.9	5.6	59.7-
	دبكراية	14.6	6.3	56.8-
الجبلين	الحديب	15.2	6.4	57.9-
	الجبلين	14.7	5.8	60.5-
	دبكراية	15.1	6.3	58.3-
المتوسط		14.6	6.04	58.6-

المصدر:أبحاث أسماك ولاية النيل الأبيض 2004م، العمل الميداني 2005

يشير الجدول (37) إلى التغير في حجم الانتاج في الثروة السمكية، خلال الفترين، إذ تناقص الانتاج من متوسط 14.6 كيلو/اليوم في ما قبل الثمانينات، إلى حوالي 6.04 كيلو/اليوم في الفترات التالية. أي بنسبة نقصان بلغت 58.6%.

6-3-2 التدني في حجم البضائع المنقولة:

أدت الحرب التي اجتاحت جنوب السودان في العام 1983م إلى تعطيل حركة النقل النهري ما بين كوستي والمناطق الجنوبية، مما انعكس سلباً على حجم البضائع المنقولة من و إلى ولاية النيل الأبيض. هنا تشير التقارير السنوية لإدارة النقل النهري بولاية النيل الأبيض إلى تضاؤل حجم البضائع المنقولة إلى أقل من 300 طناً في العام 1989م والأعوام التالية له، ذلك بعد أن كان حجم البضائع المنقولة يفوق الـ 140 ألف طن في الفترات السابقة. الشيء الذي كان له تأثيره السالب على الحركة التجارية وعلى الأسواق المنتشرة على امتداد النيل الأبيض جنوباً.

6-3-3 تدني مستويات الدخل:

يعد تدني مستويات الدخل انعكاساً طبيعياً لتدهور الانتاج الزراعي والرعوي وغيرهما من الأنشطة الإقتصادية التي كان يعتمد عليها السكان في منطقة الدراسة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي. شهدت فترة ما قبل ثمانينيات القرن

الماضي استقراراً نسبياً في تلبية الفرد لاحتياجاته الاساسية والضرورية ، إلا أن الفترة التالية قد شهدت غير ذلك، إذ يشير المسح الميداني إلى أن أكثر من 90% من أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى عدم مقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية نتيجة لتدهور إنتاجهم الزراعي والرعوي وبالتالي تدني حجم دخولهم ومن ثم أولويات صرفهم. جدول (38).

جدول (38): الدخل وكفايته بمنطقة الدراسة.

القرية	قبل الثمانينات		بعد الثمانينات	
	كاف	**غير كاف**	**كاف**	**غير كاف**
الشوافة	**87.3**	12.7	7	93
المليح	79.8	11.2	5.5	94.5
النعيم	98.4	1.6	27	73
الراوات	82.1	17.9	9.2	90.8
فوزالريف	75.1	24.9	8.2	91.8
السنيط	91.7	8.3	4	96
أبونمل	87	13	12.8	87.2
سليمة المحطة	89.9	10.1	2	98
أم هاني	95	5	6.3	93.7
الحديب	98	2	14	76
جودة	96.8	3.2	11	89
أم القرى	93.3	6.7	21	79
شيكان	97.4	2.6	15.4	84.6
التقابة	84	16	8	92
الهجاليج الشيخ	87	13	11	89
المتوسط	91.2	8.8	10.1	89.9

المصدر: العمل الميداني 2005م

يشير الجدول (38) إلى التباين في مستويات الدخل من حيث الكفاية في تحقيق الإحتياجات الأساسية للسكان. فبعد أن كانت نسبة السكان الذين يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية بما يتحصلون عليه من دخل 91.2%، في الفترة السابقة، انخفضوا إلى 10.1% في الفترة التالية، بنسبة تغير في كفاية الدخل بلغت 89%.

4-3-6 التساقط من القطاعات التقليدية:

يبدو التساقط من القطاعين التقليديين الزراعي والرعوي، أبرز ما ترتب على التدهور الذي أصاب الاقتصاد الريفي، إذ أن تدني العائد الإنتاجي الزراعي والرعوي، وما صاحبه من تدن في مستويات الدخل لدى الفرد، جعل الكثيرين يهجرون هذه الحرف والمهن ويتجهون إلى مصادر دخل أخرى. وفي هذا الجانب، أوضح المسح الميداني أن هناك أكثر ما يزيد عن العشرين بالمائة ممن كانوا يمارسون حرفتي الزراعة والرعي، هجروها واتجهوا إلى مهن أخرى.جدول (39).

جدول (39): العاملون في القطاعين الزراعي والرعوي.

القرية	قبل الثمانينيات	بعد الثمانينيات	% التساقط
الشوافة	87	69	24.1
المليح	79	63	11.4
النعيم	92	77	17.4
الراوات	94	81	13.8
قوزالريف	87	61	29.9
السنيط	88	63.4	28
أبونمل	86	54	37.2
سليمة	81	57	29.6
أم هاني	91	67	26.4
الحديب	76	58	23.7
جودة	98	74	24.5
أم القرى	85	59	30.6
شيكان	75	51	32
التقابة	92.5	51	44.9
الهجاليج	94	58	38.3
المتوسط	87.1	62.9	27.8
محلية كوستي	87.2	65.8	24.6
محلية الجبلين	86.8	58.5	32.6

المصدر: العمل الميداني 2005م.

يشير الجدول (39) إلى أن هناك تساقطاً واضحاً من القطاعين التقليديين (الزراعة والرعي)، بلغ 27.8% خلال الفترتين.

أكثر مناطق الدراسة التي شهدت ذلك التساقط هما قريتا التقابة والهجاليج (محلية الجبلين)، بنسب تساقط بلغت 44.9% و 38.3% على التوالي. أما أقل مناطق الدراسة تساقطاً من القطاعات التقليدية فهي قرية المليح (محلية كوستي) 11.4%.

بمقارنة محلية كوستي بالجبلين، يلاحظ أن نسبة التساقط من القطاعين التقليديين بلغت 24.6% في محلية كوستي، تقابلها 32.6% في محلية الجبلين.

إن كبر نسبة التساقط من القطاعين التقليديين في قريتي التقابة والهجاليج (محلية الجبلين)، يعود للتغيرات التي حدثت في نظم استخدام الأرض في القطاع المروي بالمحلية. ويبرز ذلك بصورة أكثر وضوحاً في مشاريع السكر (كنانة وعسلاية). فمشروع سكر كنانة الذي أنشيء في العام 1975م، في مساحة تقدر بـ 150000 فداناً، لانتاج 330000 طناً من السكر، قام في مناطق كانت تقطنها كثير من القبائل من بينها كنانة، بنها، سبيع، القرقف، والتي كانت تمارس الزراعة والرعي التقليديين. إلا أنه وفي بداية العام 1979م، هجرت بعض قرى هذه المنطقة إلى قرى ومناطق خارج حدود المشروع. حيث رحل السكان من بنها إلى قرية فنقوقة. ورحلت قبيلة سبيع إلى قرية نوري. وحولت قبيلة القرقف إلى قرية التقابة. أما بقية القبائل العربية فنزحت واستقرت في القرى الواقعة على النيل بالقرب من مناطق الحديب، كما أن هناك مجموعات نزحت إلى مدينة ربك، واستقرت في المربعات 48/46/45 وأصبحت جزءاً من مجتمع ربك.

وعلى الرغم من أن شركة سكر كنانة قد قامت بتعويض بعض هؤلاء، إلا أن حجم التعويض كان ضعيفاً، كما أشار أفراد عينة الدراسة، إذ أن حجم التعويض لم يتعد 35 قرشاً للفدان، كما أن مشروع سكر كنانة لم يلتزم بالإيفاء بالتعويض عن الأراضي التي أصبحت جزءاً من المشروع.

إن ترحيل أولئك السكان أفقدهم جل أراضيهم الزراعية والرعوية، فكان نتاج ذلك أن هجر معظمهم الزراعة والرعي واتجهوا لمهن وحرف أخرى كالتجارة والعمالة المستأجرة في المصنع وغيرها. جدول (40).

جدول (40): التركيب الوظيفي لسكان قرية التقابة.

الوظيفة	ما قبل الثمانينيات	بعد الثمانينيات
الرعي والزراعة	%92.5	%51
تجارة	% 4	%38
عمالة بالمصنع	-	%8
أخرى	% 3.5	%3
الجملة	%100	%100

المصدر: العمل الميداني 2005م.

أما مشروع سكر عسلاية فإنه أنشيء في العام 1979م، في مساحة تقدربـ 27000 فداناً، لإنتاج 31700 طناً من السكر. تاريخياً نجد أن هذه المنطقة تقطنها الكثير من القبائل من بينها الخوالدة، سبيغ، الهجاليج، والرواشدة. وبقيام المصنع بدأت عمليات تهجير لكثير من المجموعات السكانية، والتي من بينها قرية الرواشدة التي هجرت في العام 1991م إلى خارج حدود المشروع. أما قبائل سبيغ فضمت إلى مدينة ربك في أحياء سكنية هي مربع 23 أبوطليح (أ)، ومربع 23 الخوالدة (ب). وهناك بعض القرى لازالت داخل حدود المشروع وهي حلة نصر، الهجاليج الشيخ، الهجاليج المدرسة.

تاريخياً نجد أن الاقتصاد المعيشي لسكان تلك القبائل يتمثل في الزراعة والرعي التقليديين؛ فالمجموعات السكانية التي رحلت إلى خارج المشروع لم تعوض بالقدر المطلوب؛ فأهالي الرواشدة تم تعويضهم أراضي سكنية بالقرب من مدينة ربك. وهي تفتقر للخدمات الضرورية من صحة ومياه شرب وتعليم. أما أهالي قرية أبو طليح (أ) و (ب)، فهؤلاء جاءوا إلى المنطقة في العام 1885م، ومارسوا حرفتي الزراعة والرعي، وعندما هجروا في العام 1987م، عوضوا عن الأراضي الزراعية بمبلغ 3.5 جنيه سوداني في مقابل 5 أفدنة (70 قرشاً للفدان الواحد). إلا أن السلطات المحلية لم تف بإلتزاماتها، على الرغم من أنه وفي العام 1985 تم اتفاق بين السكان والسلطات المحلية ومصنع السكر، قضى بأن تعوض كل أسرة

منزل بمساحة 300 متراً مربعاً، على أن يكون التعويض للغرفة المشيدة 400000 جنيهاً سوداني، وللقطية 100000 جنيهاً سوداني، أما الكرنك 100000 جنيه. إلا أنه وبعد عملية التهجير لم يعوض السكان عن مبانيهم، وإنما عوضوا فقط عن الأراضي السكنية.

وعليه فقد هجر معظم أولئك السكان حرفتي الزراعة والرعي، واتجهوا لمهن وحرف أخرى، فقد امتهن جزء منهم التجارة، وأصبح البعض منهم عمالة في مصنع سكر عسلاية. أما القرى التي لم ترحل فقد عوضت في الفدان 75 قرشاً، ذلك بعد أن حاولت السلطات المحلية تجميعهم وترحيلهم إلى خارج حدود مصنع سكر عسلاية. اتجه هؤلاء للزراعة والرعي في مناطق أخرى بالقرب من جبل بيوت، ومنطقة أحمر عين في المنطقة الوسطى بين مدينة ربك على النيل الأبيض ومدينة سنار على النيل الأزرق.

6-3-5 التغير في مصادر الدخل:

إن التدهور في نظم الإنتاج التقليدية (الزراعية والرعوية) وما تبع ذلك من تدني في مستويات الدخل لدى سكان المنطقة، دفع بالكثيرين منهم للبحث عن مصادر جديدة إلى جانب الزراعة والرعي لزيادة الدخل وسد النقص من الإحتياجات الأساسية. جدول (41).

جدول (41): مصادر سد النقص في الدخل في قرى عينة الدراسة

القرية	مصادر سد النقص			
	الإتجاه نحو البيئة	مهن ووظائف جديدة	الأقارب	أخرى
الشوافة	10		1.2	11.4
المليح	27	80	2	7.5
النعيم	22	79.9	0.7	11.2
الراوات	24	85.5	0.4	6.7
قوزالريف	9.8	81.3	1	8.6
السنيط	6.7	87.5	0.8	9
أبونمل	4.2	83.6	0.3	16
سليمة المحطة	9	72.3	0.1	13
أم هاني	2	86.8	0.4	15.6
الحديب	7	89.4	0.4	12
جودة	29	89	1.1	8
أم القرى	12	82	2.6	7.7
شيكان	3	84.1	0.5	6.6
التقابة	7	79.9	0.7	11
الهجاليج الشيخ	4	89	0.2	9.3
المتوسط	11.1	78.5	0.8	9.6

المصدر: العمل الميداني2005م.

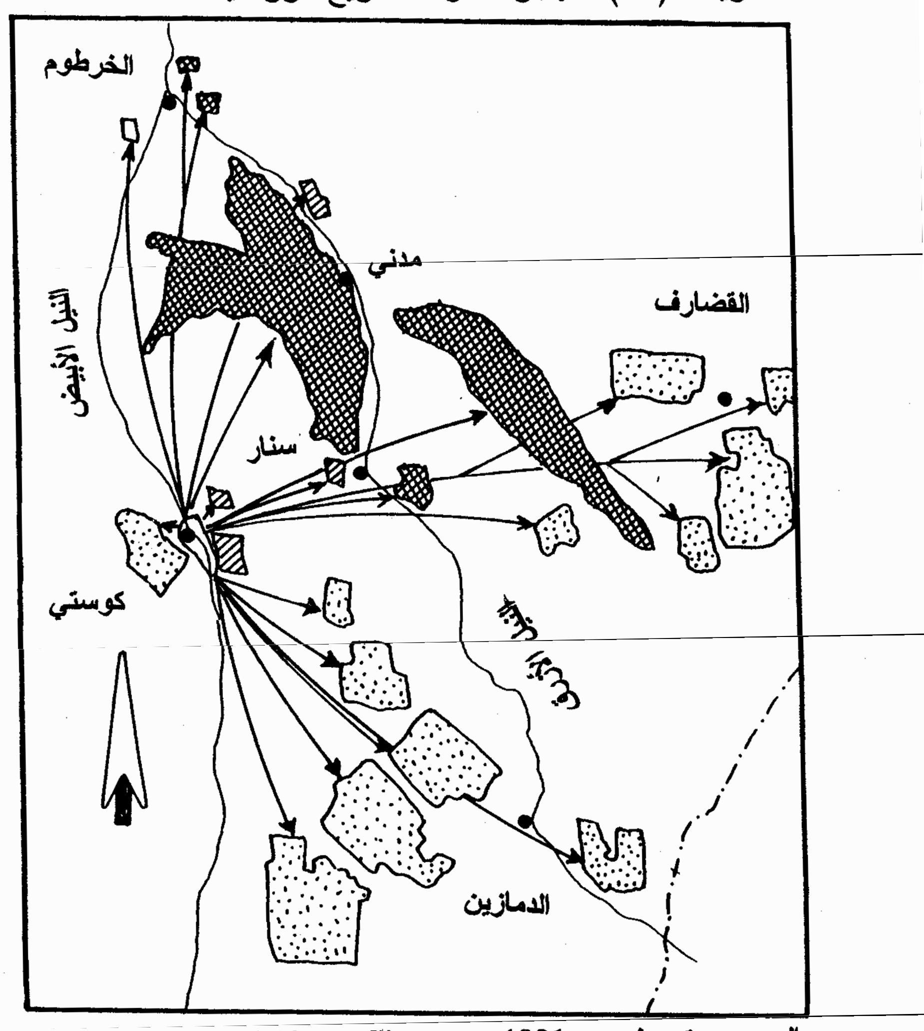
تشير الأرقام أعلاه إلى أن معظم سكان منطقة الدراسة (78.5%) اتجهوا للبحث عن مهن ووظائف جديدة إلى جانب الزراعة والرعي، خاصة في فصل الشتاء وبداية الصيف، بينما اتجهت فئة أخرى نحو البيئة (11.1%).

إن ضعف العلاقات والروابط الإجتماعية انعكس على نسبة المعتمدين عليها، والتي لم تتعد 0.8%، في حين فضلت البقية (9.6%) البحث عن مصادر أخرى.

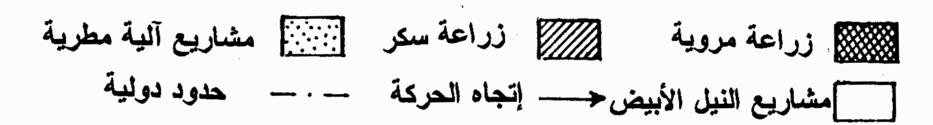
وتبدو هجرة العمل المأجور أبرز ما لجأ إليه السكان لزيادة الدخل. وقد ارتبطت هذه الهجرة بمشاريع الزراعة الآلية الكبرى، في مناطق جنوب النيل الأبيض والأزرق، وولاية سنار، والقضارف. وتبدأ هذه الحركة بنهاية مارس وبداية أبريل، ذلك حينما يشرع أصحاب المشاريع الكبرى في تجهيز الأراضي. وتستمر

هذه الهجرة حتى نهاية ديسمبر، أي بعد فترة الحصاد. ويقتصر عمل هؤلاء على نظافة الأرض، وإعدادها للزراعة ومن ثم الحصاد.

خريطة (12): الهجرة نحو المشاريع الزراعية



المصدر: بتصرف من Simpson, 1991 صـ 254



إن حركة السكان في كثير من الأحيان لم تقتصر على فئة عمرية بعينها، بل امتدت لتشمل كافة أفراد الاسرة، حيث يعمل الشباب في الزراعة، بينما يعمل البقية من الصغار وكبار السن في أية أعمال أخرى، في المناطق الحضرية وشبه الحضرية القريبة منهم.

لكن رغماً عن ذلك، فإن العائد من تلك الأعمال لا يساهم في تسيير أمور الحياة إلا بالقدر اليسير، في ظل عدم توفر للخدمات بما فيها مياه الشرب، مع انتشار للأمراض، خاصةً في المناطق الزراعية. هذا الواقع تعبر عنه إحدى الاسر بقولها:

(إن العمل في المشاريع الزراعية لا طائل منه، فنحن تركنا أهلنا وديارنا بسبب تدهور ظروفنا المعيشية، بحثاً عن ظروف أفضل، إلا أن الواقع لم يتغير، فالعائد قليل ولايكفي، كما أنه لاتوجد مصادر لمياه الشرب، ولاتوجد خدمات صحية، والمريض منا إما أن يعالج بالأدوية البلدية، وإما أن يذهب به إلى المدينة، مما يتطلب تكلفة عالية، وليس في مقدورنا ذلك، نحن لا ندري إلى أين ذاهب بنا هذا الحال.)

6-3-6 التغير في الأدوار:

إن طبيعة الاقتصاد الريفي في فترة ما قبل ثمانينات القرن الماضي استلزم تقسيماً للأدوار بين أفراد المجموعة أو الأسرة. في مجال الزراعة كان على الرجال نظافة الأرض وتجهيزها، على أن تشاركهم النساء والأطفال في عمليات بذر البذور، ثم يكون على الرجال رعاية الزراعة، على أن تشاركهم النساء عمليات الحصاد أو مايعرف محلياً بـ (دق العيش). وفي الجانب الرعوي تقوم فئة الشباب برعي الماشية و الأغنام. أما مجال الصناعات والحرف الصغيرة، كالصناعات السعفية وغيرها، فهي من صميم عمل النساء، أما الرجال فيقومون ببعض الصناعات التقليدية كصناعة الزيوت. إلى جانب ذلك تقوم النساء بجلب المياه، من داخل القرية وخارجها. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغيراً في تلك الأدوار والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي أصابت كلاً من الزراعة والرعي، إضافة إلى إختفاء الكثير من الحرف والصناعات الصغيرة، كما أشار البحث.

إن طبيعة العمل الجديدة اقتضت تقسيماً آخراً للأدوار اقتصرت فيه الزراعة على كبار السن. أما الرعي فلا زال يمارسه الشباب. كما أن دور المرأة في أحايين كثيرة ارتبط بتدبير شؤون المنزل وجلب المياه، إلا من بعض الأدوار الصغيره الأخرى كالصناعات اليدوية. أما الأطفال فإن دورهم تعدى الزراعة، إلى الذهاب

إلى المراكز الحضرية وشبه الحضرية القريبة، وهي حركة يومية الغرض منها امتهان أعمالاً أخرى تزيد من دخلهم اليومي.

أما الهجرة الخارجة من القرى على مستوى الأفراد أو الجماعات، فإن طبيعة الأدوار فيها تعتمد على طبيعة العمل الذي يمارسونه. إلا أن الشاهد فيها مبدأ المشاركة والتعاون من أجل تحسين سبل الحياة المعيشية.

6-3-7 التغير في أوجه الصرف:

التغير في أوجه الصرف ضرورة اقتضتها طبيعة التغير والتحول في النظم الانتاجية، فالتغير في مصادر الدخل، تبعه تغير في أوجه الصرف،جدول (42).

جدول (42): التغير في أوجه الصرف بمنطقة الدراسة

أوجه الصرف	قبل الثمانينات	بعد الثمانينات	% الزيادة/النقصان
المأكل	71	80	**12.7**
المشرب	03	6	100
الصحة	06	8	33.3
التعليم	1	4	300
أخرى	19	*2*	89.5-
	100	100	

المصدر: العمل الميداني2005م.

يشير الجدول (42) إلى التغير في أوجه الصرف، فبعد أن كان المأكل يصرف عليه 71% من جملة الدخل في فترة ما قبل الثمانينات، أصبح الآن يصرف عليه حوالي 80% من الدخل، بنسبة زيادة بلغت 12.7%. كذلك ارتفعت نسبة الصرف على المياه والصحة والتعليم؛ فبعد أن كان يصرف عليها مجتمعة 10%، أصبح الآن يصرف عليها 18%. من جملة الدخل. السبب في ذلك أن الخدمات كانت تدعمها الدولة، أما الآن فهي تقوم على جهد سكان المنطقة.

4-6 الآثار البيئيـــة:

إن التغير الذي أصاب النظم الإنتاجية التقليدية بمنطقة الدراسة، وما صحب ذلك من تدن في مستويات الحياة الاقتصادية دفع بالسكان المحليين صوب البيئة، لتغطية احتياجاتهم الأساسية على المدى القريب، دون استراتيجية تهدف للمحافظة على البيئة على المدى البعيد. فقد أشارت الدراسة (جدول (41) صـ 166) إلى أن إلى أن هناك 11% من أفراد عينة الدراسة، اتجهوا صوب البيئة تغطيةً لاحتياجاتهم الأساسية، مما أدى إلى تدهورها باختفاء الكثير من أنواع الأشجار وتقهقر الحزام الشجري، وتدهور المراعي وتدني انتاجيتها البايولوجية.

إن أهم مارتبط بالتغيرات البيئية في منطقة الدراسة هي تجارة حطب الوقود وفحم الحريق، والتي كانت غير مألوفة في السابق، إذ كان السكان يستفيدون من النباتات الموجودة حول القرى، إضافةً لتلك التي تنمو في فصل الخريف.

إن التدهور البيئي الذي أصاب المنطقة انعكست آثاره في موقف امداد حطب الوقود وفحم الحريق على مستوى الولاية. جدول (43).

جدول (43): موقف إمداد حطب الوقود وفحم الحريق بالولاية 2000م

حطب الوقود				فحم الحريق			
الانتاج السنوي م	**الاستهلاك السنوي م**	**متوسط السعر/دينار**	**موقف الولاية**	**الانتاج السنوي/جوال**	**الاستهلاك السنوي/جوال**	**متوسط السعر/دينار**	**موقف الولاية**
11007	44028	4550	مستوردة	52050	-	1400	مستوردة

المصدر: الموسوعة الولائية (النيل الأبيض 2000م)

يعكس الاستهلاك السنوي للولاية من حطب الوقود فجوة تساوي 300%. وتظهر هذه الفجوة بصورة واضحة في محليات الجبلين والدويم والقطينة، بخلاف محلية كوستي، التي تكتفي ذاتياً لبعض الوقت لكنها لا تنتج فائضاً ولو لفترة من العام. لذلك فالفجوة تسد من ولايات شمال كردفان وأعالي النيل والنيل الأزرق. جدول (44).

جدول (44): موقف إمداد حطب الوقود بالمحليات2000م.

المحلية	مكتفية ذاتياً	تنتج بفائض	تعاني من عجز	الجهات التي يصدر لها الفائض		الجهات التي يسد منها العجز		السنوات التي بدأ فيها العجز
				داخل الولاية	خارج الولاية	داخل الولاية	خارج الولاية	
كوستي	×	×	-				شمال كردفن والولايات الغنية بالخشب	الثمانينيات
الجبلين	×	×	-				أعالي النيل والنيل الأزرق	الثمانينيات
القطينة	×	×	-				كردفان وأعالي النيل	الثمانينيات
الدويم	×	×	-				كردفان وأعالي النيل	الثمانينيات

المصدر: الموسوعة الولائية للنيل الأبيض 2000م

أما عن موقف امداد الفحم بمحليتي كوستي والجبلين فنجده يتفاوت بين الوحدات الإدارية داخل حدود المحلية الواحدة. جدول (45).

جدول (45): موقف امداد الفحم بمحليتي كوستي والجبلين 2000م

المحلية		مكتفية ذاتياً	تنتج بفائض	تعاني من عجز	الجهات التي يصدر لها الفائض		الجهات التي يسد منها العجز	
					داخل الولاية	خارج الولاية	داخل الولاية	خارج الولاية
كوستي	كوستي	×	×	-	×	×	-	-
	النعيم	-	-	×	-	×	×	×
	الراوات	-	-	×	-	×	×	×
	قلي	×	×	-	×	×	-	-
	أم هاني	×	×	-	×	×	-	-
	تندلتي	-	×	×	×	×	×	×
الجبلين	الجبلين	-	×	×	×	×	×	×
	جودة	-	×	×	×	×	×	×
	الجزيرة أبا	×	×	-	×	×	-	-

المصدر: الموسوعة الولائية للنيل الأبيض 2000م

يشير الجدول أعلاه إلى أن من جملة الوحدات الإدارية لمحلية كوستي، هناك ثلاث وحدات تعاني من عجز في موقف إمداد الفحم هي كوستي، قلي، وأم هاني. تقابلها وحدة إدارية واحدة مكتفية ذاتياً هي وحدة تندلتي، وهناك وحدتان فقـط تنتجـان بفائض هما النعيم والراوات، وهي وحدات تقع في جنوب محليـة كوسـتي. يـتم تصدير الفائض منها إلى داخل الولاية.

أما في محلية الجبلين فنجد أن هناك عجزاً في وحدة الجزيرة أبا، بينما تكتفي ذاتياً وحدتا الجبلين وجودة، وهي أيضاً وحدات تقع في جنوب محلية الجبلين.

عموماً يمكن القول إن المناطق التي تعاني عجزاً في إمداد فحم الحريق هي تلـك الواقعة في شمال منطقة الدراسة.

أما إستهلاك حطب الوقود في منطقة الدراسة فهو كما يلي: إن جملة سكان الريف بمحليتي كوستي والجبلين 650795 نسمة وأوضح المسح الميـداني أن متوسـط استهلاك الأسرة اليومي0.02 جوال/ اليوم. وعليه يصبح الاستهلاك السنوي علي النحو التالي:

عدد الأسر (650795)×0.02 (الاستهلاك اليومي)× 360= 696389 جوال/العام.

وعليه وبالنظر إلي الجدول (45) يلاحظ أن الاستهلاك السنوي (696389 جـوالاً في العام) يفوق ما تنتجه الولاية (52050 جوالاً في العام) بأكثر من 93%، ممـا يعني أن الولاية بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة مستوردة لفحم الحريق.

5-6 الصراع حول الموارد:

يبدو صراع الموارد الذي تعيشه منطقة الدراسة وخاصة الأجزاء الجنوبية منهـا، مؤشراً واضحاً لما آلت إليه الأوضاع الاقتـصادية والاجتماعيـة والبيئيـة فـي المنطقة.

يتركز صراع الموارد وبصورة رئيسية حول مـوردي الأرض والميـاه وهمـا يشكلان الركيزة الأساسية لاقتصاديات سكان الريف. عموماً أخذ الصراع حـول الموارد بالمنطقة عدة أشكال يمكن تناولها كالآتي:

1- الصراع بين المزارعين والرعاة:

يحدث هذا النوع من أنواع الصراعات أثناء حركة الرعاة جنوباً في بحـثهم عـن الماء والكلأ. فهناك قبائل الكواهلة وبني جرار القادمة من شـمال ولايـة النيـل الأبيض، إضافة لقبائل شمال كردفان، وقبائل النيـل الأزرق (الأمبـررو). إلـى جانب قبائل كنانة ورفاعة الهوي من منطقة البطانة. كل هؤلاء يأتون إلى المنطقة في فصل الصيف من أجل الاستفادة من الأراضي الرعوية الواقعة جنوباً، وفـي أثناء سيرهم يمرون بالمناطق الزراعية الكبرى وفي ظل تقاص مساحات المراعي وعدم وجود للمسارات والمراحيل، تدخل تلك الحيوانات للزراعة وتحدث تلفاً فيها، الشيء الذي يقود إلى إحداث صراع بين هـؤلاء الرعـاة وأصـحاب المـشاريع الكبرى. مما يجدر ذكره هنا أنه كان هناك ما يعرف بالطلاق وهي الفترة التي تلي الحصاد، حيث يستفيد المزارعون من مخلفات الزراعة دون مقابل مادي، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة اختفت هذه الظاهرة، إذ أن الاستفادة من بقايا الزراعة تكـون بمقابل مادي. كل ذلك أدى لخلق نوع من الصراع في تلك المناطق.

2- الصراع بين الرعاة والسكان المحليين:

يكمن هذا الصراع في محاولة الرعاة الاستفادة من موارد المياه الموجودة ببعض القرى خاصة في الشهور الحارة، حيث يأتي الرعاة بحيواناتهم للاستفادة من مياه الحفائر والآبار السطحية الموجودة بتلك القرى، وهي مياه قليلة لطبيعـة المنطقـة الجيولوجية (Basement complex) كما أن مياه الحفائر تـستنفذ قبـل بدايـة الخريف القادم. إضافة إلى كل ذلك فإن منطقة الدراسة وكما تـشير الدراسـات المترولوجية تعاني جفافاً نسبياً إذ أن كمية الفاقد من الميـاه أكبـر مـن الكميـة المتساقطة على مدار العام مما يقود إلي إحداث ندرة خاصة في المناطق البعيـدة عن النيل. ومن هنا يحدث الصراع على الرغم من أن هناك بعض الرسوم التـي تدفع مقابل شرب الحيوانات. يضاف إلى ذلك أن تمركز الحيوانات حول مـوارد المياه قاد إلى الإضرار بالبيئة المحلية في جميع القرى التي توجد بهـا مـصادر للمياه حيث انعدام الغطاء النباتي، كذلك الانضغاط الذي أصاب التربة ومما يجدر ذكره هنا أن كل مصادر المياه لشرب الإنسان والحيوان معاً.

3- الصراع بين السكان المحليين وأصحاب المشاريع الزراعية الكبرى:

في هذا الجانب يمكن القول إن وزارة الزراعة الولائية ممثلة في إدارة الزراعة المطرية قامت بتوزيع مساحات شاسعة من الأراضي على أصحاب رؤوس الأموال لتحول إلى مشاريع زراعية كبرى خاصة في جنوب الولاية (المنطقة الشرقية والغربية) ولم تراع تلك السياسات حرمات القرى التي لا يتعدى نصف قطرها في أحسن الأحوال 10 كلم ويمارس فيها سكان القرية الزراعة والرعي التقليديين، وبدخول تلك المشاريع الزراعية الكبرى داخل حرمات القرى حدث صراع بين السكان المحليين وأصحاب تلك المشاريع.

4- الصراع في منطقة النيل:

ويبدو هذا الصراع جلياً أكثر وضوحاً عندما تجف الحفائر وموارد المياه في الفترة من ديسمبر وحتى مايو، كما أن في هذه الفترة تقل المراعي في أجزاء واسعة من الولاية، لكل ذلك يتجه الرعاة نحو النيل في الوقت الذي تكون فيه الأراضي النيلية قد زرعت مما يحول دون الوصول إلى موارد المياه. وفي ظل الحاجة الماسة للمياه يعبر الرعاة المناطق الزراعية مما يحدث تلفاً فيها يؤدي إلي حدوث صراع بين الرعاة وأصحاب الزراعة المروية.

5- الصراع حول ملكية الأرض:

أخذ الصراع حول ملكية الأراضي الزراعية مكانه في المنطقة بنهاية السبعينات وبداية الثمانينات خاصة في فترة الجفاف التي ضربت أجزاء واسعة من السودان في الفترة من 1983-1985م. ففي هذه الفترة نفقت معظم الحيوانات الموجودة في المنطقة بسبب عدم وجود المراعي ومياه الشرب – لكل ذلك هجر الكثيرون من الرعاة الرعى واتجهوا نحو الزراعة بعد أن أصبحوا مستقرين فكان البحث عن الأراضي الزراعية وعن ملكيتها خاصة في المناطق النيلية بهدف زراعتها والاستفادة منها. ولقد ساعد عدم وضوح الملكية في ذلك، كما أن قانون تنظيم ملكية الأراضي غير المسجلة لم يعمل على تقنين تلك الملكيات. كل ذلك أحدث صراعاً حول مساحات واسعة من الأراضي بين سكان المنطقة أنفسهم.

عموماً إن الصراع حول الموارد في منطقة الدراسة يتباين من منطقـة لأخـرى داخل حدود الولاية لكن نجده أكثر وضوحاً وأكثر حدة في المناطق الجنوبية مـن محليتي كوستي والجبلين. يعود ذلك وكما أوضحت الدراسة إلى تركز المـوارد وخاصة المراعي والمياه في هذه المنطقة التي تمثل ملتقى للرعـاة فـي الولايـة والولايات المجاورة. كذلك يتجلى هذا الصراع يتجلى في الشهور الجافة (ديسمبر - مايو). يضاف إلى ذلك أن هذه الصراعات في تزايد مستمر كما أنها أصـبحت أكثر حده عما كانت عليه في السابق وهذا ما توضحه التقارير الـسنوية لقـوات الشرطة بمحليتي كوستي والجبلين. جدول (46)

جدول (46) البلاغات المسجلة بمحليتي كوستي والجبلين والمتعلقة بالصراع حـول المـوارد بالمنطقة

العام	محلية كوستي	محلية الجبلين
1994	4	9
1995	4	13
1996	25	35
1997	43	53
1998	62	72
2003	87	93
2004	92	107

المصدر: شرطة محليتي كوستي والجبلين 2005م

يشير الجدول (46) إلى أن البلاغات المسجلة برئاسة شـرطة محليتـي كوسـتي والجبلين في تزايد مستمر في خلال العشر سنوات، ما بين العام 1994م والعـام 2004م. فقد زادت نسبة البلاغات المسجلة من 4 إلى 92 بلاغ بمحليـة كوسـتي بينما تجاوزت المائة بمحلية الجبلين خلال تلك الفترة – هذا بخـلاف البلاغـات المسجلة بمكاتب الشرطة الفرعية في الوحدات الإدارية المختلفة – كذلك بخـلاف الصراعات التي احتويت بواسطة رجالات الإدارة الأهلية.

6-6 الآثار الإجتماعية:

6-6-1 ضعف المؤسسات التقليدية والروابط الاجتماعية:

ترتكز النظم الاجتماعية التي تسود منطقة الدراسة أساساً على الجوانب الاقتصادية العملية (الزراعة والرعي)، والتي تمثل أساس حياة سكان الريف. ونجد أن تلك

النظم الاجتماعية قد استمدت قوتها من تلك الجوانب العملية. إلا أن تدهور النظم الانتاجية التقليدية انعكس سلباً على تلك المؤسسات وعلى الأدوار التي تقوم بها. والسبب في ذلك يعود إلى ضعف وانعدام الروابط بين السكان والأرض، والتي كانت تمثل وحدة الانتاج الأولى، مما أدى لهشاشة تلك المؤسسات وضعفها في معالجة أمور الحياة المختلفة.

إن من بين الأدوار الرئيسة التي كانت تقوم بها تلك المؤسسات، حمايـة المـوارد (الأرض والمياه)، وتنظيم عملية استخدامها. لكن بتدهور تلك الموارد، وغيابهـا في كثير من الأحايين، انتفى ذلك الدور. وفي مجال الحياة الاجتماعية، كانت تلك المؤسسات تقدم العون والمساعدة، ولكن مع تدهور الأحوال الاقتـصادية وكمـا أوضح عدد من القيادات الأهلية، عجزت تلك المؤسسات عن القيام بذلك الدور.

لم يقتصر الخلل في الجوانب الاجتماعية فقط على المؤسسات التقليدية، بل امتـد ليشمل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. ففي الفترات السابقة كان هناك فائض من المال والوقت، يستفاد من الأول في حل الضائقات، ويستفاد من الآخر في تقـديم المساعدة في بناء المنازل وغيرها، خاصة في مابعد موسم الحصاد. إلا أنه بسبب تدهور الظروف الاقتصادية، ومع قلة الانتاج لم يعد هناك ما يدخره الفرد، كما أن أوقات الفراغ السابقة، أخذ السكان يستفيدون منها في إنجاز أعمال أخرى تزيد من دخلهم .

6-6-2 تدهورالخدمات:

إن التدهور في الجوانب الاقتصادية أثر سلباً على الخدمات الاجتماعية الموجـودة بمنطقة الدراسة والتي تقف على رأسها خدمات المياه والصحة والتعليم – ويبـدو تدهور هذه الخدمات في ضعف مردودها الكمي والنوعي.

1-2-6-6 تدهور خدمات المياه:

جدول (47) إنتاج المياه بمنطقة الدراسة:

المحلية	عدد سكان الريف	المياه السطحية المتوفرة م /اليوم	المياه الجوفية م /اليوم	جملة المياه م /اليوم
كوستي	412014	2211	6828	9039
الجبيلان	238781	409	450	859
الجملة	650795	2620	7278	9898

*كل مصادر المياه هي لشرب الإنسان والحيوان معاً

المصدر: هيئة مياه الريف- ولاية النيل الأبيض 2005م

تشير التقديرات العامة لهيئة مياه الريف بولاية النيل الأبـيض إلـى أن متوسـط استهلاك الفرد من المياه يبلغ 16.2لتر/ اليوم وهو ما يعادل 81% من الحد الأدنى المطلوب وفق تقديرات هيئة الصحة العالمية. حيث تتمتع محلية القطينـة بـأعلى معدل يصل 18.4لتر/اليوم، بينما يتدنى المعدل ليصل 13.9 لتر/اليـوم بمحليتـي كوستي والجبلين.

يشير الجدول (47) إلى أن جملة سكان الريف بمحليتي كوستي والجبلين يقـدرون بـ 650795 نسمة أي ما يعادل 60% من جملة سـكان الولايـة وبنـاء علـى تقديرات منظمة الصحة العالمية فإن الحد الأدنى لهؤلاء 13017م3/اليـوم فـإذا أضـيفت إلـيهم احتياجـات الثـروة الحيوانيـة مـن ميـاه الـشرب المقـدرة بـ61034م3/اليوم للماشية و24248م3/اليوم للأغنام و96م3/اليوم للجمال تصبح الكمية المطلوب لشرب الإنسان والحيـوان معـاً بمحليتـي كوسـتي والجبلـين 98394م3/اليوم أما الكمية المتوفرة فعلياً فتساوي 9898م3/اليـوم وهـي نـسبة ضئيلة تعادل 11% فقط من جملة المطلوب من مياه الشرب للإنـسان والحيـوان معاً. جزء من هذا العجز يغطى من مياه النيل بالنسبة للقرى الواقعة على ضـفتي النيل الأبيض ولكن بنسبة ضئيلة لا تتعـدى 5% مـن جملـة الميـاه المطلوبـة (9898م3/اليوم). إلى جانب عدم كفاية تلك المصادر كمياً فإنها موزعة بـصورة غير متساوية، كما أنها تعاني بعض المشكلات النوعية مثل التلوث خاصـة فـي

المصادر المكشوفة (الحفائر)، إضافة إلى الملوحة الزائـدة فـي بعـض الآبـار والأعماق البعيدة للمياه الجوفية خاصة في منطقة تندلتي (محلية كوستي)، كما أن المناطق الجنوبية تعاني إنتشار دودة الفرنديد في مصادر المياه. كل تلك المؤشرات تعكس التدهور الكمي والنوعي في خدمات المياه بمنطقة الدراسة.

6-6-2-2 تدهور الخدمات الصحية:

تشير المسوحات الميدانية إلي أن منطقة الدراسة تعاني تـدهوراً ملحوظـاً فـي الخدمات الصحية كمياً ونوعياً. ويبدو هذا التدهور في انتشار الأمراض وخاصـة الملاريا وسوء التغذية مع الضعف الواضح في الخدمات الـصحية المقدمـة فـي المناطق الريفية، فمن جملة العدد الكلي للمستشفيات البالغ خمسة عـشر، 7 منهـا بمحلية كوستي و8 منها بمحلية ربك هناك تسع مستشفيات فقط موزعـة بـالريف منها 5 بمحلية كوستي و4 بمحلية الجبلين. كما أن هـذه المستـشفيات موزعـة بصورة لا تتوافق مع حجم سكان الريـف وتـوزيعهم. إضـافة إلـي أن جملـة المستشفيات لا توجد بها خدمات أخصائية.

جدول (48) الخدمات الصحية بمنطقة الدراسة:

المحلية	المستشفيات	السكان	الأسرة	نسمة/سرير	الأطباء	نسمة/الطبيب	خـــدمات اخصائية	مراكز صحية	شفخانات	نقاط غيار	وحدات صحية
كوستي											
الحضر	2	**285122**	**309**	**923**	**54**	**5280**	**2**	**15**	**17**	**4**	**11**
الريف	5	**412014**	**56**	**7357**	**5**	**8240**	**-**	**8**	**22**	**13**	**27**
الجبلين											
الحضر	4	**160517**	**236**	**680**	**26**	**6173**	**2**	**10**	**9**	**1**	**4**
الريف	4	**238781**	**81**	**2948**	**2**	**119390**	**-**	**5**	**9**	**1**	**-**

المصدر: وزارة الصحة ولاية النيل الأبيض 2005م

تشير الأرقام بالجدول (48) إلى سوء توزيع المرافق الصحية بين الريف والحضر ؛ ففي الوقت الذي نجد فيه أن معظم سكان محليتي كوستي والجبلين يتركزون في الريف نجد أن المرافق الصحية تتركز في الحضر. أما نوعياً فنجد أن ما يقابـل السرير الواحد من السكان في المناطق الحضرية 923 نسمة تقابلها 7357 نـسمة للسرير في المناطق الريفية. يلاحظ من هذه الأرقام ارتفاع نسبة عدد السكان فـي

مقابل السرير الواحد في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية والتي ليست هي بأحسن حالاً، فارتفاع نسبة عدد السكان مقابل السرير الواحد مؤشـر لتـدني مستوى الخدمات الصحية وتدهورها.

في ما يتعلق بالأطباء نجدهم أيضاً يتركزون في المناطق الحـضرية أكثـر مـن المناطق الريفية. ففي محلية كوستي نجد أن عدد السكان لكل طبيب في المنـاطق الحضرية 5280 نسمة يقابلهم 8240 نسمة في المناطق الريفية. أما فـي محليـة الجبلين فعدد السكان لكل طبيب في المناطق الحضرية 6173 نسمة يقابلهم 1939 نسمة في المناطق الريفية.

يعد ارتفاع عدد السكان في مقابل الطبيب الواحد مؤشراً لتدهور الخدمات الصحية. وفوق كل ذلك يلاحظ أن المستشفيات الريفية لا توجد بها خدمات طبية اخـصائية كما أن بعضها لا يوجد به طبيب وإنما يوجد مساعد طبي وفي كثير من الأحيـان يوجد فقط ما يعرف بالباشممرض.

تشير الأرقام كذلك إلى تمركز المرافق الصحية الأخرى بالمناطق الحضرية وفوق كل ذلك أن معظم تلك المرافق الصحية تفتقر إلى الكوادر الطبية المساعدة. كمـا أنها تفتقر إلى الأدوية والعلاقات الأساسية.

انعكس ضعف الخدمات الصحية المقدمة وتدنيها علي طبيعة الأمراض الموجـودة بالمنطقة والتي تقف على رأسها الملاريا والالتهابات وفقـدان الـسوائل وسـوء التغذية.

6-6-2-3 تدهور خدمات التعليم:

تشهد منطقة الدراسة (محليتا كوستي والجبلين) تدهوراً ملحوظاً في خدمات التعليم خاصة تعليم الأساس ويـأتي التركيـز هنـا عليـه بحكـم أن كـل الـسياسات والإستراتيجيات تنادي بضرورة أن يكون تعليم الأساس حقاً مكفولاً للجميع، كمـا يجب أن يتمتع به سكان الريف والحضر علي حد سواء. جدول (49)

جدول (49): خدمات تعليم الأساس بمنطقة الدراسة.

المحلية	المتقدمون للدراسة	المقبولون	فائض القبول	%	عدد التلاميذ	المعلمون	تلميذ / معلم	الإجلاس	التسرب
كوستي	1367	10262	2802	21.5	74463	2464	30	%49	961
الجبلين	7234	5943	1291	18	52190	2010	26	%50	1279

المصدر: وزارة التربية والتعليم-ولاية النيل الأبيض 2005م

تشير الأرقام أعلاه إلى أن هناك فائضاً في قبول تلاميذ المستوى الأول وصل إلى 661 تلميذاً في محلية كوستي و 1279 تلميذاً في محلية الجبلـين أي مـا يعـادل 21.5% و 1% على التوالي من جملة المتقدمين للصف الأول بمرحلة الأساس.

نوعياً نجد أن ما يقابل المعلم من التلاميذ بمحلية كوستي ثلاثون تلميذاً ينخفض هذا العدد إلى 26 تلميذاً في محلية الجبلين – وهو مؤشر غير جيد للتعليم بالمنطقة.

تشير التقارير كذلك إلى أن معظم هؤلاء المعلمين يتركزون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. ويلاحظ أيضاً أن نسبة الإجلاس لم تتعد 50% بمحلية الجبلين و 49% بمحلية كوستي وحتى هذه النسب نجدها تتركز في المنـاطق الحـضرية . تفتقر معظم المدارس إلى خدمات مياه الشرب والمراحيض الصحية، علاوة علـى عدم توفر الكتاب المدرسي. يشير الجدول (49) كذلك إلى ارتفاع عدد المتسربين في محلية الجبلين 1279 عنه في محلية كوستي 961 تلميذاً، مع ملاحظة أن غالبية التلاميذ المتسربين في المناطق الريفية. أما تعليم المرحلة الثانوية فإنه أيضاً يواجه مشكلات نوعيه تتمثل في ارتفاع عدد التلاميذ مقابل المعلم الواحد.والذي وصـل إلى 17 تلميذاً لكل معلم في محليتي كوستي و الجبلين. إلا أن هذا العـدد يعتبـر أفضل نسبياً عما عليه الحال في تعليم الأساس. يـضاف إلـى ذلـك أن معظـم المؤسسات التعليمية الثانوية موجودة بالمراكز الحضرية. كما أن معظم مـدارس الريف تفتقر إلى خدمات المياه والمراحيض الصحية.

3-6-6 الهجرة نحو المدن:

تعد الهجرة نحو المدن والاستقرار فيها أبرز الملامح والمؤشرات الاجتماعية التي طرأت على المنطقة مؤخراً. عموماً فإن الهجرة والحركة ما بين المناطق الريفية

والحضرية وشبه الحضرية أو حتى بين المناطق الريفية ليـست بجديـدة، إذ أن ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية وطبيعتها كانت تقتضي ذلك، أهم ما يميز تلك الحركة أنها كانت موسمية ويومية في بعض الأحيان، إذ تتسارع قبل الموسم الزراعي وبعد فترة الحصاد لكنها تصبح ضئيلة أثناء الموسم الزراعي وكذلك في فترة الصيف عندما يهاجر الرعاة جنوباً بحثاً عن الماء والكلأ. تهدف تلك الحركة إلى الحصول على بعض الاحتياجات الأساسية والضرورية ثم العودة إلى المناطق الريفية. إلا أن الهجرة والحركة الحالية اختلفت عن تلك الهجرة والحركة القديمـة من حيث الأهداف والاتجاهات، فهذه الهجرة مستديمة وفي بعض الأحيـان شـبه مستديمة. إن الباعث الحقيقي وراء ذلك هو ما أصاب الاقتصاد الريفي من تدهور، وما صحبه من فقر وقلة ادخار، تبع ذلك تدهور في الخدمات الأساسية من ميـاه صحية وتعليم فكانت الهجرة نحو المدن وخارج السودان أمر تحتمه تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (50): الهجرة في منطقة الدراسة

المحلية	الهجرة الداخلة	الهجرة الخارجة	المجموع
كوستي	24730	5857	30587
الجبلين	17571	1952	19523
المجموع	42301	7809	50110

المصدر: الإحصاء السكاني1993, العمل الميداني2005م

لم تقتصرالهجرة أو الحركة عموماً علي منطقة الدراسة فحسب بل أصبحت سـمة مميزة لكل إقليم المنطقة جدول (51)

جدول رقم (51) الهجرة الوافدة والمغادرة بوسط الـسودان خـلال الفتـرة 73-1993م.

العام	الوافدة	الخارجة	الصافي
1973	208077	86869	121208
1983	251133	225184	25949
1993	639047	633395	5652

المصدر: الإحصاء السكاني1993/83/73م

تشير الأرقام بالجدول (51) إلى التسارع في أعداد الهجرة الخارجية مـن نطـاق الإقليم الأوسط إذ ارتفع عدد المهاجرين من 86869 في العام 1973 إلى 225184 في العام 1973م أي نسبة زيادة بلغت 159%. ارتفع هـذا العـدد إلـى 63395 مهاجراً في العام 1993م بزيادة بلغت 408211 بنسبة وصلت إلي 181% مـن جملة الهجرة المغادرة من الإقليم الأوسط (63395) هناك (202236) مهاجراً أي ما يعادل 32% هم المهاجرين من ولاية النيل الأبيض.

تشير التقارير الإحصائية كذلك إلى أن مجموع الهجرة الداخليـة بولايـة النيـل الأبيض بلغ 177168 مهاجراً.

6-6-4 التحضر وتسارع نمو المدن:

انعكس التزايد في معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر فـي النمـو المتزايـد والمتسارع لسكان المراكز الحضرية وشبه الحضرية بمنطقـة الدراسـة جـدول (52).

جدول (52) النمو السكاني في مدن منطقة الدراسة:

المدينة	1973	1983	نسبة الزيادة	1993	نسبة الزيادة
كوستي	65404	89575	%37	171696	%91.7
ربك	18399	24613	%33.8	58371	%37.2
تندلتي	10028	15224	%51.8	23887	%57.6

المصدر: الإحصاء السكاني1993/83/73م.

تشير الأرقام بالجدول (52) إلى النمو المتسارع في سكان المدن بمنطقة الدراسـة خلال الفترة 1972-1993م. فمدينة كوستي ارتفع عدد سكانها من 65404 نسمة في العام 1972م إلى أكثر من 171696 نسمة في العام 1993م، بنـسبة زيـادة بلغت 62.5%. أما مدينة ربك فقد وصل عدد سكانها إلى 58371 نسمة في العام 1993م بعد أن كان 18399 نسمة في العام 1972م بنسبة زيادة بلغت 217%. لم تختلف مدينة تندلتي عن سابقتيها كثيراً فقد شهدت أيضاً تزايداً في عدد سـكانها،

والذي وصل إلى 23887 نسمة في العام 1993م بعد أن كان 10028 نسمة في العام 1972م، بنسبة زيادة بلغت 138% خلال تلك الفترة.

عموماً نجد أن عدد سكان المدن الثلاث ارتفع من 93831 نسمة في العام 1972م إلى حوالي 253954 نسمة في العام 1993م بنسبة زيادة بلغت 170% خلال تلك الفترة.

إن النمو المتسارع لسكان المدن بعامل الهجرة من الريف له آثاره السالبة على بيئة تلك المدن كما له تأثيره الواضح على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

إن الآثار الإقتصادية الإجتماعية والبيئية التي ترتبت على التحول والتغير في نظم الإقتصاد الريفي بفعل الظروف العوامل المختلفة ، قد ألقت بظلالها السالبة على مجتمع الدراسة، وبدا ذلك جلياً في سلوك السكان واتجاهاتهم؛ فطبيعة الحياة الإقتصادية والإجتماعية بالمنطقة في فتراتها السابقة تشكلت من خلال تجارب ثرة وخبرات متراكمة عبر عشرات السنين. إلا أن السنوات الأخيرة وما صاحبها من تغيرات وتحولات استلزمت نمطاً جديداً من الثقافة والسلوك، نمطاً يحاول جاهداً التكيف مع التغيرات ومسايرتها، تلك التغيرات التي غطت بدورها على كل مظاهر الحياة الطبيعية والبشرية.

7-6 الاقتصاد الريفي من التكيف إلي التهميش:

اعتمد الإقتصاد الريفي في فترة ما قبل ثمانينات القرن الماضي بصورة رئيسية علي البيئة الطبيعية التي شكلت محور ومسرح كل العمليات الإنتاجية. كما اعتمد أيضاً على السلوك الثقافي والمجتمعي الذي كان الموجه الأساسي لتلك العمليات.

إن أبرز سمات تلك العلاقة هي التصالح والتناغم بين البيئة الطبيعية والاحتياجات الإنسانية المحكومة أيضاً بالرغبات الآنية، في ضوء المعطيات المتوفرة لدى السكان في تلك الفترة. كان نتاج ذلك المحافظة علي البيئة الطبيعية. فقد أفلحت المعرفة المحلية المتوفرة لدى السكان في توظيف قدراتهم ومهاراتهم الكمية والنوعية في تحقيق احتياجاتهم دون الإضرار بالبيئة الطبيعية، فكانت الزراعة المتنقلة، المعتمدة على التكنولوجيا التقليدية البدائية المحققة للإنتاج الكبير (ارتفاع إنتاجية الفدان)، يضاف إلى ذلك النشاط الرعوي المحكوم بالحركة عبر النطاقين الزماني والمكاني، تكيفاً مع البيئة الطبيعية وتقلباتها المختلفة. إلي جانب ذلك فإن النشاط الغابي اليدوي قد أخذ مكانه أيضاً، فقد استفاد السكان من الغطاء النباتي الذي كان يغطي المنطقة في تلك الفترة، إن محصلة كل ذلك كان اقتصاداً حقق ولدرجة كبيرة الاكتفاء الذاتي لسكان الريف في تلك الفترة، بل نجده قد حقق رباطاً اجتماعياً بين كل المناطق الريفية، من خلال التجمعات الدورية، وما ينضوي تحتها من حلول لمشاكل الريف الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهم ما ارتبط بالاقتصاد الريفي في تلك الفترة عدم اعتماده بصورة رئيسية على عمليات البيع والشراء، بل ارتبط بالإنتاج كماً ونوعاً، إذ شكل فيه الجانب التسويقي قدراً ضئيلاً، يتوافق ويتواءم مع احتياجات الفرد، فهو اقتصاد مبني على الإبداع والقدرات الإنتاجية في مجال الزراعة والرعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

إن الاقتصاد الريفي لفترة ما قبل ثمانينات القرن الماضي وما أنبني عليه من استراتيجيات للتكيف استطاع اجتياز وعبور الكثير من الأزمات والكوارث، خاصة تلك المرتبطة بالظروف الطبيعية. فالجفاف الذي ضرب المنطقة في أواخر ستينات القرن الماضي يقف شاهداً علي ذلك، كما أن حالات الجفاف المتكررة، وما تبعها

من تدن في الإنتاجية الزراعية والرعوية، استطاعت تلـك المجتمعـات المحليـة الصمود أمامها و تجاوزها.

علاوة على كل ذلك فإن الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة في سياقه التاريخي، كان متحرراً من جميع الأطر المؤسسية (مؤسسات الدولة وتشريعاتها المختلفـة فـي المجال الزراعي والرعوي والمجالات الأخرى ذات الصلة)، التي أدت إلي إعاقة الاقتصاد الريفي في عهوده الأخيرة ومن ثم تدهوره. فالاقتـصاد الريفـي كـان محكوماً بالمعطيات والرغبات إنسانية.

إن اقتصاد ما قبل ثمانينيات القرن الماضـي قـد أكـد دوره كنظـام اقتـصادي واجتماعي، اعتمدت عليه المجموعات السكانية عبر الحقب التاريخية المختلفة. إلا أن فترة ما بعد الثمانينات وكما أوضحت الدراسة قد شهدت جملة من التحـولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي أصابت الاقتصاد التقليدي. فعلـى الـصعيد الطبيعي يبدو التهميش الجغرافي والايكولوجي الذي عاشته المنطقة بفعل موجـات الجفاف المتكررة والتي كان آخرها في بداية تسعينات القرن الماضي لـه أثـره الواضح في تدهور نظم الاقتصاد الريفي، المعتمدة وبصورة رئيسية على الأمطار (الزراعة والرعي)؛ فتدهور الإنتاجية الزراعية والرعوية بسبب قلـة الأمطـار انعكس علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة.

تشير الشواهد التجريبية كذلك إلى أن التغيير في نظم استخدام الأرض في المنطقة كان هو العامل الرئيس في التغير الذي أصاب الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسـة، فسعي الدولة وراء سياسة التحديث وتبنيها للسياسات التصديرية غير المخططة من خلال التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة، دون وضع اعتبارات للقطاع التقليدي، أفرز وكما أوضحت الدراسة سلبيات كثيرة انعكـست علـى البيئـة الاقتـصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة. فإذا كانت السياسات الكلية للدولة ترمي لزيـادة الإنتاج ومن ثم الدخل القومي، فالاقتصاد الريفي استطاع أن يلعـب دوره علـى المستويين المحلي والقومي. إلا أن التغير فـي نظـم اسـتخدام الأرض قـد أدى لاختزال ذلك القطاع الاقتصادي، وغيب دوره كمنظومة اقتصادية تؤدي دورهـا

في تحقيق الأمن الغذائي، وفي المحافظة على البيئة، وفي رتق النسيج الاجتماعي من خلال مؤسساتها التقليدية المختلفة.

إن سياسات التهميش الجغرافي التي فرضت على المنتجين التقليديين مـن خـلال التدخل في نظم استخدام الأرض، وتحويلها من النمط التقليدي إلى نمـط حـديث كرس للإنتاج الكبير، وسادت فيه التكنولوجيا المتقدمة قـادت لإحـداث تهمـيش ايكولوجي تجلى في محدودية الموارد الطبيعية المتاحة للمنتجين التقليديين، حيـث التدني في خصوبة التربة، انحسار المراعي، سيادة ما هو غير مألوف ومستـساغ من الحشائش فكان التدهور البيولوجي في إنتاجية التربة ومن ثم الحيوان. كل ذلك ساهم في زيادة الضغط علي الموارد، وساهم في زيـادة حـدة التـدهور البيئـي والاقتصادي. فسياسة التحديث وما تبعها جعلت من سكان المنطقة عمالة مستأجرة، تدير الإنتاج وتحرك آلياته ليحصد ثمرته الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال ممن هم ليسوا برعاة ولا مزارعين ومما عمق من التدهور في الاقتصاد الريفـي هـو سياسات الدولة تجاه الريف عبر الحقب الزمنية المختلفة. فالتنمية عمومـاً تهـدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، من خلال بنية اقتصادية متينة، وتوفير للخدمات الأساسية خاصة للغالبية الفقيرة. إلا أن المتتبع لبرامج التنميـة، وكمـا أوضحت الدراسة يصل إلى حقيقة أن برامج التنمية بالمنطقة لم تؤت أكلهـا وأن نتاجها كان غير ذلك، حيث التدهور المريع في الجوانب الاقتصادية، من تـدهور لمستويات الدخل، وسيادة للفقر البشري، مع التـدهور الواضـح فـي الخـدمات الاجتماعية، من مياه وصحة وتعليم. كل ذلك يدلل علي ضعف بـرامج التنميـة، وأطرها الفلسفية والنظرية. ويضاف إلى ذلك ضعف الهيكل المؤسسي والتخطيطي لتلك البرامج، من حيث المؤسسات المنوط بها التخطيط وتبعيتها الإداريـة، مـع ضعف وغياب الكادر البشري المؤهل، وانعدام المعينات اللازمة لعملية التخطـيط التنموي. لكل ذلك جاءت برامج التنمية ولا تحمل فـي مـضمونها بـذرة النمـو الاقتصادي والاجتماعي، بل كان العكس، إذ أدت تلك البرامج لإفقـار الـسكان، ووضعت على عاتقهم عبء النهوض بأحوالهم الاقتصادية و الاجتماعية، بعـد أن سحبت منهم معاول وآليات ذلك النهوض.

ساهم تدهور الأوضاع الأمنية بجنوب البلاد كذلك في تدهور الاقتـصاد الريفـي، فالمنطقة تجاور حدود الولايات الجنوبية، وبذلك فقد شكلت الحرب عائقـاً أمـام حركة الرعاة جنوباً، الشيء الذي زاد من حدة التهميش الجغرافـي، إذ تقلـصت المساحات الرعوية،وقد أدى ذلك لتركيز الحيوانات في مناطق محددة لا تستوعب طاقتها كل تلك الحيوانات، مما أدى لتدهور طاقتها الإنتاجية. يضاف إلى ذلك فإن الحرب وكما أوضحت الدراسة جعلت المستثمرين يهاجرون إلى المناطق الشمالية تاركين وراء ظهورهم أراضيهم الزراعية.

فوق كل ذلك فقد كان لتدهور الظروف البيئية والاقتصادية في أجزاء واسعة مـن السودان أثرها على المنطقة، فهجرة أعداد واسعة من السكان إلـى المنطقـة أدى لتدهور البيئة الطبيعية، الذي تبعه تدهور في خدمات المياه مـن صـحة وتعلـيم ومياه.

إن تدهور الاقتصاد الريفي وضعف مؤسساته أدى لتساقط الكثيرين من القطاعات التقليدية، حيث اتجه البعض وخاصة الرعاة لحياة الاستقرار، واتخذوا من أطراف المدن مستقراً لهم، واتجه البعض الآخر إلى البيئة. إلي جانب الأعداد الكبيرة التي اتجهت نحو المدن والمراكز الحضرية الكبرى بحثاً عن فرص العمـل. غيـر أن سيطرة رأس المال بعلاقته الإنتاجية والتبادلية غير المتكافئة جعلتهم غير قادرين، فاندمجوا في سوق العمل الهامشي في ظل افتقارهم لمهـارات ومعينـات العمـل الوظيفي في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي لم تتوفر بها أصـلاً فرصـاً للعمل.

كل ذلك قاد لإحداث تهميش اقتصادي، دفعهم مرة أخرى إلي مناطقهم فكانت زيادة حدة التدهور البيئي. فالتهميش الذي يعانيه سكان الريف جعل منهم أكثر هـشاشة وأكثر عرضة للمخاوف والكوارث الطبيعية، وبدد فيهم معاني الصمود. فـالتحول والتغير الذي أصاب المنطقة كان أقوى مما تتحمله وتجابهه وسائل وآليات تكيفهم التقليدية، في بيئة تتسم بالهشاشة الايكولوجية.

إن التكامل في حلقات التهميش الجغرافية والايكولوجية والاقتصادية، أفرز تهميشاً سياسياً انعكس على سياسات وفلسفة التنمية الهرمية من أعلى لأسفل، وبما تتطلبه

من تهميش للمجتمعات المحلية الفقيرة في اتخاذ للقرارات المتعلقة بهم وإشراكهم في تنفيذ ذلك. كل ذلك أوجد اقتصاداً ريفياً مهمشاً غير قادر علي القيام بأعبائه والتأكيد على دوره.

إن المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة السودانية تشير إلى الانخفاض الملحوظ في الدور الذي يقوم به ويؤديه الاقتصاد الريفي في الناتج القومي الإجمالي في الوقت الذي تعتزم فيه الدولة أن تكون سلة غذاء العالم من خلال رفعها للكثير من الشعارات والتي من بينها (نأكل مما نزرع). فالنمو السكاني يتطلب مزيداً من الغذاء ولكن ذلك لن يتأتى إلا بالتخطيط السليم لمشروعات التنمية.

إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المديين القريب والبعيد تشير لاستمرار حالة التهميش التي تعيشها المجتمعات في منطقة الدراسة. كما تشير الشواهد إلى اضمحلال وضمور القطاع الاقتصادي الريفي التقليدي المعتمد علي البيئة الطبيعية. فالمساحات الرعوية في تضاؤل ملحوظ مع الزيادة الملحوظة والمتنامية في أعداد الثروة الحيوانية، الشيء الذي يجعلها أكثر عرضة للضياع كماً ونوعاً. يضاف إلى ذلك التدهور في الأراضي الزراعية، وعجزها عن الإيفاء بما كانت تنتجه في السابق، مع التدهور في الغطاء النباتي، الذي يمثل مصدراً للدخل في أنحاء واسعة من المنطقة، خاصة في أوقات الكوارث والأزمات. وفوق كل ذلك يعد الصراع حول الموارد مع ازدياد حدته في العقود الأخيرة مؤشراً لضعف المؤسسات التقليدية بالمنطقة.

كل تلك المتغيرات توضح بجلاء المأزق الذي يعشه الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة في عالم اليوم. فتلك الشواهد تشير إلى أزمة مزمنة تتطلب إمعان النظر في الاقتصاد الريفي من حيث البنية والأهمية، ومؤشرات التغير، والعوامل المؤثرة فيه. فالاقتصاد الريفي تحول كلياً من حالة التكيف والمواءمة بين معطياته وآلياته التقليدية ودوره في حياة السكان، إلى حالة التهميش التي انتفت معها حياة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

الفصل السابع

الخاتمـة والنتـائج والتوصيات

1-7 مقدمة:

يتناول هذا الجزء من البحث النتائج التي توصلت إليها الدراسة بناءً على ما تضمنته الأبواب السابقة من معلومات من خلال تحليل علاقة الإنسان بالبيئة في سياقها التاريخي وما أفرزته من نظم اقتصادية واجتماعية. يتناول الفصل أيضاً بعض الرؤى والتوصيات والحلول التي يمكن لها ان تسهم في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم إعادة علاقة التصالح بين المجتمع والبيئة في منطقة الدراسة.

7-2 الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الاقتصاد الريفي بمحليتي كوستي والجبلين (ولاية النيل الأبيض) بغرض التعرف على التحولات والتغيرات التي أصابت اقتصاد تلك المناطق خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبدايات القرن الحالي. كما بحثت الدراسة في ما يقف وراء تلك التحولات والتغيرات من عوامل، وما ترتب عليها من آثار.

وضعت الدراسة بعض الأهداف التي اعتمد تحقيقها على عدد من المناهج النظرية والتطبيقية، فضلاً عن الطرق والمصادر المختلفة والمتنوعة لجمع المعلومات، إلى جانب ذلك اختيرت عينة من مجتمع الدراسة (محليتي كوستي والجبلين) تتكون من 450 مفردة بناءً على الطرق الاحصائية المعروفة.

قسمت الدراسة إلى سبعة فصول . شمل الفصل الأول أساسيات البحث، والتي من بينها الفروض والأهداف، كما تركز أيضاً حول جملة من الأسئلة من بينها كيف أن للعوامل الاقتصادية والطبيعية والديموغرافية والأمنية والسياسية دورها في إحداث التغيير في المجتمعات التقليدية، وكيف لتلك المجتمعات مجابهة تلك التغيرات. تعرض الفصل الثاني للتطور المعرفي لبعض المواقف الفلسفية، وما تبلور عنها من مناهج نظرية لتفسير التغيرات والتحولات التي أصابت الإقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة. تبع ذلك استعراض وتحليل للبيئة الجغرافية للمنطقة وما أفرزته من نظم اقتصادية واجتماعية وثقافية من المنظورين الزماني والمكاني.

تلى ذلك الحديث عن ملامح ومؤشرات التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي والعوامل المسئولة عنه والآثار المترتبة عليه.

وعليه وبناءً على كل ذلك توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إيرادها في الفقرات التالية:

7-3 النتائج:

أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن علاقة الإنسان بالبيئة وما ينضوي تحتها من نظم اقتصادية واجتماعية قد اتسمت بالتصالح والتوازن منذ مطلع عقد الستينات من القرن الماضي مما انعكس إيجاباً على الاقتصاد الريفي بالمنطقة كماً وكيفاً. إلا أنه وبنهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات شهدت تلك العلاقة تحولاً وخللاً في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تبدو أبرز مؤشراته في:

1.الجوانب العملية:

أ- الزراعة: وتبدو أبرز مؤشرات التغير هنا في الآتي:

- التقلص في حجم الحيازات الزراعية في القطاعين المطري والمروي التقليديين بنسب 51% و 51.6% على التوالي. كما أن التقلص في حجم الحيازات المطرية بمحلية كوستي (51.7%) كان أكبر منه بمحلية الجبلين (25.3%).
- التغير في حجم المساحات المزروعة
- التغير في تركيبة المحاصيل المزروعة والتي بلغت نسبة 10.3% في القطاع المطري و22.7% في القطاع المروي.
- الاتجاه نحو زراعة المحصول الواحد.

ب- الرعي: تبدو أبرز مؤشرات التغير والتحول هنا في الآتي:

- التقلص في ملكية الثروة الحيوانية.
- التغير في الدورة الرعوية والتغير في الحركة عبر النطاقين الزماني والمكاني.
- التغير في تركيبة القطيع.

عموماً في مجال الزراعة والرعي، نجد أن التحول والتغير قد أخذا حيزاً أكبر في المناطق البعيدة عن النيل، بينما نجده بمعدلات أقل في المناطق النيلية (القريبة من النيل)، نظراً لما هو متوفر فيها من معطيات طبيعية.

ج. **صيد الأسماك**:

- تاريخياً نجد أن حرفة صيد الأسماك بمنطقة الدراسة قامت علي الوسائل والطرق التقليدية إلا أنها مورست على امتداد النيل الأبيض وتوغلت داخل الولايات الجنوبية، إلا أنه وفي بداية عقد الثمانينات وكما أوضحت الدراسة تقلص الحيز المكاني للصيد وانحصر في مناطق محدودة مما كان له أثره الواضح علي الإنتاج بالمنطقة.

د. البيئة الطبيعية:

- بيئياً أوضحت الدراسة أن هناك تدهوراً واضحاً في الغطاء الغابي الذي انحسر في أجزاء واسعة من منطقة الدراسة، بل أن هناك بعض أنواع الأشجار اختفت تماماً من المنطقة كما هو الحال في شجر الأراك والهشاب، إلى جانب ذلك فقد أوضحت الدراسة أن هناك انحساراً واضحاً في المراعي وتدهوراً في طاقاتها الإنتاجية، علاوة على سيادة أنواع كثيرة من الحشائش غير المألوفة و غير المستساغة لدى الحيوانات.

إلى جانب ذلك فقد أوضحت الدراسة أن تلك التغيرات والتحولات التي لحقت بالجوانب العملية والبيئية كان لها مردودها السالب على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تلخيصها في الآتي:

- التدني في مستويات الدخل بسبب تدهور الإنتاجية الزراعية والرعوية وتدنيها. وهنا أوضحت الدراسة بأن التدهور في الانتاجية الرعوية، كان أكبر في المناطق البعيدة عن النيل عنها في المناطق القريبة منه. فنتج عن ذلك قلة الدخل الذي لا يوازي ما تتطلبه الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى وخدمات صحية وتعليمية، خاصة بعد أن رفعت الدولة يدها عن كثير من الدعم والخدمات.

- التساقط من القطاعات الإنتاجية التقليدية (الزراعة والرعي)، فقـد أوضـحت الدراسة بأن الكثيرين قد هجروا تلك الحرف واتجهوا إلي حرف ومهـن أخـرى كالتجارة الصغيرة في المراكز الحضرية وشبه الحضرية القريبـة مـن القـرى (الأسواق الدورية).

- اختفاء المهن والحرف الصغيرة المعتمدة على البيئـة كـصناعة الـسعف والبروش والسلال، كما اختفت التجارة الصغيرة المعتمدة على ثمار الأشجار، كما هو الحال في السعف و اللالوب (ثمار الهجليج) وغيرها.

- أوضحت الدراسة أن التدهور في القطاعات الإنتاجية أدى إلى سيادة الفقر البشري وسط المجموعات السكانية لمنطقة الدراسة، مما انعكس على الخدمات والتي من بينها الصحة والتعليم وخدمات المياه والتي تدهورت كماً ونوعاً.

- إن أهم ما ارتبط بتدهور الجوانب الاقتصادية زيادة الضغط علي البيئة من أجل الإيفاء بالمتطلبات الأساسية فكان أن ازدادت حدة التدهور البيئي بالمنطقة.

- أشارت الدراسة كذلك إلي أن رحلة العمل المأجور (العمالة المستأجرة) أصبحت ملجأ للكثيرين من أهالي المنطقة فكانت الهجرة نحو المشاريع الزراعية الكبرى في مناطق المقينص والدالي والمزموم وسنار وغيرها . أشارت الدراسة كذلك إلى التزايد في الهجرة نحو المدن والمراكز الحضرية وشبة الحضرية كما هو الحال في مدينة كوستي وربك والجبلين وتندلتي بحثاً عن فرص العمل.

إن التحول في النظم الاقتصادية وما ترتب عليه من آثار كما أوضحت الدراسة تبعه تحول وتغير في النظم الاجتماعية تبدو أبرز مؤشراته في الآتي:

- اختفاء المؤسسات التقليدية (نظار وعمد ومشائخ) وغيابها، إضافة إلى تقلص وتضاءل دور الموجود منها، ذلك على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

- ضعف الروابط الاجتماعية واختفاء العلاقات التكافلية وعلاقات التبادل الاجتماعي مثل النفير والقرض والاستدانة والهبات وغيرها... ألخ.

- ظهور الأسرة النووية التي حلت محل الأسرة الممتدة، فبعد أن كان أفراد القبيلة يضمهم عدد قليل من الأسر، تعتمد بصورة رئيسية ومباشرة على كبير

الأسرة في تلبية احتياجاتها الأساسية، تجزأت تلك الأسر إلى أخرى صغيرة، يقف على رأس كل منها من يدير شئونها المختلفة.

أوضحت الدراسة أن المناطق البعيدة عن النيل كانت الأكثر تأثراً عنها في المناطق القريبة منه.

أشارت الدراسة كذلك إلى أن التحول والتغيير الذي لحق بالاقتصاد الريفي بالمنطقة مرده لكثير من العوامل الاقتصادية والطبيعية والديمغرافية، إضافة إلى العوامل الأمنية. فعلى الصعيد الاقتصادي يبدو التغير في نظام استخدام الأرض من نظام تقليدي (زراعي ورعوي) إلى نظام آلي حديث، إضافة إلى ضعف السياسات والموجهات التنموية المتعلقة بالريف عاملاً رئيسياً في ما لحق بالاقتصاد الريفي وبالبيئة المحلية من تدهور ودمار. وقد عزز من ذلك الظروف الطبيعية الحرجة ممثلة في موجات الجفاف المتكررة والتي كان آخرها في العام 1983/1985م والتي أدت إلى فشل الزراعة في المناطق المطرية، كما أدت أيضاً لنفوق كثير من الحيوانات. هذا إلى جانب النمو السكاني المتسارع إبان عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في غرب السودان، والحرب الأهلية الدائرة في الجنوب والتي عملت على تقليص الحيز المكاني أمام الرعاة والمزارعين ودفعت بالكثيرين نحو مناطق الشمال.

عموماً يمكن القول إن التغير يعد سمة مميزة ولازمة من لوازم المجتمع عبر التاريخ الطويل، وعلى الرغم من أن التغير قد اتسم بالتلقائية والتدرج البطيء في معظم الفترات التاريخية، إلا أنه اتسم ومنذ أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي بتزايد معدلاته على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية . إن الشواهد التاريخية تشير إلى أن كثيراً من المجتمعات قد لازمتها موجة التغيير، فالتحول في حياة المجتمعات وخاصة التقليدية من التنقل والترحال إلى حياة الاستقرار، وما ارتبط به من تطور للنظام الاقتصادية والاجتماعية يقف شاهداً على ذلك. كما أن التنمية في جوهرها العام هي عملية تغيير مجتمعية تشمل

كافة جوانب الحياة الانسانية، مادية كانت أو فكرية أو روحية أو قيمية، كما أنها تسعى لتغيير واقع مجتمعي قائم إلى واقع مجتمعي جديد وأفضل.

وفي مقابل ذلك وكما تشير الشواهد من أنحاء مختلفة من العالم من بينها منطقة الدراسة أن التنمية لم تصحبها نقلة نوعية في حياة تلك المجتمعات، كما أن التغيير لم يكن ايجابياً، ويلاحظ ذلك من خلال جملة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تشير جميعها وبجلاء إلى أن التغيير قد أخذ اتجاهه السالب في تلك المجتمعات.

إن الإقتصاد الريفي كما أوضحت الدراسة نمط ثقافي وحياتي، وبالتالي فهو نتاج تجارب وخبرات متراكمة عبر الزمن. وعليه فإن المتغيرات الطبيعية والبشرية وما أحدثته من تغيير في اتجاهات السكان وفي ثقافتهم انعكس سلباً على الاقتصاد الريفي وعلى موجهاته.

عليه يجب النظر إلى التغيير على أنه وبمثلما يشير إلى واقع أفضل لبعض المجتمعات، فإنه يقود مجتمعات أخرى إلى واقع أسوأ، تتلاشى معه الكثير من أوجه الحياة الثقافية والاجتماعية التي تنعكس بدورها على أوجه الحياة الأخرى.

إن التغير والتحول في نظام الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة كما أوضحته الفصول السابقة هو نتاج لتداخل الكثير من المتغيرات الطبيعة والبشرية التي أدت بدورها إلى إيجاد واقع جديد تبددت معه فرص البقاء وتلاشت معه سبل الحياة الكريمة.

إن التكامل في دور تلك العوامل بالمنطقة وما أفرزته من حلقة للتهميش يستوجب إعادة النظر في كل تلك المعطيات والمتغيرات. فلقد استطاع السكان مجابهة الظروف والمتغيرات الطبيعية العابرة والتي من بينها تدهور الظروف البيئية ممثلة في الجفاف، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في الجوانب التخطيطية والسياسات التنموية على المستويين القومي والمحلي. فقد دلت الدراسة على أن

اختلال العلاقة بين المجتمع والبيئة وما ترتب على ذلك من آثار سالبة هو نتاج حلقات متصلة ومترابطة من عمليات التهميش، بما في ذلك التهميش الجغرافي والايكولوجي والاقتصادي والسياسي، تلك الحلقة التي جعلت من مجتمع منطقة الدراسة مجتمعاً هامشياً يعيش في بيئة هامشية.

إن الاقتصاد الريفي بمنطقة الدراسة مبني وقائم علي الأرض (وحدة الإنتاج الرئيسية)، لذلك فإن الخلل الذي أصاب الاقتصاد الريفي ارتبط وبصورة أساسية بالتغير في نظام استخدام الأرض؛ فالأرض حق تاريخي تكفله العادات والأعراف المحلية التقليدية، لذلك لابد من إعادة النظر في قوانين الأراضي وتشريعات خاصة في المناطق الريفية، ذلك أن إرجاع الحقوق التاريخية من شأنه أن يعود بالعلاقة إلى سابق عهدها، وهذا بالضرورة يجب ألا يتعارض مع السياسات الكلية الرامية إلى زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء للنمو السكاني المتزايد والمتسارع إذ أن زيادة الإنتاج رأسياً وأفقياً ليس بالضرورة أن تتبعها مشاريع وبرامج استثمارية توزع فيها الأراضي علي أصحاب رؤوس الأموال؛ فالإنتاج يجب أن ينمى بواسطة المنتجين التقليديين أنفسهم.

وعليه فإن إرجاع الحقوق التاريخية ممثلة في الأرض يتطلب إعادة النظر في قانون ملكية الأراضي غير المسجلة لعام 1970م، والذي نص على أيلولة كل الأراضي غير المسجلة رسمياً للدولة، مما أفقد السكان أراضيهم. و على الرغم من أن الدولة أعطتهم حق الانتفاع من الأراضي غير المزروعة، إلا أن القانون لم يلتزم بذلك، فقد شهدت الفترات التالية التعدي على كل الأراضي المتاحة بما فيها أراضي المرعى.

إن الصراع حول الموارد (الأرض) سيظل مستمراً ما لم يتم تفعيل الجوانب العرفية والمؤسسات التقليدية في عمليات إدارة الأرض بالمنطقة مما يمكن من الوصول إلى الموارد خاصة الأرض والماء.

إن إدارة الموارد في المناطق الريفية تستوجب قيام مؤسسات فاعلة تعي دورها ومهامها في عمليات التخطيط لإدارة الموارد المائية والزراعية والرعوية، ذلك على المستوى القومى والمحلي، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين تلك

المؤسسات في عمليات التخطيط والمتابعة وتنفيذ البرامج، على أن يراعى ذلك الاحتياجات الأساسية علي المدى القريب آخذاً في الاعتبار التكلفة على المدى البعيد.

إن معالجة التدهور البيئي والفقر في منطقة الدراسة يستوجب المصالحة بين أولويات المجتمعات المحلية وأهداف الدولة، وهذا يعني الاعتراف بالحقوق، من خلال برامج تنموية تضع في اعتبارها المنتج التقليدي كمحور مهم من محاورها وهدفاً رئيسياً لها. وهذا يعني بالضرورة أن تنبع برامج التنمية من القاعدة إلى القمة من خلال المشاركة الإيجابية الحقيقية للشرائح المحلية، لكي تقوم بدورها في العمليات التخطيطية واتخاذ القرار، ذلك أنها تملك الدراية والتجربة في اختيار ما يناسبها من برامج ومشاريع تنموية، هذا إلي جانب أن التنمية يجب أن تقوم على أساس مستدام تتوسطه العدالة الاجتماعية حفظاً للحقوق وصوناً لها. كل ذلك يتطلب اعترافاً بنظم للإنتاج التقليدية كنظم اقتصادية واجتماعية وثقافية.

إن تحسين أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف يتطلب منهجاً للتنمية المستدامة يعمل على تحقيق الحد الأدنى من الرعاية وتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية، إضافة إلى التأسيس لحلقة تربط بين التنمية الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال منهج عقلاني يأخذ في حسبانه التكلفة علي المدى البعيد مربوطة بالتحسينات على المدى القريب؛ فالتنمية القطاعية والأحادية قد أثبتت فشلها في النهوض بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية وعمقت من الهوة بين الريف والحضر وحتى بين المجتمعات الريفية بعضها البعض. لذلك فإن منهج التنمية الريفية المتكاملة المصحوب بعدالة توزيع الموارد المبني على المشاركة والتدريب يعد الأمثل في تمكين سكان الريف.

فوق كل ذلك فإن تحسين الحياة الريفية يتطلب تحسين رأس المال الطبيعي وتطويره والذي يشمل السلع والخدمات، كما يشمل رأس المال الاجتماعي ممثلاً في المجتمعات والأفراد وما تحويه من خصائص اجتماعية

وسوسيولوجية، هذا إلى جانب رأس المال المادي الذي يشمل البنيات التحتية، إلى جانب رأس المال التمويلي الذي يشمل المدخرات والإستثمار وغير ذلك.

إلى جانب ذلك لابد من فهم التركيبة والعمليات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الريفية التنموية من خلال السياسات والقوانين والنظم الرسمية، إضافة للمؤسسات الاجتماعية.

إن النهوض بأحوال السكان في المناطق الريفية بصورة عامة ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص يتطلب تدعيم مشروع بناء القدرات Building Capacity Approach والذي يشمل بناء القدرات المؤسسية ذلك بإنشاء المؤسسات الفاعلة المدركة لمسؤولياتها من أجل تخطيط سليم وبرامج هادفة على كافة المستويات المحلية والقومية. يتبع ذلك تنمية القدرات البشرية من خلال تدريب السكان وتمليكهم المهارات الأساسية، إلى جانب توفير الاحتياجات الأساسية من صحة وتعليم وخدمات مياه وغيرها. يضاف إلى ذلك تنمية قدرات التعامل مع البيئة. كل ذلك كفيل بمعالجة التدهور البيئي وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

4-7 الإيكولوجيا السياسية الثقافية ومشكلة الدراسة:

إن التحول الذي أصاب الاقتصاد الريفي وما تبعه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية بمنطقة الدراسة استلزم البحث عن العوامل التي تقف وراء تلك التحولات. في هذا الجانب كان استخدام منهج الايكولوجيا السياسية الثقافية بجوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والايكوبوجية مفيداً جداً في الوقوف على أبعاد المشكلة، وكذلك في التنقل بين العناصر المختلفة لموضوع الدراسة، واستطاع هذا المنهج بذلك أن يزيح الستار عن العوامل الخفية وراء التحولات والتغيرات في الاقتصاد الريفي، وأن يغوص في جذور المشكلة. فالمرونة التي اتسم بها المنهج جعلت من السهل إبراز دور العوامل والعناصر ذات التأثير المباشر وغير المباشر في علاقة الإنسان بالبيئة في منطقة الدراسة، كما أبرز المنهج دور الثقافة المحلية في إدارة الأزمات العابرة.

استطاع منهج الدراسة، وما يرتكز عليه من عناصر أن يرسم مستقبل علاقة الإنسان بالبيئة في المناطق الريفية الهامشية (منطقة الدراسة)، والتي صارت أكثر تعقيداً عما كانت عليه في السابق، في الوقت الذي عجزت فيه الكثير من المناهج النظرية والكمية من الوقوف على جوهر المشكلات التي لازمت تلك العلاقة.

إن الفكر الجغرافي والاجتماعي ظل ولفترات طويلة مكبل بالثورة الكمية Quantitative Revolution والبحث عن النظم المكانية وتنمية النظريات المرتبطة بذلك مثل نظريات المواقع الجغرافية ونظريات استخدام الأرض. تبع ذلك إهمال لعلاقة الإنسان بالبيئة وما طرأ عليها من تغيرات، كذلك إهمال الطريقة التي تتكيف وتتأقلم بها المجتمعات الريفية التقليدية مع المتغيرات المختلفة إضافة إلي الكيفية والطريقة التي تعطي بها تلك المجتمعات معنى للنظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وفوق كل ذلك إهمال كامل للسؤال كيف أن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية مرتبط بعوامل اقتصادية وسياسية ثقافية واجتماعية كلها مرتبطة بحيزي الزمان والمكان لكل ذلك فمنهج الإيكولوجيا السياسية يضيء الطريق أمام الدراسات الجغرافية في ظل تعقد وتشعب الكثير

من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والايكلوجية في أجزاء واسعة من العالم خاصة في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، بما فيها السودان.

مراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

الصقار، فؤاد محمد،(1975)، دراسات في الجغرافيا البشرية، وكالة المطبوعات، الكويت.

الصندوق القومي لدعم الولايات، (1999)، موسوعة ولاية النيل الابيض، الخرطوم.

الطيب، جلال الدين، (1994)، الجغرافية والبيئة والتنمية: الاسس والمهام، دار الحكمة اليمانية، اليمن.

المجلس الاعلى للبيئة والموارد الطبيعية، 1996)، نحو خطة ولائية للعمل البيئي في السودان، الخرطوم.

تاتهام، جورج، (1987)،"الجغرافية في القرن العشرين"، في قريفث تايلور(محرر)، الجغرافيا في القرن العشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

رياض، هنري، (1987)، نظرات في المعرفة، المطبوعات العربية، الخرطوم.

شلقامي، نصر الدين إبراهيم، (1991)، كوستي القصة والتاريخ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم.

عامر، التجاني، (1971)، السلالات العربية في النيل الابيض، دار الفكر، الدار السودانية، الخرطوم.

عبدالقادر، علي، (1994)، برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة.

عجيمي، عمر عبدا ، (1998)، "من التكيف إلى التهميش: الايكولوجيا السياسية للأزمة المعيشية بين رعاة الهدندوة في السودان الشرقي" في عبدالغفار محمد أحمد وحسن عبدالعاطي، (محررين)، إدارة الندرة: التكيف الانساني في الاراضي الجافة وشبه الجافة في شرق أفريقيا، منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب افريقيا، (أوسريا)، أديس أبابا.

علا، مصطفى انور، (1988)، التفسير في العلوم الاجتماعية: دراسة في فلسفة العلم، دار الثقافة والنشر، القاهرة.

غنيمي، زين الدين عبدالمقصود، (1984)، البيئة والانسان: علاقات ومشكلات، دار المعارف الاسكندرية.

قيرة، اسماعيل، (2003)، مجتمع التهميش إلى أين؟ مهمشو المدينة العربية نموذجاً، مجلة المستقبل العربي: العدد290، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

مانجر، لايف، (1998)، "الاقتصاد الريفي والوعي البيئي وادارة الموارد في محافظة أم كدادة بولاية شمال دارفور" في عبدالغفار محمد أحمد وحسن عبدالعاطي، مصدر سابق.

محمد، يعقوب عبدا ، (1991)، "الإعتبارات البيئية للتنمية الريفية في السودان"، مجلة النيل الجغرافية: العدد الأول.

محسوب، محمد صبري، أرباب، محمد إبراهيم (2002)، الأخطار والكوارث الطبيعية: الحدث والمواجهة، دار الفكر العربي، القاهرة.

مراد، وهبة وآخرون، (1971)، المعجم الفلسفي، الطبعة الثانية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

منيمنة، سارة حسن، (1988)، في الجغرافيا البشرية، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت.

هلاوي، حاتم بابكر، (1996)، فقر المدن والاستراتيجيات الحضرية لمقاومة الفقر، الخرطوم.

وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، ولاية النيل الابيض، (2003)، مؤتمر التنمية و الخدمات، كوستي.

2. الرسائل:

أبوشورة، تنال محجوب، (2001)، عوامل وآثار التغير في نظم استخدامات الأرض بريفي محافظة الخرطوم بحري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

محمد، حلو عبدالعاطي، (1999)، التحول في علاقة الانسان بالبيئة في مناطق جنوب النيل الازرق، حالة دراسية من محافظة الدندر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

محمد علي، ابراهيم مصطفى، (2002)، مشكلة التدهور البيئي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة كوستي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

3.التقارير:

إدارة أسواق المحاصيل، كوستي، التقارير السنوية 1995-2005م

إدارة النقل النهري، كوستي، التقارير السنوية 1979- 1989

البرنامج الانمائي للامم المتحدة، (1992)، تقرير التنمية البشرية.

________________، (1999)، تقرير التنمية البشرية

________________، (2000)، تقرير التنمية البشرية.

الهيئة العامة للارصاد الجوي، الخرطوم، التقارير السنوية 1970-2005م.

الهيئة العامة لمياه ولاية النيل الابيض، التقرير السنوي 2005م.

الهيئة العامة لابحاث الثروة الحيوانية، ولاية النيل الابيض، التقرير السنوي 2005م

الهيئة القومية للغابات ولاية النيل الأبيض، التقرير السنوي 2005م.

شرطة محلية كوستي، التقارير السنوية 1993- 2004م.

شرطة محلية ربك، التقارير السنوية 1993- 2004م.

مصلحة الاحصاء، الخرطوم، التعدادات السكانية 1993/1983/1973م.

معتمدية كوستي، التقرير السنوي 2005م.

معتمدية الجبلين، التقرير السنوي 2005م.

وزارة التربية والتعليم، ولاية النيل الأبيض، الاحصاء التربوي 2005م

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، ولاية النيل الابيض، التقرير السنوي 2005م.

وزارة الشؤون الاجتماعية، ولاية النيل الابيض، التقرير السنوي 2005م.

وزارة الصحة، ولاية النيل الأبيض، الاحصاء الصحي 2005م.

وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، ولاية النيل الابيض، ميزانيات التنمية 1999-2005م.

وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، ولاية النيل الابيض، التقرير الصناعي 2005م.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Books:

Abu-Samra, M.T, and Mohammed, G. A, (1990), Disaster Management in Agricultural and Livestock Sectors, in Abu- Sin, M. E. (ed), Disaster Prevention and Management in Sudan, Khartoum University Press, Khartoum.

Adams, W.M. (1990), Green Development: Environment and evelopment in The Third World. London& New York.

Agricultural Statistic, (2005), Time Series of Cereals of Oil Crops 1970/71-2004/2005, Khartoum.

Ahmed, A.M. (1989), "Ecological Degradation in The Sahel: The Political Dimensions" in Anders, H. and Salih, M.A. (eds), Ecology and Politics: Environmental Stress and Security in Africa, Scandinavian Institute of African Studies.

Andrew, B. (1948), "The Geology of The Sudan", in Tothill, J.D. (ed), Agriculture in Sudan, Oxford University Press, Oxford.

Barbour, K. M. (1961), The Republic of The Sudan: A regional Geography University of London Press, and London.

Blaike, P. (1985), The Political Economy of Soil Erosion in Developing Countries, Longman, London, and New York.

Blaike, P. and Brookefield, H. (1987), land Degradation and Society, Methuen, London and New York.

Brassad, R. R. (1994), Pastoral Nomadism Zones of India: Socio-demographic and Ecological Aspect, National Institute of Rural Development, Hayderbad, India.

Borisov, E. F. and Libman, G. I. (1985), A Reader on Social Science, Progress Publisher, Moscow.

Bruijn, M. and Dijik, H. (2003), changing Population Mobility in West Africa: Flube Pastoralists in Central and South Mali, African Affairs 102.
Chambers, R. (1983), Rural Development: Putting The Last First, Longman, London.

Choudhury, H. (1984), Earning Dilemma of The Rural Poor, Community Development Library, Dhaka, Bangladesh.

Darkoh, MBK. (1991), “land Degradation and Resource Management in Kenya”, Desertification Control Bulletin NO 19.

Davies, H. R. J. (1985), Natural Resources and Rural Development in Arid lands: Case Study From Sudan, The United Nations University, Tokyo, Japan.

Davies, H. R. J. (1986), Rural Development in White Nile Province, Sudan, The United Nations University, Tokyo, Japan.

Emel, J. and Peet, R. (1989). “Resources Management and Natural Hazards”, in Peet, R. and Thrift, N. (eds), New Models in Geography, Unwinltyman, Broadwich, and London.

English, W. P. (1970), Man, Space, and Environment, Oxford, RC Mayfield.

Francis, E. (2000), making a Living: Changing Livelihood in Rural Africa, Development Studies Institute at The London School of Economic.

Frankenberger et-al, (2003), Livelihood Erosion Through Time: Macro and Micro Factors Influenced Livelihood Trends in Malawi Over The Last 30 Years, Southern and Western Africa Regional Management Unit (SWARMU).

Fratkin, E. (1998), Arrial Pastoralists of Kenya: Surviving Drought and Development in Africa Arid Lands, Survival Studies in Ethnicity and Change, USA.

Gore, P. W. (1991), Effect of Disaster on Population Redistribution, in Abu Sin, M. E. (ed), Disaster Prevention and Management in Sudan, Khartoum University Press, Khartoum.

Gregory, D. and Smith, D. M. (1994), The Dictionary of Human Geography, Third Edition, Blackwell Oxford, London.

Hardin, G. (1968), “The Tragedy of the Commons”, Science, Vol.162.

Hamid, G. M. (1996), population Displacement in The Sudan: Patterns, Responses, and Coping Strategies, Central For Migration Studies, New York.

Harrison, M. and Jackson, J. (1958), "Ecological Classification of The Vegetation of The Sudan", Forest Department Bulletin, Khartoum.

Hart, G. P. (1983), Power, Labor, and Livelihood: Process of Change in Rural Java, Economic Department, Botswana University, Botswana.

Holton, R. J. (1992), Economy and Society, Routledge, London, and New York.

Ibrahim, M. B. (1991), in Abu Sin, M. E. (ed), Disaster Prevention and Management in Sudan, Khartoum University Press, Khartoum.

Jackson, D. (2003), Central Africa: No Where To Go: Land Loss and Cultural Degradation, The Twa of Great Lakes, WRMs Bulletin NO 87

Jewsiewicki, B. (1983), "Modernization or Destruction of The African Village: The Political Economy of "Agricultural Modernization" in The Belgian Congo, Chiers du CEDAF Center d Etudes et du Documentation Africanes Sociologie.

Johnston, R. J. (1983), Philosophy and Human Geography: An Introduction to Contemporary Approach, Second Edition, Edward Arnold, London, New York, Melbourne, and Auckland.

Johnston, R. J. (1989), "Philosophy, Ideology, and Geography", in Gregory, D. and Walford, R. (eds), Horizons in Human Geography, Macmillan, London.

Keating, D. (1999), "Poverty, Land Care, and Sustainable Livelihood in Hillside and Mountain Regions" in Ellis, J. et-al, (eds), Poverty, Rural Livelihood, and Land Husbandry in Hillside Environments. Proceedings of a Conference Held at Silsoe Bedforshire, UK, Mountain Research and Development.

Keat, R. and Urry, J. (1982), Social Theory as Science, Routledge and Kegan Paul, London, Boston, Melbourne, and Henley.

Kiss, E. (2002), Rural Destructing in Hungary in The Period of Socio-economic Transition, Geographic Research Institute, Hungarian Academy of Science.

Lebon, J. H.G. (1965), Land Use in The Sudan, Cornwell Geographical Publication Ltd. Bude.

Mandle, R. (1998), "Rural Livelihood and Social Networks', in Kandiyoti, D. (ed), Special Issues: Market Reforms, Social Dislocation and Survival in post Soviet Central Asia, Central Asia Survey.

McMicheal, H. (1967), A history of The Arabs in The Sudan, and Some Account of The People Who Proceeded Them and the tribes Inhabiting Darfur, Cambridge University Press, Cambridge.

Mohamed, A. M. (1994), "The Concept of Indigenous Knowledge For Sustainable Development", in Medani. M. M. (ed), Indigenous Knowledge For Sustainable Development in Sudan, Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

Mufone, P. (1995), "Comparing Land Policy and Resource Degradation in Botswana and Zimbabwe, Pule- Botswana, Journal of African Studies.

Oferi, A. B. (1998), "Some Misconceptions of Agricultural Production, Population, and Land Resources in Africa", in Obia, et-al, (eds), Addressing-Misconceptions About Africa Development –Seeing Beyond The Veil, Department of Geology and Geography, Eastern Illinois University, Charlton, USA.

Palsson, J. and Nadagal, DK , (1990), Pastoral Territoriality and Land Degradation in Tanzania, in Palsson, J. (ed), From Water to World Making : African Models and arid lands , OQEH.

Parry, J. T. (1996), "Environmental Problems in Kenya Arid and Semi-Arid Lands", in Darkoh, et-al, (eds), Land Degradation in The Tropics: Environmental and Policy Issues, Department of Environmental Science, University of Botswana, Gaborone, Botswana.

Ponte, S. (2002), Farmers and Markets in Tanzania: How Policy Reforms Affect Rural Livelihood in Africa, Tanzania.

Rappaport, R. M. (1979), Ecology, Meaning, and Religion, Berkley, and California.

Redclift, M. (1984), Development and Environmental Crisis: Red or Green Alternatives, London, Methuen, and New York.

Roy, M. H. (2002), "Improving The Livelihood of The Poor in Africa Using Crop Technology", A paper Presented at the Work shop On Sustainable Agriculture Initiative, Kampala, Uganda.

Rudebeck, L. (1995), "Pastoralists, Drought, and Survival in West Africa", in Bovine, M. et-al, (eds), Dimensions of Development With Emphasize On Africa", Proceeding From The Interdisciplinary Conference On Third World Studies, Ilppsala, Sweden.

Salih, M.M.(1995), The Migration Experience in Africa, Scandinavian Institute of African Studies.

Schendel, W. V. et-al. (1984), Rural Labourers in Bengal. CASP Publication, Comparative Studies Programme, Netgerland.

Simpson, I.G.& Simpson, M.C. (1991), " Systems of Agriculture Production in Central Sudan and Khartoum Province", in Craig, B.M,(ed), The Agriculture in Sudan, Oxford University Press, Oxford.

Sorenson, J. (1995), Disaster and Development in the Horn of Africa, Macmillan Press LTD, UK

Susman, P. et-al, (1983), "Global Disaster: A Radical Interpretation", in Hewitt, K. (ed), Interpretation of Calamity, Allen, Unwin, London, and Sydney.

Todaro, P. M. (1994), Economic Development in The Third World, New York, and London.

Tothill, J. (1948), Agriculture in Sudan, Oxford University Press, Oxford.

Unruh, J. D. (1993), "Restocking Refugee Pastoralists in The Horn of Africa", Disaster Bulletin NO 17.

Watts, M. (1983), "On the poverty of Theory: Natural Hazards Research in Context", in Hewitt, k. Opcit.

Williams, A. J. and Adamson, D. A. (1982), A Land Between Tow Niles: Quaternary Geology and Biology of The Central Sudan, Macquarie University, Rotterdam.

Wisner, B. (1977), "Man-made Famine in eastern Kenya: The Interrelationship of Environment and Development", in Phil Okeefe & Ben Wisner (eds), Land Use and Development, International African Institute, India.

2. Thesis:

Egemi, O. A. (1994), The Political Ecology of Subsistence Crisis in The Red Sea Hills, Sudan, Unpublished ph.D thesis, University of Bergen, Norway.

Elhadary, Y. A. (1999), Water Management Systems in Traditional Communities of The Semi Arid Lands: Case Study From Gedarif Area, Unpublished M.A, University of Khartoum. Khartoum.

3. Papers:

Alumira, J. D. (2002), "The Role of Technology in Agricultural Transformation in Africa: Adoption and Impacts of Improved cereal Varieties in Zimbabwe" Paper presented in a Work shop on The Green Revolution in Asia and Its Transformation To Africa, Tokyo, Japan.

Barbier, E. B. (2002), "The Economic Linkage between Rural Poverty and Land Degradation: Some Evidences From Africa", A Selected Papers from the 3 Conference Reading: Special Issues: Food and Forestry: Global Change and Global Challenge, Agriculture Ecosystem and Environment (GCTE).

Lanne, C. (1990), "Barabig Natural Resources Management: Sustainable Land Use under Threat of Destruction", Discussion Paper, United Nations Research Institute for Social Development.

Sidahmed, A. (1993), "Pastoral and Common Resources in Africa: Some IFAD Experience and Lessons", Document presented to The United Nations Sudano-Sahelian Office Technical Consultation of Donors, Specialize Agencies on Pastoral Issues. Paris.

Tacoli, C. (2002), "Changing Rural –Urban Interactions in Sub Saharan Africa and Their Impacts On Livelihood", Working Paper Series On Rural-Urban Interactions, and Livelihood Strategies.

مواقع على الانترنت:

http:// www.eldis.org/static/Doc 9614

http:// www.IFAD.org/media/pack/rpr/2.htm

http:// www.livelihood.org/Sldefn.html

http:// www.odi.uk/publications/working.htlm

http:// www.sa coast.uwc.ac.za/education/respurces/sustain-livelihood/.

http:// www2.esseex-ac-uk/ces/research programmes/susD4Econ/srls-htm

http:// www.ust.khi.is/latira/what-is-rural-htm

http:// www.fedro.com/page/traditional-institution-and-land.htm#Definition.

Highered.mcgraW-hill.com/sites/0070294267/student-view0/glossary-e-Htlm

www.indiainfoline.com/bisc/jmeh.htlm

Wordnet.Princeton.edu/perl/webwn

En.wikipedia.org/wiki/human-ecology.

الملاحـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـق

ملحق 1

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخرطوم

كلية الدراسات العليا

إستبانة حول التحول والتغير في نظم الإقتصاد الريفي بمحليتي كوستي والجبلين – ولاية النيل الأبيض

الأسرة	القبيلة	العمر	مكان الميلاد	التعليم	الحالة الإجتماعية	المهنة الرئيسية	المهنة الثانوية	الدخل الشهري
رب الأسرة								
الزوجات 1 2 3 4								
الأبناء 1 2 3 4 5 6								
البنات 1 2 3 4 5 6								
آخرون 1 2 3 4								

الزراعة:

	المساحة المملوكة/ فدان	كيف الحصول عليها	نوع الزراعة	المساحة المزروعة	الآليات المستخدمة	المحاصيل المزروعة	إنتاجية الفدان	الغرض من الإنتاج	مشكلات الزراعة
سابقاً									
حالياً									

- إذا كان هناك تغير في المساحة المملوكة ... متى حدث ذلك التغير؟ ....
- ما هو السبب وراء ذلك؟ تم بيعها ( ) دخلت في التخطيط ( ) أُخرى (حدد) ....
- إذا كان هناك تغير في نوعية المحاصيل المزروعة. ما هو السبب وراء ذلك؟ ....

عوامل بيئية ( ) عوامل إقتصادية ( ) عوامل إجتماعية ( ) أُخرى (حدد) ....

- هل هناك زيادة في إنتاجية الفدان؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم ما السبب وراء ذلك؟

إستخدام المدخلات الزراعية ( ) زيادة الأمطار ( ) تغير المحصول ( ) أُخرى (حدد) ...

....

- هل هناك نقصان في إنتاجية الفدان؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم ما السبب وراء ذلك؟

تدني خصوبة التربة ( ) قلة الأمطار ( ) أُخرى (حدد) ....

- هل الإنتاج يكفي لسد الإحتياجات الأساسية؟ إذا كانت الإجابة بلا كيف تعمل على سد النقص؟

الإتجاه إلى البيئة ( ) الإتجاه نحو السوق ( ) العلاقات الإجتماعية كالزكاة وغيرها ( )

الهجرة إلى المناطق القريبة ( ) أُخرى (حدد) ....

- هل لمشاريع السكر أي أثر على الأراضي الزراعية التي كنت تملكها؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم

هل تم ضمها جميعاً للمشروع ( ) تم ضم جزء منها (حدد) .... أُخرى (حدد) ....

- هل كان هناك تعويض؟ نعم ( ) لا ( ) إذا كانت الإجابة بنعم

ما نوع التعويض .... ما حجمه؟ ....

- هل مناسب في نظرك؟ نعم ( ) لا ( )

- هل لمشاريع الزراعة الآلية أي أثر على الأراضي الزراعية التي كنت تمتلكها؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم

هل تم ضمها جميعاً للمشروع ( ) تم ضم جزء منها (حدد) .... أُخرى (حدد) ....

- هل كان هناك تعويض؟ نعم ( ) لا ( ) إذا كانت الإجابة بنعم

ما نوع التعويض .... ما حجمه؟ ....

- هل مناسب في نظرك؟ نعم ( ) لا ( )
- ما هي التغيرات التي طرأت على الزراعة خلال السنوات الأخيرة؟ ....

التغير في ملكية الأراضي الزراعية ( ) التغير في حجم المساحات المزروعة ( ) التغير في المحاصيل المزروعة ( ) التغير في نمط الإنتاج من إستهلاكي إلى تجاري ( ) تدني إنتاجية الفدان ( ) تدني العائد من الزراعة ( ) أُخرى ....

- هل لا زلت تمارس الزراعة؟ نعم ( ) لا ( )
- إذا كانت لا تمارس الزراعة الآن ما هو السبب وراء ذلك؟ ....

حرفة الرعي:

	عدد الحيوانات المملوكة					مناطق الرعي	مصادر المياه	نوع الحشائش التي تعتمد عليها
	ضأن	ماعز	ابقار	إبل	أُخرى			
سابقاً								
حالياً								

- هل لمشاريع الزراعة الآلية دور في تدهور المراعي؟ ....

قفل المسارات ( ) تقليص مساحة المراعي ( ) أُخرى (حدد) ....

- ما هي المشاكل التي تواجه حرفة الرعي في المنطقة؟ ....

الأوبئة والأمراض ( ) شح المراعي ( ) قلة المياه ( ) التعدي على الحيوانات من قبل أصحاب الزراعة ( ) أُخرى (حدد) ....

- ما هو الحل لتلك المشكلات؟ ....

فتح المسارات ( ) توفير مصادر المياه ( ) العناية البيطرية ( ) توفير المراعي وحمايتها ( ) أُخرى (حدد) ....

صيد الأسماك: هل سبق لك أن مارست حرفة صيد الاسماك؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم:

	مناطق الصيد	مواسم الصيد	الإنتاج اليومي/ كيلو	مناطق التسويق	العائد
سابقاً					
حالياً					

- ما هي المشكلات التي تجابه حرفة الصيد؟

موسمية الإنتاج ( ) تدني الإنتاج ( ) تدني الأسعار ( ) إرتفاع رسوم الإنتاج ( ) إرتفاع أسعار أدوات الصيد ( ) مشكلات التسويق ( ) أُخرى (حدد) ....

- ما هو الحل في نظرك لتلك المشكلات؟

تخفيض رسوم الإنتاج ( ) فتح أسواق جديدة ( ) تخفيض اسعار أدوات الصيد ( ) العمل على تهيئة بيئة الصيد ( ) أُخرى ....

الحرف والصناعات اليدوية: هل تمارس اي من الصناعات التقليدية؟ نعم ( ) لا ( ) إذا كانت الإجابة بنعم

	نوع الحرفة/ الصناعة	المواد المستخدمة	مصدر هذه المواد	التسويق	العائد
سابقاً					
حالياً					

- ما هي المشكلات التي تجابه تلك الصناعات؟

صعوبة الحصول على المادة الخام ( ) عدم وجود التسويق ( ) إرتفاع رسوم الإنتاج ( ) قلة العائد ( ) أُخرى ....

- ما هو الحل في نظرك لتلك المشكلات؟

توفير المادة الخام ( ) فتح أسواق للمنتجات ( ) تخفيض رسوم الإنتاج ( ) أُخرى ....

التجارة: هل تمارس أي نوع من أنواع التجارة؟ نعم ( ) لا ( ). إذا كانت الإجابة بنعم

	نوع التجارة	مكان التجارة	العائد
سابقاً			
حالياً			

- ما هي المشكلات التي تجابه التجارة؟
- تدني العائد ( ) الضرائب والرسوم ( ) ضعف علاقات البيع والشراء ( )

أُخرى ....

- ما هو الحل في نظرك لتلك المشكلات؟

تخفيض الرسوم والضرائب على التجارة ( ) دعم بعض السلع والمنتجات ( ) أُخرى ....

- إذا كنت لا تمارس أي من الحرف السابقة ما هي الحرفة التي تمارسها الآن؟

....

- هل العائد مجزي؟ ....
- كيف تعمل على سد النقص؟ ....

الوقود ومواد البناء:

- ما هي مواد البناء المستخدمة في المنزل؟

طوب أحمر ( ) طوب أخضر ( ) الطين ( ) حطب وقش ( ) أُخرى ....

- من اين تتحصل على مواد البناء؟

شراؤها ( ) الإعتماد على البيئة ( ) أُخرى (حدد) ....

- ما هو نوع الوقود الرئيسي الذي تستخدمه في السابق؟

فحم ( ) حطب ( ) فحم وحطب ( ) روث ( ) مخلفات زراعية ( ) أُخرى ....

- من أين تتحصل عليه؟ شراء ( ) حول القرية ( ) منطقة أُخرى (حدد) ....
- كم يبلغ إستهلاكك اليومي؟ ....
- ما هي الأشجار المفضلة للوقود في السابق؟

الطلح ( ) الكتر ( ) اللعوت ( ) الهجليج ( ) السنط ( ) السدر ( ) أُخرى (حدد) ......

- ما هي الأشجار المفضلة للوقود الآن؟

الطلح ( ) الكتر ( ) اللعوت ( ) الهجليج ( ) السنط ( ) السدر ( ) أُخرى (حدد) ......

- هل توجد تجارة حطب وفحم بالمنطقة؟ نعم ( ) لا ( )
- هل توجد مشكلة في الوقود حالياً؟ نعم ( ) لا ( ) إذا كانت الإجابة بنعم

إنعدام مصادر الوقود بالقرب من القرية ( ) إرتفاع أسعار الوقود ( ) أُخرى
....

ما هو الدور الذي تعلبه؟

حماية الموارد ( ) تحديد إستخدام الموارد ( ) تنظيم الزراعة والرعي ( ) تنظيم العلاقات الإجتماعية ( ) الفصل في النزاعات ( ) تقديم المساعدات ( ) أُخرى (حدد) ....

- هل ترى أن هناك تغيير في دور المؤسسات التقليدية سابقاً وحالياً؟ ....

ما هو السبب في ذلك؟ ....

- ما هي طبيعة العلاقات الإجتماعية والتكافلية التي كانت سائدة في السابق؟

النفير ( ) الهبات ( ) الهدايا ( ) أُخرى (حدد) ....

- ما هي طبيعة العلاقات الإجتماعية والتكافلية السائدة حالياً؟

النفير ( ) الهبات ( ) الهدايا ( ) أُخرى (حدد) ....

- هل هناك حدث تغير في طبيعة تلك العلاقات عما كان عليه في السابق؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم ما السبب وراء ذلك؟

ضعف العلاقات الإجتماعية ( ) تدهور الأوضاع الإقتصادية ( ) أُخرى (حدد) ....

الدخل:

	مصادر الدخل	حجم الدخل	أولويات الصرف	حجم الصرف
السابق	1................. 2................. 3................. 4.................	1................. 2................. 3................. 4.................	1................. 2................. 3................. 4.................	1................. 2................. 3................. 4.................
الحالي	1................. 2................. 3................. 4.................	1................. 2................. 3................. 4.................	1................. 2................. 3................. 4.................	1................. 2................. 3................. 4.................

ما هي أسباب تغير مصادر الدخل؟ ....

....

هل تعتقد بإمكانية إعادة الحال إلى ما كان عليه في السابق؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم كيف يكون ذلك؟ ....

....

إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟ ....

....

....

ملحق 2

جدول (1)

Correlations

Correlations

		VAR00001	VAR00002
VAR00001	Pearson Correlation	1	.395*
	Sig. (2-tailed)		.041
	N	27	27
VAR00002	Pearson Correlation	.395*	1
	Sig. (2-tailed)	.041	
	N	27	27

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

جدول (2) – 1

T-Test

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	VAR00003	9.2000	15	1.41169	.36450
	VAR00004	2.7333	15	.82086	.21194

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	VAR00003 & VAR00004	15	.096	.735

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	VAR00003 - VAR00004	6.46667	1.56373	.40375	5.60070	7.33263	16.016	14	.000

جدول (2) – 2

T-Test

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	VAR00006	8.9167	6	1.20069	.49018
	VAR00007	3.5833	6	1.20069	.49018

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	VAR00006 & VAR00007	6	.491	.322

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	VAR00006 - VAR00007	5.33333	1.21106	.49441	4.06240	6.60426	10.787	5	.000

T-Test

جدول (3)

Group Statistics

	VAR00008	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
VAR00009	1.00	8	27.3750	5.42316	1.91738
	2.00	7	9.1429	2.73426	1.03345

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
VAR00009	Equal variances assumed	1.877	.194	8.021	13	.000	18.23214	2.27292	13.32179	23.14250
	Equal variances not assumed			8.370	10.613	.000	18.23214	2.17816	13.41664	23.04765

الجدول (1): العلاقة بين معدلات الأمطار والإنتاجية:

قيمة معامل الإرتباط 0.393

القيمة الإحتمالية 0.041 (عند مستوى دلالة 5%)

الإرتباط موجب دال (كلما قربت القيمة من الصفر كلما كان الإرتباط قوياً).

الجدول (2):

المقارنة بين إنتاجية الفدان قبل وبعد تناقص الحيازة الزراعية:

الإختبار المستخدم لعينيتين مرتبطتين:

1. القطاع المطري:

قيمة T = 16.016

القيمة الإحتمالية = 0.001

هناك دلالة في الفرق بين الإنتاجية قبل وبعد نقصان الحيازة ، لصالح قبل نقصان الحيازة.

2. القطاع المروي:

قيمة T = 10.787

القيمة الإحتمالية = 0.001

هناك دلالة في افرق بين الإنتاجية قبل وبعد نقصان الحيازة، لصالح قبل نقصان الحيازة.

جدول (3): المقارنة بين متوسط عدد الثروة الحيوانية النافقة للقرى البعيدة والقريبة من النيل:

1. القرى البعيدة.

2. القرى القريبة.

قيمة T = 8.021

القيمة الإحتمالية = 0.001

هناك فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط عدد الثروة الحيوانية النافقة لصالح القرى من النيل.

ملحق (3): نمو أعداد الثروة الحيوانية بولاية النيل الأبيض (1974-2004م)

العام	الأبقار	الضأن	الأغنام	الجمال	المجموع
1975/74	1459680	1928279	574143	74853	4036955
1976/75	1510694	2063258	614333	76350	4264635
1977/76	1563568	2207686	657336	77877	4506469
1978/77	1658945	2269501	684287	80525	5093525
1979/78	1760141	2333047	712343	83263	5307927
1980/79	1867510	2398372	741549	86094	5611500
1981/80	1981428	2465526	771952	89.21	5307917
1982/81	2027907	2566742	779794	88968	5485411
1983/82	2127545	2659659	825227	90667	5703098
1984/83	2169032	2699022	828775	92399	5789228
1985/84	2130640	2692288	829852	92565	5735345
1986/85	1997262	2453614	802716	89483	5433075
1987/86	2008247	2559410	811.32	89232	5467921
1995/94	2506785	1804405	1788086	201555	6300921
1998/97	2737544	2054295	1853036	205606	6820481
1999/98	2882499	2054118	1958689	220082	7115388
2000/99	2985934	2172381	2004197	22505	7185017
2004/2003	3025414	2317930	2040254	22980	7406579

المصدر: الإحصاء الزراعي 2005م.

ملحق (4): إنتاجية الزرة والسمسم بالقطاع المطري التقليدي بولاية النيل الأبيض 1973-2005م (كلجم/ فدان).

العام	الزرة	السمسم
1974/73	198	130
1875/74	375	224
1976/75	300	182
1977/76	250	120
1978/77	148	150
1979/78	300	157
1980/79	71	114
1981/80	200	150
1982/81	300	150
1983/82	150	100
1984/83	×	120
1985/84	63	67
1986/85	120	50
1987/86	×	×
1988/87	×	×
1989/88	×	100
1990/89	×	70
1991/90	140	30
1992/91	184	50
1993/92	234	70
1994/93	×	70
1995/94	135	60
1996/95	168	80
1997/96	226	114
1998/97	180	56
1999/98	270	90
2000/99	270	90
2001/2000	210	68
2002/2001	251	88
2003/2002	225	120
2004/2003	275	135
2005/2004	99	135

المصدر : الإحصاء الزراعي 2005

× معلومات غير متوفرة.